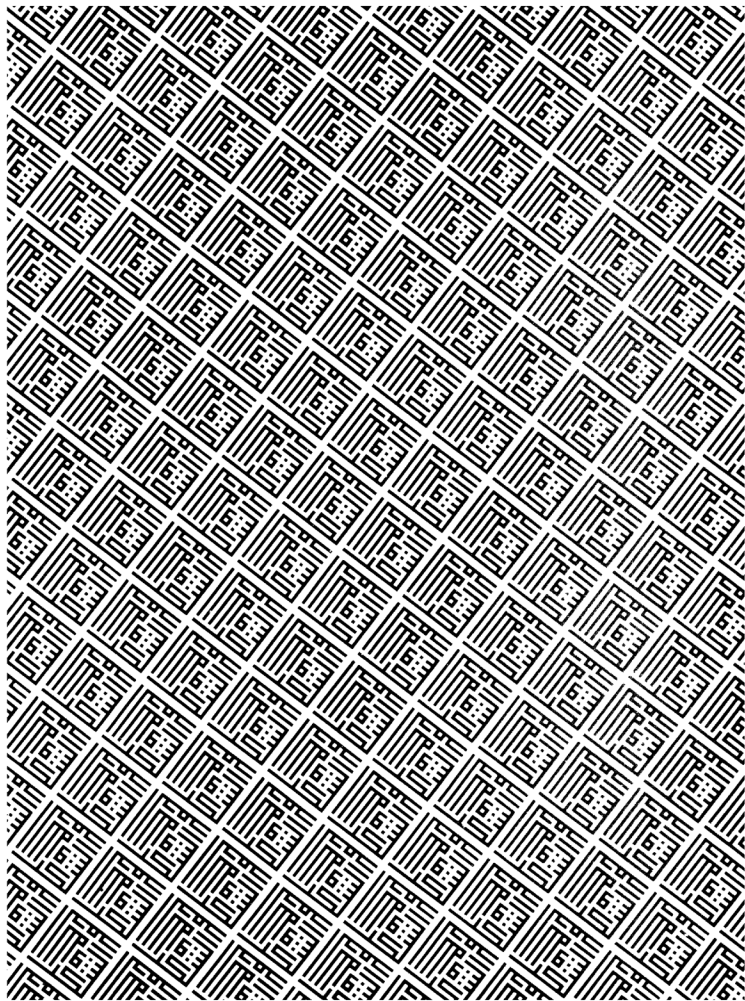
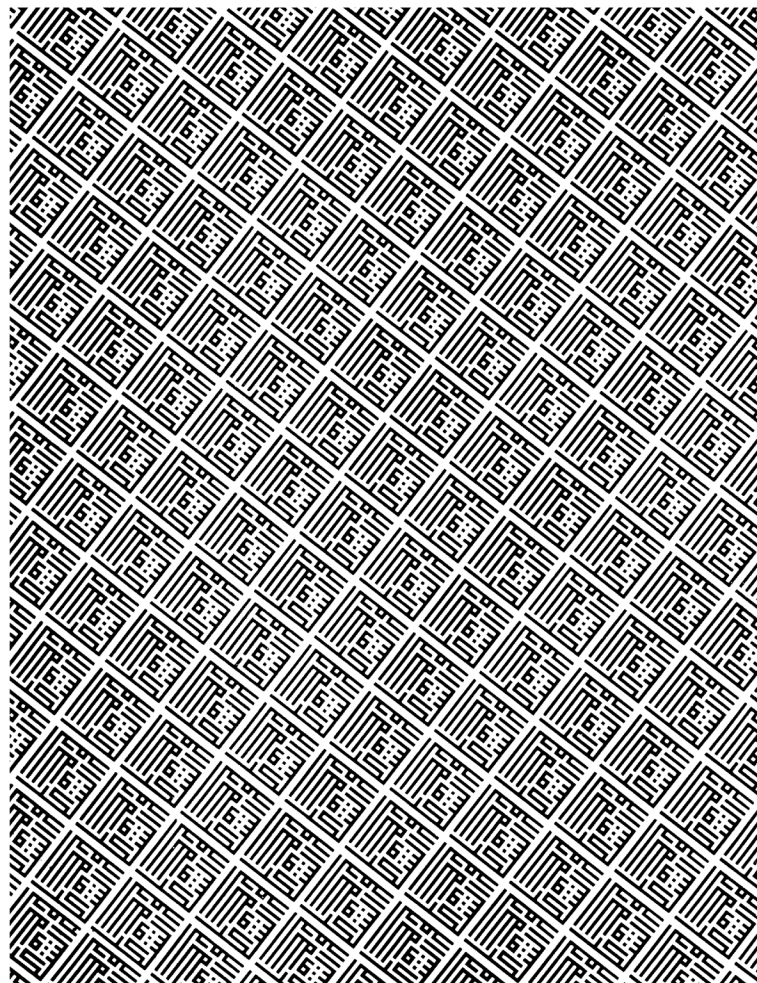


محاضر  
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

(١٩٢٤)

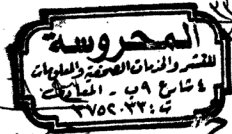












# مجلد الشيخ

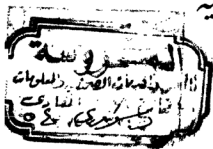


## الدستور



تعليقات على مواد

بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية



المجلد الرابع

- ١- فهرس هجائي للدستور
- ٢- مواد الدستور مع المبادئ





# مجلس الشيوخ

## الدستور

### تعليقات على مواد

بالأعمال التحضيرية والمناقشات البرلمانية

### محتويات الجزء الرابع

#### فهرس هجائي لمواد الدستور

الحرف	رقم الصفحة	الحرف	رقم الصفحة
( ا )	١	( ض )	٢٩
( ب )	٩	( ط )	٣٠
( ت )	١١	( ع )	٣١
( ث )	١٥	( ف )	٣٤
( ج )	١٦	( ق )	٣٥
( ح )	١٧	( ل )	٣٩
( خ )	٢٠	( م )	٤٠
( د )	٢١	( ن )	٥٤
( ر )	٢٣	( هـ )	٥٦
( س )	٢٥	( و )	٥٧
( ش )	٢٧	( ي )	٦٠
( ص )	٢٨		

# فهرس لمواد الدستور مع المبادئ

رقم الصفحة	المادة	رقم الصفحة	المادة	رقم الصفحة	المادة
١٣٩	٥٧	١٠١	٢٩	٦٣	١
١٤٠	٥٨	١٠٢	٣٠	٦٧	٢
١٤١	٥٩	١٠٣	٣١	٦٨	٣
١٤٢	٦٠	١٠٤	٣٢	٧٠	٤
١٤٣	٦١	١٠٥	٣٣	٧١	٥
١٤٥	٦٢	١٠٦	٣٤	٧٢	٦
١٤٦	٦٣	١٠٧	٣٥	٧٣	٧
١٤٨	٦٤	١٠٨	٣٦	٧٤	٨
١٤٩	٦٥	١٠٩	٣٧	٧٥	٩
١٥١	٦٦	١١٠	٣٨	٧٦	١٠
١٥٣	٦٧	١١١	٣٩	٧٧	١١
١٥٤	٦٨	١١٢	٤٠	٧٨	١٢
١٥٥	٦٩	١١٤	٤١	٧٩	١٣
١٥٦	٧٠	١١٩	٤٢	٨٠	١٤
١٥٧	٧١	١٢١	٤٣	٨١	١٥
١٥٨	٧٢	١٢٢	٤٤	٨٣	١٦
١٥٩	٧٣	١٢٤	٤٥	٨٤	١٧
١٦٠	٧٤	١٢٦	٤٦	٨٥	١٨
١٦١	٧٥	١٢٨	٤٧	٨٧	١٩
١٦٢	٧٦	١٢٩	٤٨	٨٨	٢٠
١٦٣	٧٧	١٣١	٤٩	٨٩	٢١
١٦٤	٧٨	١٣٢	٥٠	٩٠	٢٢
١٦٧	٧٩	١٣٣	٥١	٩٣	٢٣
١٦٨	٨٠	١٣٤	٥٢	٩٤	٢٤
١٦٩	٨١	١٣٥	٥٣	٩٦	٢٥
١٧٠	٨٢	١٣٦	٥٤	٩٧	٢٦
١٧١	٨٣	١٣٧	٥٥	٩٨	٢٧
١٧٢	٨٤	١٣٨	٥٦	٩٩	٢٨

رقم الصفحة	المادة	رقم الصفحة	المادة	رقم الصفحة	المادة
٢٧٦	١٤١	٢٣٧	١١٣	١٧٣	٨٥
٢٧٧	١٤٢	٢٣٨	١١٤	١٧٤	٨٦
٢٧٨	١٤٣	٢٣٩	١١٥	١٧٥	٨٧
٢٨٢	١٤٤	٢٤٠	١١٦	١٧٦	٨٨
٢٨٣	١٤٥	٢٤١	١١٧	١٧٧	٨٩
٢٨٧	١٤٦	٢٤٢	١١٨	١٧٨	٩٠
٢٨٨	١٤٧	٢٤٣	١١٩	١٧٩	٩١
٢٨٩	١٤٨	٢٤٥	١٢٠	١٨٠	٩٢
٢٩٣	١٤٩	٢٤٦	١٢١	١٨٣	٩٣
٢٩٤	١٥٠	٢٤٧	١٢٢	١٨٤	٩٤
٢٩٥	١٥١	٢٤٨	١٢٣	١٨٥	٩٥
٢٩٦	١٥٢	٢٤٩	١٢٤	١٩٦	٩٦
٢٩٧	١٥٣	٢٥١	١٢٥	١٩٧	٩٧
٢٩٩	١٥٤	٢٥٢	١٢٦	١٩٨	٩٨
٣٠٠	١٥٥	٢٥٣	١٢٧	١٩٩	٩٩
٣٠١	١٥٦	٢٥٤	١٢٨	٢٠٠	١٠٠
٣٠٣	١٥٧	٢٥٥	١٢٩	٢٠١	١٠١
٣٠٤	١٥٨	٢٥٦	١٣٠	٢٠٣	١٠٢
٣٠٥	١٥٩	٢٥٧	١٣١	٢٠٧	١٠٣
٣٠٩	١٦٠	٢٥٨	١٣٢	٢١٣	١٠٤
٣١٠	١٦١	٢٥٩	١٣٣	٢١٨	١٠٥
٣١١	١٦٢	٢٦٣	١٣٤	٢١٩	١٠٦
٣١٢	١٦٣	٢٦٦	١٣٥	٢٢٠	١٠٧
٣١٣	١٦٤	٢٦٧	١٣٦	٢٣٠	١٠٨
٣١٤	١٦٥	٢٦٨	١٣٧	٢٣١	١٠٩
٣١٦	١٦٧	٢٧٠	١٣٨	٢٣٢	١١٠
٣١٧	١٦٨	٢٧٤	١٣٩	٢٣٥	١١١
٣١٨	١٦٩	٢٧٥	١٤٠	٢٣٦	١١٢
٣٢٠	١٧٠				



# مجلس الشيوخ

## الدستور

### فهرس هجائى

رقم المادة	الموضوع
	( ١ )
	إبعاد :
٧	عدم جواز إبعاد مصرى من الديار المصرية ... ..
	اغلاقات دولية :
١٥١	استثناء الاغلاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى من حظر تسليم اللاجئين السياسيين ... ..
	اتهام :
٦٦	اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم فى تأدية وظائفهم من حق مجلس النواب وحده ... ..
٦٦	عدم صدور قرار اتهام الوزراء من مجلس النواب إلا بأغلبية ثلثى الآراء ... ..
	أهائب :
٣	عدم تولى الأجاب الوظائف العامة إلا فى أحوال استثنائية يعينها القانون ... ..
١٥٤	عدم مساس الدستور بما للأجاب من الحقوق فى مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والمعادات الرعية ... ..
	اجتماع :
	حق للصريين فى الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً ، وعدم حضور أحد من رجال البوليس اجتماعهم
٢٠	وعدم الحاجة إلى إشعاره بالاجتماع ... ..
٩٠	بطلان اجتماع البرلمان بحكم القانون إذا كان ذلك الاجتماع فى غير المكان المعين له ... ..
٩٦	اجتماع البرلمان بحكم القانون إذا لم يدع إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ... ..
٩٧	عدم شرعية اجتماع أى المجلسين أو كليهما فى غير الزمن القانونى ... ..
	عدم حيولة اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمرة فى خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية دون استمرار كل منهما
١٢٣	فى تأدية وظائفه الدستورية ... ..

## اجتماعات عامة :

- ١٦ ... حرية استعمال أية لغة في الاجتماعات العامة ...
- ٢٠ ... خضوع الاجتماعات العامة لأحكام القانون ...

## إجراءات جنائية :

- ١١٠ ... عدم جواز اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان أثناء دور الانعقاد إلا بإذن المجلس التابع هو له وذلك فيما عدا التلبس بالجناية ...

## امتناع :

- ١٣٧ ... عدم جواز منع أى احتكار إلا بقانون وإلى زمن محدود ...

## أحكام :

- ٣١ ... صدور أحكام المحاكم المختلفة وتنفيذها وفق القانون باسم الملك ...
- ٦٩ ... صدور أحكام العقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتاً ...
- ١٥٥ ... عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور ، إلا أن يكون ذلك وقتياً أثناء قيام الأحكام العرفية على الوجه المبين في القانون ...

## أحكام تشريعية :

- ١٥٣ ... استمرار مباشرة الملك سلطته فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالأديان طبقاً للقواعد والمادات المعمول بها في حالة عدم وضع أحكام تشريعية لتنظيم الطريقة التي يباشر بها الملك تلك السلطة ...

## أحكام عرفية :

- ٤٥ ... إعلان الملك الأحكام العرفية بوجوب عرض إعلانها على البرلمان فوراً لتقريره استمرارها أو إلغاؤها ...
- ١٥٥ ... عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً أثناء قيام الأحكام العرفية على الوجه المبين في القانون ...

## أحوال استثنائية :

- ٣ ... عدم تولي الأجانب الوظائف العامة إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون ...

## اختصاص :

- ٩٥ ... اختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ، وجواز أن يمهّد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى ...
- ١٢٥ ... تحديد اختصاص جهات القضاء بقانون ...
- ١٣٦ ... وضع قانون خاص شامل لبيان اختصاص المحاكم العسكرية ...

رقم المادة	الموضوع
١٣٣	تبيين القوانين اختصاصات مجالس للمدريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها ... ..
١٤٨	تبيين القانون اختصاصات هيئات البوليس ... ..
	<b>إدارة مالية :</b>
١٤٤	تقديم الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام الماضي إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادي لطلب اعتماده ... ..
	<b>أوبانه :</b>
١٣	حماية الدولة حرية القيام بشعائر الأديان ... ..
١٥٣	تنظيم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة في الدستور فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالأديان للسواح بها في البلاد ... ..
	<b>استجواب :</b>
١٠٧	حق أعضاء البرلمان في توجيه الاستجوابات ... ..
١٠٧	عدم جواز المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير ... ..
	<b>استعفاء :</b>
٧١	عدم منع استعفاء الوزير الذي يتهمه مجلس النواب من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته ... ..
	<b>استقالة :</b>
٦٥	وجوب استقالة الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها ... ..
٦٥	وجوب استقالة الوزير إذا كان قرار مجلس النواب عدم الثقة خاصاً به ... ..
١١٣	اختيار عضو بطريق التعيين أو الانتخاب في المحل الذي يغلو بالاستقالة أو غيرها في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل ... ..
	<b>استقمول :</b>
١	مصر دولة مستقلة ... ..
١٢٤	استقلال القضاء وعدم وجود أي سلطان في قضائهم لتغير القانون ... ..
	<b>استخبار :</b>
٦٤	عدم جواز استخبار الوزير أثناء وزارته شيئاً من أملاك الحكومة ، ولو كان ذلك بالمزاد العام ... ..
	<b>أسرة مالكة :</b>
٣٢	وراثة أسرة محمد على عرش المملكة المصرية ... ..
٥٩	عدم تولى أحد أعضاء الأسرة للملكة الوزارة ... ..

١٥٣	بقاء الحقوق التي يباشرها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة ... ..
	إسموم :
١٤٩	الإسلام دين الدولة ... ..
	اشراك :
٦٤	عدم جواز اشتراك الوزير اشتراكاً فعلياً في عمل تجارى أو مالى أثناء وزارته ... ..
	أشخاص معنوية :
٢٢	خطابة السلطات باسم المجاميع لا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية ... ..
١٣٢	اعتبار المديرية والدفن والقرى فيما يختص بمباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقررها القانون ... ..
	أصل :
٣	عدم التمييز بين الصريين بسبب الأصل ... ..
	إضافة :
١٥٦	حق الملك وكل من المجلسين اقتراح تنقيح الدستور بإضافة أحكام أخرى إليه إلا في مسائل معينة ... ..
	إعانة :
١٣٦	عدم جواز تقرير إعانة على خزانة الحكومة إلا في حدود القانون ... ..
	اعتقاد :
١٢	حرية الاعتقاد مطلقة ... ..
	اعتماد :
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والصرف وسائر أعمال الري التي تهم أكثر من مديرية ، وكذلك في كل تصرف مجانى في أملاك الدولة ... ..
١٤٤	تقديم الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام المنقضى إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده ... ..
	اعتمادات :
١٤١	عدم جواز تعديل اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومى بما عيس تمهيدات مصر في هذا الشأن ... ..
	إعفاء :
١٣٥	عدم جواز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون ... ..

## أعمال تجارية :

اشتراط أن يكون عضو الشيوخ من طبقة المشتغلين بالأعمال التجارية ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسة جنية ... .. ٧٨

## أعمال صناعية :

اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة المشتغلين بالأعمال الصناعية ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسة جنية ... .. ٧٨

## أعمال مالية :

اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة المشتغلين بالأعمال المالية ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسة جنية ... .. ٧٨

## أغلبية :

صيرورة مشروع القانون في حكم القانون وصدوره إذا رد من الملك في مدى شهر وأقره البرلمان بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين ... .. ٣٦

امتناع النظر في مشروع القانون في دور الاعتقاد نفسه إذا رد من الملك إلى البرلمان وأقرته بأغلبية أقل من الثلثين صيرورة مشروع القانون في حكم القانون وصدوره إذا أقره البرلمان بالأغلبية المطلقة في دور آخر بعد الدور الذي أعيد فيه من الملك إلى البرلمان وكانت الموافقة فيه على المشروع بأغلبية ثقل عن الثلثين ... .. ٣٦

دعوة الملك البرلمان إلى اجتماعات غير عادية إذا طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ببيعة ... .. ٤٠

عدم صحة مداولة أى المجلسين في تولى ملك مصر أمور دولة أخرى مع ملك مصر إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ... .. ٤٧

عدم صحة قرار أى المجلسين في تولى ملك مصر أمور دولة أخرى مع ملك مصر إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين اشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من مجلسي البرلمان وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين عند موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمرة على من يمينه الملك خلفاً له على العرش إذا لم يكن هناك من يخلفه على العرش ... .. ٥٣

اشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من مجلسي البرلمان وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين لصحة قرار المجلسين مجتمعين في هيئة مؤتمرة في اختيار خلف للملك في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له ... .. ٥٤

شروع المجلسين مجتمعين أيًا كان عدد الحاضرين في اختيار خلف للملك في اليوم التاسع إذا لم يتسن ذلك الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما بحكم القانون ، وصحة ذلك الاختيار بالأغلبية النسبية ... .. ٥٤

عدم صدور قرار اتهام من مجلس النواب لأحد الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظيفته إلا بأغلبية ثلثي الآراء ... .. ٦٦

صدور الأحكام بالقوة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثني عشر صوتاً ... .. ٦٩

عدم اعتبار نيابة عضو أى المجلسين باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات ... .. ٩٥

عدم جواز تهرير أى المجلسين قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ... .. ٩٩

صدور القرارات من أى المجلسين بالأغلبية المطلقة في غير الأحوال للشرط فيها أغلبية خاصة ... .. ١٠٠

رقم المادة	الموضوع
١١٢	اشتراط صدور قرار أى المجلسين بفصل أحد أعضائه بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط البينة بالدستور وقانون الانتخاب ... ..
١٢٢	عدم اعتبار قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين ... ..
١٥٧	صدور قرار من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً بضرورة تنقيح الدستور وتحديد موضوعه ... ..
١٥٧	عدم صحة المناقشة في كل من المجلسين في تنقيح أحكام الدستور إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ... ..
١٥٧	اشتراط أغلبية ثلثي الآراء في كل من المجلسين لصحة القرارات التي يصدرها بشأن تنقيح الدستور ... ..
١٦٦	حل الخلاف المستحكم بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة ... ..
	<b>أفعال لامعة :</b>
٦	لا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها ... ..
	<b>إقالة :</b>
٤٩	إقالة الملك وزراره وللمثليين السياسيين ... ..
	<b>إقامة :</b>
٧	عدم إلزام مصرى الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال البينة في القانون ... ..
	<b>إقامة الدعوى :</b>
٧١	إقامة الدعوى على الوزير الذي يتهمه مجلس النواب ، حتى بعد استغفائه ... ..
	<b>اقتراع بمشروع قانونه :</b>
١٠٣	وجوب إحالة كل اقتراح بمشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر إلى لجنة لفحصه ، وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه ... ..
١٠٦	عدم جواز تقديم أى اقتراح بمشروع قانون قدمه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان ثانية في دور الانعقاد نفسه ... ..
	<b>اقتراع :</b>
٧٤	انتخاب ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ... ..
٨٢	تأليف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ... ..
١٠١	ضرورة أن يكون الاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة بالمشاورة على الأعضاء بأصوات عال ... ..
١٢٢	ضرورة مراعاة أحكام الاقتراع الخاصة بكل من المجلسين عند الاقتراع على قرارات المؤتمر ... ..
	<b>إقرار :</b>
١٣٨	إقرار الميزانية باباً باباً ... ..

	<b>الترام :</b>
١٣٧	عدم جواز منح أى التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة إلا بقانون وإلى زمن محدود ... ..
	<b>الترام :</b>
٩١	عدم جواز توكيل عضو البرلمان بأمر على سبيل الإلزام ... ..
	<b>إلغاء :</b>
١٥	حظر إلغاء صحف بالطريق الإدارى إلا لوقاية النظام الاجتماعى ... ..
١٣٤	عدم جواز إلغاء ضريبة إلا بقانون ... ..
	<b>امتداد :</b>
١١٤	امتداد نيابة مجلس النواب القديم إلى حين الانتخابات الجديدة في حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب ... ..
١١٥	امتداد نيابة أعضاء مجلس الشيوخ في حالة عدم تيسر تجديد نصف أعضائه خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ... ..
	<b>أمر :</b>
٦٢	عدم إخلاء أوامر الملك شفعية أو كتابية الوزراء من المسئولية ... ..
٨٩	ضرورة اشتغال الأمر الصادر بمجلس النواب على دعوة التدوين لإجراء انتخابات جديدة وعلى تحديد ميعاد اجتماع المجلس الجديد ... ..
١٦٧	بقاء الأوامر التى سنت طبقاً للأصول والأوضاع للتبعة قبل صدور الدستور معمولاً بها بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والساواة التى يكفلها الدستور ... ..
	<b>أمر :</b>
٩٣	جواز تعيين أمراء الأسرة المالكة أعضاء بمجلس الشيوخ وعدم جواز انتخابهم بأحد المجلسين ... ..
	<b>أملاك الحكومة :</b>
٦٤	منع الوزراء من شراء أو استئجار شئ من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بلزاد العام ... ..
	<b>أمر :</b>
٩١	نيابة عضو البرلمان عن الأمة كلها ... ..
	<b>أموال :</b>
١٠	حظر عقوبة المصادرة العامة للأموال ... ..
١٣٤	عدم جواز تكليف الأهالى تأدية شئ من الأموال إلا في حدود القانون ... ..

أمر ديفي :

١٦ ... .. عدم تقييد حرية أحد في استعمال أية لغة في الأمور الدينية ... ..

انتخاب :

٧٤ ... .. انتخاب ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ... ..

٧٥ ... .. انتخاب كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها مائة وعشرين ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ ؛ وانتخاب كل كمر

٧٥ ... .. من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً عضواً بمجلس الشيوخ ... ..

٧٥ ... .. انتخاب كل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها مائة وعشرين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً عضواً بمجلس الشيوخ

٧٥ ... .. انتخاب كل محافظة يقل عدد أهلها عن تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ ، ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة

٧٥ ... .. أخرى أو بمديرية ... ..

٧٩ ... .. جواز إعادة انتخاب من انتهت مدته من أعضاء مجلس الشيوخ ... ..

٨٠ ... .. جواز إعادة انتخاب وكيل مجلس الشيوخ ... ..

٨٣ ... .. انتخاب نائب عن كل مديرية أو محافظة بشروط تحدّد عدد السكّان ... ..

٨٧ ... .. جواز إعادة انتخاب رئيس مجلس النواب ووكيله ... ..

٩٣ ... .. عدم جواز انتخاب أمراء الأسرة المالكة ونبلها بأحد المجلسين ... ..

١١٥ ... .. وجوب تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين ، وذلك بطريق الانتخاب في خلال السنتين يوماً السابقة على

١١٥ ... .. انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ... ..

انتخابات عامة :

١١٤ ... .. إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال السنتين يوماً السابقة لنهاية مدته نيابته ، وامتداد نيابة المجلس

١١٤ ... .. القديم إلى حين الانتخابات الجديدة في حالة عدم إمكان إجرائها في الميعاد المذكور ... ..

انذار :

١٥ ... .. حظر إنذار الصحف بالطريق الإداري إلا لوقاية النظام الاجتماعي ... ..

انشاء :

١٣٤ ... .. عدم جواز إنشاء ضريبة إلا بقانون ... ..

أوقاف :

١٥٣ ... .. تنظيم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يخص الأوقاف التي تديرها

١٥٣ ... .. وزارة الأوقاف ... ..

إيرادات :

١٣٨ ... .. اشتغال للزيادة على إيرادات الدولة ومصروفاتها ... ..

١٤٥ ... .. جريان الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامي على ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها ... ..

## (ب)

برئانه :

- ٢٥ ... .. عدم صدور قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك
- ٣٥ ... .. رد الملك لمشروعات القوانين التي لا يرى التصديق عليها إلى البرلمان
- ... .. رد مشروع القانون من الملك في مدى شهر وإقرار البرلمان بإياه بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل
- ٣٦ ... .. من المجلسين
- ٣٦ ... .. امتناع النظر في مشروع القانون في دور الانقضاء نفسه إذا رد من الملك إلى البرلمان وأقرته أغلبية أقل من الثلثين .
- ... .. صيرورة مشروع القانون في حكم القانون وصدوره إذا أقره البرلمان بالأغلبية المطلقة في الدور التالي للدور الذي
- ٣٦ ... .. أعيد فيه من الملك إلى البرلمان وكانت الموافقة فيه على المشروع بأغلبية ثلث عن الثلثين
- ٣٩ ... .. حق الملك في تأجيل انعقاد البرلمان ..
- ٣٩ ... .. عدم جواز زياده مدة تأجيل انعقاد البرلمان على شهر
- ٣٩ ... .. عدم جواز تكرار تأجيل انعقاد البرلمان في دور الانقضاء الواحد بدون موافقة المجلسين
- ٤٠ ... .. حق الملك في دعوة البرلمان عند الضرورة إلى اجتماعات غير عادية
- ٤٠ ... .. دعوة الملك البرلمان الى اجتماعات غير عادية إذا طلبت ذلك الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين بعريضة
- ٤٠ ... .. فسخ الملك الاجتماع غير العادى للبرلمان
- ٤١ ... .. وجوب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادى وعرض للرأسم بقوانين التي صدرت في الفترة بين أدوار الانقضاء عليه .
- ٤٢ ... .. افتتاح الملك دور الانقضاء العادى للبرلمان بخطبة العرش
- ٤٥ ... .. عرض إعلان الملك الأحكام العرفية فوراً على البرلمان
- ... .. وجوب دعوة البرلمان إلى الاجتماع على وجه السرعة لعرض إعلانات الملك الأحكام العرفية ، إذا وقع ذلك في غير
- ٤٥ ... .. دور الانقضاء
- ٤٦ ... .. تبليغ الملك البرلمان إعلان الحرب وعقد الصلح وإبرام المعاهدات متى سمحت بذلك مصلحة الدولة وأمنها
- ٤٦ ... .. عدم جواز إعلان الملك الحرب الهجومية بدون موافقة البرلمان
- ٤٦ ... .. عدم نفاذ معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة الماسة بحقوق الدولة إلا بموافقة البرلمان
- ... .. عدم نفاذ جميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو هض في حقوق سيادتها أو تشغيل خزائنها
- ٤٦ ... .. شيئاً من النفقات أو ماس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة إلا بموافقة البرلمان
- ٤٧ ... .. عدم جواز تولي ملك مصر مع مملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان
- ٥٣ ... .. موافقة البرلمان مجتمعاً بهيئة مؤتمرة على تعيين الملك خلفاً له إذا لم يكن هناك من يخلفه على العرش
- ٧٣ ... .. تكوين البرلمان من مجلسي الشيوخ والنواب
- ٩٠ ... .. مركز البرلمان مدينة القاهرة وجواز جعل مركزه عند الضرورة في جهة أخرى بقانون
- ٩٠ ... .. بطلان اجتماع البرلمان في غير المكان المعين له وعدم مشروعيته بحكم القانون

رقم المادة	الموضوع
٩١	نيابة عضو البرلمان عن الأمة كلها ... ..
٩٦	دعوة الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلسته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ... ..
٩٦	اجتماع البرلمان بحكم القانون في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر في حالة عدم دعوة الملك البرلمان قبل ذلك البعاد ... ..
٩٦	دوام دور الانقصاد العادى للبرلمان مدة ستة شهور على الأقل ... ..
٩٦	إعلان الملك فض انقصاد البرلمان ... ..
١٠٦	عدم جواز تقديم أى اقتراح ومشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان إلى البرلمان في دور الانقصاد نفسه
١٠٧	حق أعضاء البرلمان في توجيه أسئلة واستجوابات إلى الوزراء على الوجه البين في اللائحة الداخلية لكل مجلس ... ..
١١٦	عدم استطاعة أحد مخاطبة البرلمان بشخصه ... ..
١٣٧	عدم جواز قرض عمومي أو تمهد قد يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال
١٣٧	الرى التى تهم أكثر من مديرية ... ..
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان في كل تصرف مجائى في أملاك الدولة ... ..
	وجوب تقديم للميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على
١٣٨	الأقل لفحصها واعتمادها ... ..
١٤٠	عدم جواز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية ... ..
١٤٣	وجوب إذن البرلمان لكل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها ... ..
١٤٣	وجوب استئذان البرلمان كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ... ..
١٤٤	تقديم الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام المنقضى إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتماده ... ..
	عدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا المستور ، ولو كان ذلك في زمن الحرب
١٥٥	أو أثناء قيام الأحكام العرفية ... ..
١٦١	جواز زيادة مخصصات الملك والبيت المالك بقرار من البرلمان ... ..
١٦٣	المعمل بالمستور من تاريخ انعقاد البرلمان ... ..
	عرض ميزانية سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ المالية على البرلمان عند انعقاده وعدم سريان قانون ميزانية السنة المذكورة
١٦٥	إلا عن اللدة الباقية منها من يوم نشره ... ..
	<b>بطموه :</b>
٩٠	بطلان اجتماع البرلمان بحكم القانون إذا كان في غير المكان المعين له ... ..
٩٧	اجتماع أحد المجلسين أو كليهما في غير الزمن القانونى غير شرعى ، والقرارات التى تصدر فيه باطلة بحكم القانون ... ..
	<b>بوليس :</b>
١٤٨	تبيين القانون نظام هيئات البوليس واختصاصاتها ... ..
	<b>البيت المالك :</b>
١٦١	بيان مخصصات البيت المالك ... ..

## ( ت )

## تأجيل :

- حق الملك في تأجيل انعقاد البرلمان ، وعدم جواز زيادة التأجيل على شهر ، وعدم تكراره في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين ... .. ٣٩

## تجديد :

- تجديد اختيار نصف الشيوخ والعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ... .. ٧٩
- إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته ... .. ١١٤
- وجوب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التمين في خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ... .. ١١٥

## تجريم :

- حق المجلسين في التجزئة في المواد للعروضة على أى المجلسين في أى مشروع قانون ... .. ١٠٤

## تعيين :

- تعيين القانون طريقة التجديد ... .. ١٤٧

## تفتيش :

- حق كل مجلس في إجراء التحقيق ليستنير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه ... .. ١٠٨

## ترتيب :

- ترتيب جهات القضاء بقانون ... .. ١٢٥
- وضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية ... ..
- تبيين القوانين ترتيب مجالس اللديريات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة ... .. ١٣٣

## تسريح :

- اشتراط اعتاد البرلمان مقدما في إنشاء أو إبطال الترع ... .. ١٣٧

## تسليم :

- حظر تسليم اللاجئين السياسيين مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي ... .. ١٥١

## تصرف مجاني :

- اشتراط اعتاد البرلمان مقدما في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة ... .. ١٣٧

## تصفية :

اعتبار أحكام قانون تصفية أملاك الحديو السابق عباس حلمي باشا ، وتضييق ما له من الحقوق كأن لها صفة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها ...

١٦٨

## تضامن :

تضامن الوزارة في اللشوية السياسية للدولة أمام مجلس النواب ...

٦١

## تعديل :

حق المجلسين في التعديل في المواد المروضة على أي المجلسين ، وفيما يعرض من التعديلات في أي مشروع قانون ...  
عدم جواز تعديل اعتادات البرازية المخصصة لسداد أقساط الدين العموي بما يس تمهيدات مصر في هذا الشأن ،  
وكذلك كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتمهد دولي ...

١٠٤

١٤١

عدم جواز تعديل ضريبة إلا قانون ...

١٣٤

حق الملك وكل من المجلسين في اقتراح تنقيح الدستور بتعديل حكم أو أكثر من أحكامه إلا في مسائل معينة ...

١٥٦

## تعطيل :

عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه الذين في القانون ...  
عدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة في الدستور ...

١٥٥

١٥٥

## تعليم :

حرية التعليم ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب ...

١٧

## تعليم الإزامي :

التعليم الأولي إلزامي للعصرين من بين وبنات ...

١٩

## تعليم أولي :

التعليم الأولي إلزامي للعصرين من بين وبنات ...

١٩

## تعليم عام :

تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون ...

١٨

## تعليم مجاني :

التعليم الأولي مجاني في المكاتب العامة ...

١٩

## تمهيد :

عدم جواز عقد تمهد قد يترتب عليه إضاق مبالغ من الخزانة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان ...

١٣٧

١٤١ ... .. عدم جواز تعديل اعتمادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العمومي بما عسى تهدات مصر

تعمير دولي :

١٤١ ... .. عدم جواز تعديل اعتمادات الميزانية المخصصة لمصروف وارء بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي

١٥٤ ... .. عدم إخلال تطبيق الدستور بتهدات مصر للدول الأجنبية

تعمير مصر :

٩ ... .. تعويض من زعت ملكيته طبقاً للأحوال البينة في القانون تعويضاً عادلاً

١٣٦ ... .. عدم جواز تقرير تعويض على خزانة الحكومة إلا في حدود القانون

تعيين :

٤٩ ... .. تعيين الملك وزراء والمثليين السياسيين

٥٦ ... .. تعيين محضات الملك والبيت المالك عند تولية الملك

٥٦ ... .. تعيين مراتب أوصياء العرش بقانون على أن تؤخذ من محضات الملك

٧٤ ... .. تعيين الملك خمس أعضاء مجلس الشيوخ

٧٩ ... .. جواز إعادة تعيين من انتهت مدته من أعضاء مجلس الشيوخ

٨٠ ... .. تعيين الملك رئيس مجلس الشيوخ

٩٣ ... .. جواز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء مجلس الشيوخ

وجوب تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ المينين في خلال الستين يوماً السابقة على انتهاء مدة الأعضاء الذين

١١٥ ... .. انتهت مدتهم

١٣٦ ... .. تعيين القضاة بالكيفية والشروط التي يقرها القانون

١٣٨ ... .. تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وفقاً للشروط التي يقرها القانون

١٦٢ ... .. تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة

تقرير :

١٣٩ ... .. تقرير الميزانية في مجلس النواب أولاً

تأليف عام :

٣ ... .. تساوى للصريين فيما عليهم من التكليف العامة

تمييز :

٣ ... .. عدم التمييز بين الصريين في الحقوق والواجبات بسبب الأصل أو اللغة أو الدين

تنظيم :

١٨ تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون ... ..

تقيق :

حق الملك وكل من المجلسين في اقتراح تقيق الدستور بتعديل أو حذف حكم من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى ،

ولا يمكن ذلك في مسائل معينة ... .. ١٥٦

١٥٧ صدور قرار من كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً بضرورة تقيق الدستور وتحديد موضوعه ...

١٥٨ عدم جواز إحداث أى تقيق في الدستور خاص بمحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش ... ..

عدم جواز اقتراح تقيق أحكام القانون الخاص بصفية أملاك الحديو السابق عباس حلمى باشا وتضييق ما له

من الحقوق ... .. ١٦٨

توقيع :

٦٠ وجوب توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين مع توقيعات الملك بنفاذها ... ..

توكيل :

٩١ عدم جواز توكيل عضو البرلمان بأمر على سبيل الإلزام ... ..

تولى :

٥٥ تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاته إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش الجين الدستورية

تولية :

٤٤ تولية الملك الموظفين ... ..

٤٦ تولية الملك الضباط ... ..

٥٦ تعيين محضات الملك والبيت المالك عند تولية الملك ... ..

٥٨ عدم تولية الوزارة إلا مصرى ... ..

٥٩ عدم تولية أحد من الأسرة المالكة الوزارة ... ..

( ث )

مادة :

١٣٧ عدم جواز منح أي التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد إلا بقانون وإلى زمن محدود

مادة :

٦٥ وجوب استقالة الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها ... ..

٦٥ وجوب اعتزال الوزير الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة به ... ..

١٠١ إعطاء الآراء عند الاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة بالناداة على الأعضاء بأصوات عال ... ..

١٠١ حق الوزراء دائماً في أن يطلبوا إلى مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بها ... ..

## ( ج )

مهرية :

- ٦ ... لا جريمة إلا بناء على قانون ...
- ٦٦ ... حق مجلس النواب وحده في اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ...
- ٦٦ ... حق مجلس الأحكام المخصوص وحده في محاكمة الوزراء عما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ...

جلسة :

- ٨٨ ... وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حل مجلس النواب ...
- ٩٨ ... علنية جلسات المجلسين ...
- ٩٨ ... عقد الجلسة في أي المجلسين بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ...
- ١٢٩ ... علنية جلسات المحاكم إلا إذا أمرت المحكمة بعملها سرية مراعاة للنظام العام أو للحفاظ على الآداب ...

مجمع :

- ٩٢ ... عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ...
- ٩٢ ... تحديد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع بين عضوية البرلمان وعمل آخر ...

جمعية :

- ٢١ ... حق المصريين في تكوين الجمعيات ، وتبيين القانون كيفية استعمال هذا الحق ...

مجمعات تشريعية :

- ١٦٩ ... عرض القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى أمر عال على مجلس البرلمان في دور الانقضاء الأول .

جنائية :

- ١١٠ ... استثناء حالة تلبس العضو بالجنائية من أحوال الحصانة البرلمانية ...
- ١٣٠ ... وجوب أن يكون لكل متهم بجناية من يدافع عنه ...

جنسية :

- ٢ ... تحديد القانون الجنسية المصرية ...

جيش :

- ١٤٦ ... تقرير قوات الجيش بقانون ...
- ١٤٧ ... تبيين القانون نظام الجيش ...

## (ح)

## حبس :

٥ ... .. عدم جواز حبس أى إنسان إلا وفق أحكام القانون

## حذف :

١٥٦ ... .. حق الملك وكل من المجلسين في اقتراح تنقيح الدستور بحذف حكم أو أكثر من أحكامه إلا في مسائل معينة

## حرب :

٤٦ ... .. إعلانات الملك الحرب

١٥٥ ... .. عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب على الوجه المبين في القانون

## حرب أهلية :

٤٦ ... .. عدم جواز إعلان الحرب الهجومية بدون موافقة البرلمان

## حرية :

١ ... .. مصر دولة حرة

عدم جواز تقييد حرية أحد في استعماله أية لمة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والطبوعات أيا كان نوعها أو في الاجتماعات العامة

١٦ ... ..

١٥٦ ... .. عدم إمكان اقتراح تنقيح الدستور في الأحكام الخاصة بمبادئ الحرية التي يكفلها الدستور

## حرية الاجتماع :

حق للصريين في الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً ، ولا يمنع هذا الحق اتخاذ أى تدبير لوقاية

٣٠ ... .. النظام الاجتماعى

## حرية الأديان :

١٣ ... .. حماية الدولة حرية القيام بشعائر الأديان .

## حرية الاعتقاد :

١٢ ... .. حرية الاعتقاد مطلقة

## حرية التعبير :

١٤ ... .. حرية الإعراب عن الفكر بالتصوير في حدود القانون

رقم المادة	الموضوع
	حرية التعليم :
١٧	التعليم حر مالم يخل بالنظام العام أو يتناف الآداب ... .. :
	حرية الرأي :
١٤	حرية الرأي مكفولة ... .. :
	حرية شخصية :
٤	الحرية الشخصية مكفولة ... .. :
	حرية الصحافة :
١٥	الصحافة حرة في حدود القانون ... .. :
	حرية العقائد :
١٣	حماية الدولة حرية العقائد ... .. :
	حرية القول :
١٤	حرية الإعراب عن الفكر بالقول في حدود القانون ... .. :
	حرية الكتابة :
١٤	حرية الإعراب عن الفكر بالكتابة في حدود القانون ... .. :
	حرمة المسكن :
٨	للمنازل حرمة ، وعدم جواز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون ... .. :
	حرمة الملكية :
٩	للملكية حرمة ، فلا ينزع الملك إلا بسبب المنفعة العامة ... .. :
	حساب ختمى :
١٤٤	تقديم الحساب الختامى للإدارة المالية عن العام التقضى إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عادى لطلب اعتداده ... .. :
١٤٥	جريان أحكام حساب الحكومة الختامى السنوى على الحساب الختامى السنوى لوزارة الأوقاف .. .. :
١٦٥	اعتبار الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ — ١٩٢٣ كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء .
	حصانة برلمانية :
١٠٩	عدم جواز مؤاخذه أعضاء البرلمان بما يبدون من الأفكار والآراء في المجلسين ... .. :

- ١١٠ ... .. عدم جواز اتخاذ إجراءات جنائية أثناء دور الانتقاد نحو أى عضو من أعضاء البرلمان، ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له . وذلك فيما عدا التلبس بالجنابة ... ..

مظر :

- ٧ ... .. عدم جواز حظر الإقامة على مصرى فى جهة ما إلا فى الأحوال البينة فى القانون ... ..
- ١٠ ... .. حظر عقوبة للصادرة العامة للأموال ... ..
- ١٥ ... .. حظر الرقابة على الصحف إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ... ..
- ١٥ ... .. حظر إنبذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الإدارى إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ... ..
- ١٥١ ... .. حظر تسليم اللاجئين السياسيين مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التى يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعى ... ..

مقرره :

- ١٤٧ ... .. تبين القساون حقوق رجال الجيش ... ..
- ١٥٣ ... .. بقاء الحقوق التى يباشرها الملك بنفسه بصفتيه رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون الخاص بوضع نظام الأسرة للمالكة ... ..

مقرره سياسى :

- ٣ ... .. تساوى المصريين فى التمتع بالحقوق السياسية ... ..

مقرره مرنى :

- ٣ ... .. تساوى المصريين فى التمتع بالحقوق المدنية ... ..

مكرومة :

- ١ ... .. حكومة مصر ملكية وراثية ... ..
- ٩٨ ... .. انعقاد جلسات أى المجلسين بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة ... ..
- ١٢٤ ... .. عدم جواز تدخل أية سلطة فى الحكومة فى القضايا ... ..
- ١٥٦ ... .. عدم إمكان اقتراح تقحيح الدستور فى الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى ... ..

مل :

- ٣٨ ... .. حق الملك فى حل مجلس النواب ... ..
- ٨١ ... .. وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حل مجلس النواب ... ..
- ٨٨ ... .. عدم جواز حل مجلس النواب الجديد لنفس الأمر الذى حل من أجله مجلس النواب السابق ... ..
- ٨٩ ... .. ضرورة اشتغال الأمر الصادر بمحل مجلس النواب على دعوة التدوين لإجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد فى المشرة الأيام التالية لتعام الانتخاب ... ..

رقم المادة	الموضوع
	(خ)
	مدير :
١٦٨	اعتبار أحكام قانون تصفية أملاك الحديو السابق عباس حلمى باشا وتضييق ماله من الحقوق كأن لها صيغة دستورية ولا يصح اقتراح تنقيحها ... ..
	مظنة العرسه :
٤٢	افتتاح الملك دور الانتقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش وجواب كل من المجلسين عليها ... ..
	مظوط مديريه :
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان مقدما فى إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية .. ..
	مدير :
١١٣	اختيار عضو برلمان فى المجل الذى يخلو بالوفاة أو الاستقالة أو غيرها فى مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المجل ... ..

(د)

رأسة انتخابية :

- ٧٦ اعتبار كل مديرية أو محافظة وكل قسم من أهما له حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ دائرة انتخابية ... ..
- ٧٦ تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المديرات والمحافظة التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ ... ..
- ٧٦ جواز اعتبار القانون عواصم للمديرات التي لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً دائرة انتخابية واعتبار جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة ... ..
- ٨٤ اعتبار كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب دائرة انتخابية وكذلك لكل قسم من مديرية أو محافظة هذا الحق. تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المديرات والمحافظة التي لها حق انتخاب أكثر من نائب ... ..
- ٨٤ جواز اعتبار القانون عواصم للمديرات التي لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة ... ..
- ٨٤ اعتبار جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يخص تحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية في حالة اعتبار عواصم للمديرات التي لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية ... ..

دستور :

- ١٥٤ عدم إخلال تطبيق الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية وعدم مساسه ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بتقضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات الرعية ... ..
- ١٥٥ عدم جواز تعطيل حكم من أحكام الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون ... ..
- ١٥٥ عدم جواز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انفاذه الشروط المقررة بالدستور ... ..
- ١٥٦ حق الملك وكل من المجلسين في اقتراح تنقيح الدستور بتعديل أو حذف حكم من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى عدم إمكان اقتراح تنقيح الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابي البرلمان ونظام وراثه العرش وبعادى الحرية والساواة التي يكفلها الدستور ... ..
- ١٥٧ صدور قرار من كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً بضرورة تنقيح الدستور وتحديد موضوعه ... ..
- ١٥٨ عدم جواز إحداث أى تنقيح في الدستور خاص بمحقق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش ... ..
- ١٥٩ جريان أحكام الدستور على المملكة المصرية بدون أن يغل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان ... ..
- ١٦٣ العمل بالدستور من تاريخ انعقاد البرلمان ... ..
- ١٦٤ اتباع إدارة شؤون الدولة والتشريع الخاص بها من تاريخ نشر الدستور إلى حين انعقاد البرلمان والقواعد والإجراءات النبعة في تلك الفترة ... ..
- ١٦٤ وجوب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام في الفترة الواقعة بين تاريخ نشر الدستور وانعقاد البرلمان للبادئ الأساسية المقررة في الدستور ... ..

رقم المادة	الموضوع
١٧٠	تنفيذ الوزراء الدستور كل منهم فيما يخصه ... ..
	دعوة :
٩٦	دعوة الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ... ..
	دفاع :
١٣٠	وجوب وجود من يدافع عن كل منهم بحماية ... ..
	دور :
١	مصر دولة ذات سيادة ... ..
١٣	حماية الدولة حرية الأديان والفن ... ..
٣٣	الملك رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس ... ..
٤٧	عدم جواز تولي الملك مع مملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان ... ..
٥٧	هيمنة مجلس الوزراء على مصالح الدولة ... ..
٦٠	وجوب توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين مع توقعات الملك في شؤون الدولة لنفاذها ... ..
١٣٧	اشتراط اعتقاد البرلمان مقدماً في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة ... ..
١٤٩	دين الدولة الإسلام ... ..
	اتباع القواعد والإجراءات المتبعة في إدارة شؤون الدولة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر الدستور إلى حين
١٦٤	انقضاء البرلمان ... ..
	دين :
٣	عدم التمييز بين المصريين بسبب الدين ... ..
١٤٩	دين الدولة الإسلام ... ..
	دين عمومي :
١٤١	عدم جواز تعديل اعتادات البريانية المختصة لسداد أقساط الدين العمومي بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن ... ..

## (د)

## رأى :

- ١٠٠ رفض الأمر الذى حلت بشأنه للادولة إذا تساوت الآراء عند اتخاذ قرار فى أى المجلسين ... ..
- ١٠١ إعطاء الآراء بالتصويت شفهيًا أو بطريقة القيام والجلوس ... ..
- ١٠١ إعطاء الآراء دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عالٍ فيما يختص بالقوانين عموماً وبالاقتراع فى مجلس النواب على مسألة الثقة ... ..
- ١٠٤ ضرورة أخذ رأى فى كل مشروع قانون مادة قبل تقريره فى أى المجلسين ... ..

## رتب عسكرية :

- ٤٣ إنشاء الملك ومنحه الرتب العسكرية ... ..
- ١١١ استثناء منح الرتب العسكرية من عدم جواز منح الرتب لأعضاء البرلمان ... ..

## رتب مدنية :

- ٤٣ إنشاء الملك ومنحه الرتب المدنية ... ..
- ١١١ عدم منح أعضاء البرلمان رتباً أثناء مدة عضويتهم مع استثناء الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان .

## رسوم :

- ١٣٤ عدم جواز تكليف الأهالى تأدية شىء من الرسوم إلا فى حدود القانون ... ..

## رقابة :

- ١٥ حظر الرقابة على الصحف إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ... ..

## رؤساء دينبره :

- ٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة الرؤساء الروحانيين ... ..
- ١٥٣ تنظيم القانون الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة فى الدستور فيما يخص تعيين الرؤساء الدينيين ... ..

## رؤساء محكمة الاستئناف :

- ٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة الرؤساء الحاليين والسابقين لمحكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ... ..

رقم المادة	الموضوع
	رئاسة الدولة :
٣٣	الملك رئيس الدولة الأعلى ... ..
	رئاسة المؤتمر :
١٢١	تولى رئيس مجلس الشيوخ رئاسة المؤتمر ... ..
	رئيس مجلس الشيوخ :
٨٠	تعيين الملك رئيس مجلس الشيوخ لمدة سنتين ... ..
١٠٥	إرسال رئيس مجلس الشيوخ كل مشروع قانون يقرره المجلس إلى رئيس مجلس النواب ... ..
١١٧	قيام رئيس المجلس بالمحافظة على النظام في داخله ... ..
١٢١	تولى رئيس مجلس الشيوخ رئاسة المؤتمر ... ..
	رئيس مجلس النواب :
٧٨	اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة رؤساء مجلس النواب ... ..
٨٧	انتخاب رئيس مجلس النواب سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي ... ..
١٠٥	إرسال رئيس مجلس النواب كل مشروع قانون يقرره المجلس إلى رئيس مجلس الشيوخ ... ..
١١٧	قيام رئيس مجلس النواب بالمحافظة على النظام في داخله ... ..
	رى :
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان مقدماً في سائر أعمال الرى التي أهم أكثر من مديرية ... ..

## (س)

## سرية :

- ١١ ... .. عدم جواز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والواصلات التليفونية إلا في الأحوال البينة في القانون ... ..
- ٤٦ ... .. عدم جواز مناقضة الشروط السرية في معاهدة ما للشروط العلنية ... ..
- ٩٨ ... .. انعقاد أى المجلسين بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ... ..
- ١٢٩ ... .. جواز أمر الحاكم بمجلس جلساتها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب ... ..

## سلطات عامة :

- ٢٢ ... .. حق أفراد المصيرين في مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم ،
- ٢٣ ... .. أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلهيئات النظامية والأشخاص العنوية ... ..
- ٢٣ ... .. جميع السلطات مصدرها الأمة واستعمالها على الوجه البين في الدستور ... ..

## سلطة :

- ٤٨ ... .. تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ... ..
- ٩١ ... .. عدم جواز تفويض السلطة التي تعين عضو البرلمان العضو بأمر على سبيل الإلزام ... ..
- ٩٥ ... .. جواز أن يعهد القانون باختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه إلى سلطة أخرى ... ..
- ١٢٤ ... .. عدم جواز تدخل أية سلطة في الحكومة في القضايا ... ..
- ١٥٣ ... .. تنظيم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة في الدستور فيما يخص المعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينين والأوقاف التي تدبرها وزارة الأوقاف وبالسائل الخاصة بالأديان ... ..

## سلطة تشريعية :

- ٢٤ ... .. تولى الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب السلطة التشريعية ... ..
- ١٦٧ ... .. فإذا ما قرره القوانين والراسم والأوامر والأوامر والقرارات من الأحكام وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقاً للأصول والأوضاع للجنة بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة مع عدم الإخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطاتها ومع عدم المساس بمبدأ عدم سريان القوانين على الماضي ... ..

## سلطة تنفيذية :

- ٢٩ ... .. تولى الملك السلطة التنفيذية في حدود الدستور ... ..

## سلطة دستورية :

- ٥٠ ... .. حلف الملك الجين أمام البرلمان قبل مباشرته سلطته الدستورية ... ..
- ٥٥ ... .. تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء المرش الجين ... ..

رقم المادة	الموضوع
	سلطة قضائية :
٣٠	تولى المحاكم السلطة القضائية ... ..
	رسم :
٧٧	اشتراط بلوغ عضو مجلس الشيوخ سن الأربعين على الأقل بحساب التقويم الميلادى ... ..
٨٥	اشتراط بلوغ عضو مجلس النواب سن الثلاثين على الأقل بحساب التقويم الميلادى ... ..
	سنة مالية :
١٣٨	تعيين القانون السنة المالية ... ..
١٤٢	العمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية ...
	سؤال :
١٠٧	حق أعضاء البرلمان في توجيه الأسئلة إلى الوزراء ... ..
	السودانية :
١٥٩	جريان أحكام الدستور على المملكة المصرية بدون أن يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان ... ..
١٦٠	تعيين اللقب الذى يكون لملك مصر بعد أن يقرر التدوين المفوضون نظام الحكم التهاى للسودان ... ..
	سيادة :
١	مصر دولة ذات سيادة ... ..
	سياسة :
٦١	مسئولية الوزراء متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ... ..

رقم المادة	الموضوع
	( ش )
	شراء :
٦٤	عدم جواز شراء الوزير شيئاً من أملاك الحكومة ، ولو كان ذلك بالزاد العام ... ..
	شرعية :
٩٧	عدم شرعية اجتماع أى المجلسين أو كليهما في غير الزمن القانونى ... ..
	شركة :
٦٤	عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته العضوية في مجلس إدارة أية شركة ... ..
	شروط :
١٣١	وضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية ، وبيان الشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ...
	شروط المظاهرات :
٤٦	عدم جواز أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما منافضة للشروط العلنية ... ..
	شكل الحكومة :
١	شكل حكومة مصر نيابى ... ..
١٥٦	عدم إمكان اقتراح تنقيح الدستور في الأحكام الخاصة بشكل الحكومة النيابى البرلمانى ... ..

رقم المادة	الموضوع
	(ص)
	مماثل : .....
١٥	حرية الصحافة في حدود القانون .....
١٦	حرية استعمال أية لغة في الصحف .....
	صلح : .....
٤٦	عقد المالك الصلح .....

الموضوع	رقم المادة
( ض )	
ضباط :	
تولية الملك الضباط وعزلهم	٤٦
ضباط متقاعدون :	
اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً	٧٨
ضرائب :	
اقتراح قوانين إنشاء ضرائب أو زيادتها من حق الملك ومجلس النواب	٢٨
عدم جواز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون	١٣٤
عدم جواز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون	١٣٥

رقم المادة	الموضوع
	<p style="text-align: center;">( ط )</p> <p style="text-align: right;">طرق عامة :</p> <p>اشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الطرق العامة ... ..</p>

١٣٧

(ع)

عادات مرعية :

١٥٤ ... .. عدم مساس الدستور بما للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى العادات الرعية ... ..

عرسه :

٣٢ ... .. عرش المملكة للصرة ورأى في أسرة محمد على وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ... ..

٥١ ... .. عدم تولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد تأدية اليمين الدستورية مع إضافة عبارة الإخلاص للملك أمام البرلمان ... ..

٥٣ ... .. تعيين الملك خلفاً له إذا لم يكن هناك من يخلفه على العرش ... ..

٥٤ ... .. اجتماع المجلسين فوراً لاختيار الملك في حالة خلو العرش وعدم وجود خلف للملك ... ..

عريفه :

١١٦ ... .. حق كل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض ، وواجب الوزراء أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تضمنته تلك العرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم ... ..

عزله :

٤٤ ... .. حق الملك في عزل الموظفين ... ..

٤٦ ... .. حق الملك في عزل الضباط ... ..

١٢٧ ... .. تعيين القانون حدود عدم جواز عزل القضاة وكيفية ... ..

١٢٨ ... .. عزل رجال النيابة العمومية في الحاكم وفقاً للشروط التي يقررها القانون ... ..

عضو البرلمان :

٩١ ... .. نيابة عضو البرلمان عن الأمة كلها ... ..

٩٢ ... .. عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ... ..

٩٣ ... .. عدم جواز انتخاب أمراء الأسرة المالكة وتبلائها أعضاء بأحد المجلسين ... ..

٩٥ ... .. اختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ... ..

٩٨ ... .. انعقاد جلسات أى المجلسين هيئة سرية بناء على طلب عشرة من الأعضاء ... ..

٩٩ ... .. عدم جواز تقرير أى المجلسين قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ... ..

١٠٧ ... .. حق كل عضو من أعضاء البرلمان في توجيه أسئلة واستجابات إلى الوزراء على الوجه المبين باللائحة الداخلية ... ..

١٠٩ ... .. لكل مجلس ... ..

١٠٩ ... .. عدم جواز مؤاخذة أعضاء البرلمان بما يدون من الأفكار والآراء في المجلسين ... ..

١١٠ ... .. عدم جواز اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه أثناء دور الانعقاد إلا بإذن ... ..

١١٠ ... .. المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا التلبس بالجنابة ... ..

١١١	عدم جواز منح أعضاء البرلمان رتباً ونياشين أثناء مدة عضويتهم مع استثناء الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتناقض مع عضوية البرلمان ... ..
١١٢	عدم جواز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له ... ..
١١٣	اختيار عضو بطريق التعيين أو الانتخاب في المحل الذي يغلو بالوفاة أو الاستقالة أو غيرها ... ..
١١٨	تناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون ... ..

## عضر مجلس الشيوخ :

٧٧	اشتراط بلوغ عضو مجلس الشيوخ سن الأربعين على الأقل بحساب التقويم الميلادى علاوة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب ... ..
٧٨	اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ منتخباً أو معيناً من طبقات معينة ... ..
٧٩	مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ... ..
٩٣	جواز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ... ..
٩٤	قسم أعضاء مجلس الشيوخ قبل توليهم عملهم أن يكونوا مخلصين للوطن وللملك مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أفعالهم بالذمة والصدق ... ..
١١٥	تجديد نصف أعضاء مجلس الشيوخ وجواز امتداد نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد ... ..

## عضر مجلس النواب :

٨٢	تأليف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ... ..
٨٣	انتخاب نائب عن كل مديرية أو محافظة بمدد معين من الأهالي ... ..
٨٥	اشتراط بلوغ النائب زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادى ... ..
٨٦	مدة عضوية النائب خمس سنوات ... ..
٩٤	قسم أعضاء مجلس النواب قبل تولي عملهم اليمين ... ..

## عضوية :

٦٤	عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ... ..
----	---

## عفو :

٤٣	حق الملك في العفو ... ..
٧٢	عدم جواز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب ... ..

## عفو شامل :

١٥٢	العفو الشامل بقانون ... ..
-----	----------------------------

## مقوية :

- ٦ لا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذى ينص عليها ... ..
- ١٠ حظر عقوبة الصادرة العامة للأموال ... ..
- ٤٣ حق الملك فى تخفيض العقوبة ... ..
- تطبيق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات فى الجرائم للنصوص عليها فيه ، وتطبيق القانون الخاص الذى يبين مسئولية الوزراء فى الأحوال التى لم يتناولها قانون العقوبات ... ..
- ٦٨ صدور الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً ... ..
- ٦٩

## علماء :

- ٧٨ اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة كبار العلماء ... ..

## علنية :

- ٩٤ تأدية أعضاء البرلمان المدين فى كل مجلس علناً بقاعة جلساته ... ..
- ٩٨ جلسات المجلسين علنية ، ولكل منهما أن يعقد بعبئة سرية ... ..
- ١٢٩ جلسات المحاكم علنية ، وجواز جعلها سرية ... ..

## عمل تجارى :

- ٦٤ عدم جواز اشتراك الوزير أثناء وزارته اشتراكاً فعلياً فى عمل تجارى ... ..

## عمل مالى :

- ٦٤ عدم جواز اشتراك الوزير أثناء وزارته اشتراكاً فعلياً فى عمل مالى ... ..

## عملة :

- ٤٣ حق الملك فى سك العملة تنفيذاً للقانون ... ..

## (ف)

فصل :

١١٢ ... .. عدم جواز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له

فصل تشريعي :

١٦٢ ... .. تحديد نهاية نيابة الشيوخ والنواب الأولى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨

(ق)

لائحة :

١٥٠ ... مدينة القاهرة قاعدة الملكة المصرية ...

قانونه :

٢٥ ... عدم صدور قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك ...

٢٦ ... نفاذ القوانين في جميع القطر المصرى بإصدارها من جانب الملك ...

٢٦ ... استفاضة إصدار القوانين من نشرها في الجريدة الرسمية ...

٢٦ ... تنفيذ القوانين من وقت العلم بإصدارها ...

اعتبار إصدار القوانين معلوماً في جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوماً ، وجواز قصر هذا اليعاد أو مده

٢٦ ... بنص صريح في تلك القوانين ...

٢٧ ... جريان أحكام القوانين على ما يقع من تاريخ نفاذها وعدم ترتب أثر فيها وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك ...

٢٨ ... حق الملك ومجلس الشيوخ والنواب في اقتراح القوانين ...

٣١ ... إصدار وتنفيذ أحكام المحاكم وفق القانون باسم الملك ...

٣٤ ... تصديق الملك على القوانين وإصداره بإيها ...

٣٧ ... وضع الملك اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ...

٩٠ ... جواز جمل مركز البرلمان في غير القاهرة بقانون ...

٩٠ ... اجتماع البرلمان في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون ...

٩٥ ... جواز أن يعمد القانون باختصاص الفصل في صحة نيابة أعضاء البرلمان إلى سلطة أخرى غير المجاسين ...

١٠١ ... إبداء الآراء في القوانين بالمادة على الأعضاء بأصواتهم ويصوت عال ...

١١٨ ... تحديد القانون للمكافأة السنوية التي يتناولها كل عضو من أعضاء البرلمان ...

١٢٥ ... ترتيب القانون جهات القضاء وتحديد اختصاصها ...

١٢٦ ... تقرير القانون كيفية وشروط تعيين القضاة ...

١٢٧ ... تعيين القانون حدود وكيفية عدم جواز عزل القضاة أو قتلهم ...

١٢٨ ... تحديد القانون شروط تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم ...

تقرير القانون شروط مباشرة للدريبات والمدن والقرى حقوقها باعتبارها أشخاصاً معنوية ، وتعيينه حدود اختصاص

١٣٢ ... مجالس المديرية والمجالس البلدية المختلفة ...

١٣٣ ... تعيين القوانين ترتيب مجالس للدريبات والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة ...

مراعاة قوانين مجالس المديرية والمجالس البلدية أن يكون اختيار أعضائها بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية

١٣٣ ... التي يبيح فيها القانون تعيين بعض الأعضاء ...

مراعاة قوانين مجالس المديرية والمجالس البلدية اختصاص هذه المجالس لكل ما يهم أهل الدرية أو المدينة أو الجهة ،

مع عدم الإخلال بما يجب من اعتد أعمالها في الأحوال اللينة في القوانين ...

١٣٣ ... مراعاة قوانين مجالس المديرية والمجالس البلدية مبدأ نشر ميزانياتها وحساباتها ...

١٣٣	مراعاة قوانين مجالس المديرية والمجالس البلدية مبدأ علنية الجلسات في الحدود للقررة بالقانونوت ... ..
١٣٣	مراعاة قوانين ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية مبدأ تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لتع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالصلحة العامة وإبطال ما يقع من ذلك ... ..
١٣٤	عدم جواز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغائها إلا بقانون ... ..
١٣٤	عدم جواز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون ... ..
١٣٥	عدم جواز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون ... ..
١٣٦	عدم جواز تقرير معاش على خزانة الحكومة أو تمويض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون ... ..
١٣٧	عدم جواز منح أى التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة أو منح أى احتكار إلا بقانون ... ..
١٣٨	تعيين القانون السنة المالية ... ..
١٤٦	تقرير قوات الجيش بقانون ... ..
١٤٧	تبيين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش وما لرجاله من الحقوق وما عليهم من الواجبات ... ..
١٤٨	تبيين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات ... ..
١٥٢	المعفو الشامل لا يكون إلا بقانون ... ..
١٥٣	تنظيم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً لمبادئ الدستور فيما يخص بالمأهدين الدينية ، وتعيين الرؤساء الدينيين ، وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وبالمسائل الخاصة بالأديان ... ..
١٥٤	عدم مساس الدستور بما للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين ... ..
١٦٧	بقاء القوانين التي سنت طبقاً للأصول والأوضاع التابعة قبل صدور الدستور معمولاً بها بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ... ..
١٦٩	عرض القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول ... ..

## قانونه الانتخاب :

٧٤	انتخاب ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ... ..
٨٢	تأليف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ... ..
٩٢	تحديد قانون الانتخاب أحوال عدم الجمع بين عضوية البرلمان وعمل آخر ... ..

## قانونه الخاص :

٦٨	بيان أحوال مسؤولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات في قانون خاص ... ..
٧٠	صدور قانون خاص بتنظيم طريقة السير في محاكمة الوزراء ... ..
١٣١	وضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ... ..

## قانونه العقوبات :

٦٨	تطبيق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه ... ..
----	---

قانونه المبررات :

١٤٢ ... العمل بالميزانية القديمة حتى يصدر قانون الميزانية الجديدة في حالة عدم صدوره قبل ابتداء السنة المالية ...

قصره :

٥ ... عدم جواز القبض على أى إنسان إلا وفق أحكام القانون ...

... عدم جواز القبض على أى عضو من أعضاء البرلمان أثناء دور الانعقاد إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا

١١٠ ... التلبس بالجنازة ...

قرار :

٩٧ ... بطلان القرارات التي يصدرها أحد المجلسين أو كلاهما إذا اجتمع في غير الزمن القانوني ...

٩٩ ... ضرورة حضور أغلبية أعضاء أى المجلسين الجلسة لاخذ أى قرار ...

١٠٠ ... صدور القرارات من المجلسين بالأغلبية المطلقة في غير الأحوال الشترط فيها أغلبية خاصة ...

... اشتراط صدور قرار أحد مجلسي البرلمان بفصل أحد الأعضاء بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس

١١٢ ... في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط البينة في الدستور وقانون الانتخاب ...

١٢٢ ... عدم اعتبار قرارات المؤتمرات صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين الذين يتألف منها المؤتمر

١٥٧ ... صدور قرار كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً في شأن اقتراح تنقيح الدستور وضرورته وتحديد موضوعه

... بقاء القرارات التي اتخذت طبقاً للأصول والأوضاع النبعة قبل صدور الدستور نافذة بشرط أن يكون نفاذها متفقاً

١٦٧ ... مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ...

قرار الاتهام :

٦٦ ... ضرورة أن يكون صدور قرار الاتهام في حق الوزراء من مجلس النواب بأغلبية ثلثي الآراء ...

قرصه عمومي :

١٣٧ ... عدم جواز عقد قرض عمومي إلا بموافقة البرلمان ...

قرعة :

١٦٢ ... تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ...

قرية :

... اعتبار التري فيما يختص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون وتنتلها

١٣٢ ... المجالس البلدية المختلفة ...

قضاء :

١٢٥ ... ترتيب جهات القضاء وتحديد اختصاصها بقانون ...

رقم المادة	الموضوع
١٣١	وضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ... .. : قضاة :
١٢٤	استقلال القضاء وعدم وجود أى سلطان عليهم فى قضائهم لتير القانون ... ..
١٢٦	تعيين القضاء بالكيفية والشروط التى يقررها القانون ... ..
١٢٧	تعيين القانون حدود وكيفية عدم جواز عزل القضاء أو تقلهم ... .. : قضايًا :
١٢٤	عدم جواز تدخل أية سلطة فى الحكومة فى القضايا ... .. : قوات بحرية :
٤٦	قيادة الملك العليا للقوات البحرية ... .. : قوات بحرية :
٤٦	قيادة الملك العليا للقوات البرية ... .. : قوة مسلحة :
١١٧	عدم جواز دخول أية قوة مسلحة فى أى المجلسين أو استقرارها على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه ... ..

رقم المادة	الموضوع
	(ل)
	لومثوره مياسوره :
١٥١	حظر تسليم اللاجئين السياسيين مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها المحافظة على النظام الاجتماعي ...
	لومر داخليه :
١١٩	وضع كل مجلس لائحته الداخلية مبنياً فيها طريقة السير في تأدية أعماله ... ..
	لجنة :
١٠٢	وجوب إحالة كل مشروع قانون قبل المناقشة فيه إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه ... ..
	وجوب إحالة كل اقتراح بمشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر إلى لجنة لفحصه وإيداء الرأي في جواز
١٠٣	نظر المجلس فيه ... ..
	وجوب إحالة كل اقتراح بمشروع قانون أقرته اللجنة المختصة بفحصه ورأى المجلس نظره إلى إحدى اللجان لفحصه
١٠٣	وتقديم تقرير عنه ... ..
	لفظ :
٣	عدم التمييز بين المصريين بسبب اللغة ... ..
	حرة استعمال أية لغة في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والطبوعات أيا كان نوعها
١٦	أو في الاجتماعات العامة ... ..
	لفظ رسمي :
١٤٩	اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة ... ..
	لفظ عربي :
١٤٩	اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة ... ..
	لقب :
١٦٠	تعيين اللقب الذي يكون للملك مصر بعد أن يقرر النسبويون المفوضون بنظام الحكم النهائي للسودان ... ..
	لقب شرف :
٤٣	إنشاء للملك ومنحه ألقاب الشرف ... ..
	لوائح :
٣٧	وضع الملك اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ... ..
	فأذا ما قررتها اللوائح التي سنت طبقاً للأصول والأوضاع للجنة قبل صدور الدستور بشرط أن يكون نفاذها متفقاً
١٦٧	مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ... ..

## ( م )

منهم :

١٣٠ ... .. وجوب أن يكون لكل منهم بجنابة من يدافع عنه ... ..

مجالس بلدية :

١٣٢ ... .. تمثيل المجالس البلدية المدن والقرى ... ..

١٣٣ ... .. تبين القوانين ترتيب المجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة ... ..

مجالس مديريات :

١٣٢ ... .. تمثيل مجالس المديريات ... ..

١٣٣ ... .. تبين القوانين ترتيب مجالس المديريات واختصاصاتها وعلاقتها بجهات الحكومة ... ..

مجاميع :

٢٢ ... .. مخاطبة السلطات باسم المجاميع لا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية ... ..

مجلس إدارة :

٦٤ ... .. عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة ... ..

مجلس الأعيان المنصوص :

٦٦ ... .. حق مجلس الأحكام المنصوص وحده في محاكمة الوزراء عما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ... ..

٦٧ ... .. تأليف المجلس المنصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ، ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يمينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة للصيرين بترتيب الأقدمية ... ..

٦٨ ... .. تطبيق مجلس الأحكام المنصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه وتطبيقه القانون الخاص الذي يبين أحوال مشيئة الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات ... ..

٦٩ ... .. صدور الأحكام بالقوة من مجلس الأحكام المنصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً ... ..

٧٠ ... .. تنظم مجلس الأحكام المنصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء إلى أن يصدر قانون خاص بذلك ... ..

مجلس الشيوخ :

٧٤ ... .. تأليف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسين وينتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ... ..

٧٩ ... .. مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ... ..

- ٨٠ ... .. تعيين الملك رئيس مجلس الشيوخ لمدة سنتين ...
- ٨٠ ... .. انتخاب مجلس الشيوخ وكيلين لمدة سنتين ...
- ٨٠ ... .. جواز إعادة تعيين رئيس مجلس الشيوخ وانتخاب وكيليه ...
- ٨١ ... .. وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حلّ مجلس النواب ...
- ٩٢ ... .. عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ...
- ٩٣ ... .. جواز تعيين أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ...
- ١١٥ ... .. وجوب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين في خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ، فإن لم يتيسر ذلك امتدت نيابتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد
- ١٦٢ ... .. تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ...

مجلس النواب :

- ٣٨ ... .. حق الملك في حل مجلس النواب ...
- ٥٢ ... .. عودة مجلس النواب المنحل للعمل في حالة وفاة الملك وبقاؤه حتى يجتمع المجلس الذي خلفه إذا كان الميعاد المعين في أمر الحل لا يجتمع يتجاوز اليوم العاشر من تاريخ إعلان وفاة الملك ...
- ٥٤ ... .. عودة مجلس النواب المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي خلفه في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له ...
- ٦١ ... .. مسؤولية الوزراء متضمنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ...
- ٦١ ... .. مسؤولية كل وزير عن أعمال وزارته لدى مجلس النواب ...
- ٦٥ ... .. قرار مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة يوجب استقالتها ...
- ٦٥ ... .. قرار مجلس النواب بعدم الثقة بوزير يوجب عليه اعتزال الوزارة ...
- ٦٦ ... .. حق مجلس النواب وحده في اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ...
- ٦٦ ... .. تعيين مجلس النواب من بين أعضائه من يتولى تأييد اتهامه للوزراء أمام مجلس الأحكام المخصوص ...
- ٧١ ... .. وقف الوزير الذي يتهمه مجلس النواب عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره ...
- ٧٢ ... .. عدم جواز الفئو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب ...
- ٨١ ... .. وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حلّ مجلس النواب ...
- ٨٢ ... .. تأليف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب ...
- ٨٧ ... .. انتخاب مجلس النواب رئيساً وكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عاды ...
- ٨٧ ... .. يجوز إعادة انتخاب رئيس مجلس النواب ووكيله ...
- ٨٨ ... .. عدم جواز حلّ مجلس النواب الجديد للأمر الذي حلّ من أجله مجلس النواب السابق ...
- ٨٩ ... .. وجوب اشتغال الأمر الصادر بمحل مجلس النواب على دعوة للتدوين لإجراء انتخابات جديدة في ميدان لا يتجاوز شهرين وعلى تحديد ميدان لاجتماع المجلس الجديد ...
- ٩٢ ... .. عدم جواز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب ...

١١٤	إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة نيابته وامتداد نيابة المجلس القديم في حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات العامة لتجديده إلى حين الانتخابات الجديدة ... ..
١٣٩	مناقشة البريانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً ... ..
	<b>مجلس الوزراء :</b>
٥٥	تولى مجلس الوزراء باسم الأمة المصرية وتحت مسئولياته سلطات الملك الدستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أو سياء العرش العيين ... ..
٥٧	هيمنة مجلس الوزراء على مصالح الدولة ... ..
٦٠	وجوب توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصين مع توقيعات الملك في شؤون الدولة لنفاذها ... ..
	<b>مجلس البرلمان :</b>
٢٤	تولى الملك بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب السلطة التشريعية ... ..
٢٨	حق مجلس الشيوخ والنواب في اقتراح القوانين ... ..
٣٩	عدم جواز زيادة تأجيل انعقاد البرلمان على شهر وعدم تكرار التأجيل في دور الانعقاد الواحد بدون مواضة المجلسين ... ..
٤٠	دعوة الملك البرلمان إلى اجتماعات غير عادية متى طلب ذلك بعرضه تمضيها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ... ..
٤٢	تقديم كل من مجلسي البرلمان كتاباً يضمنه جوابه على خطبة العرش ... ..
٤٧	عدم صحة مداولة أى المجلسين في تولى تلك مصر أمور دولة أخرى إلا بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ، وعدم صحة قراره إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين ... ..
٥١	عدم تولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين العييف الدستورية مع إضافة عبارة الإخلاص للملك ... ..
٥٢	اجتماع مجلسي البرلمان في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك ... ..
٥٣	اشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من مجلسي البرلمان وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين لصحة قرار الموافقة على من يمينه الملك خلفاً له ... ..
٥٤	اجتماع مجلسي البرلمان فوراً في حالة خلو العرش لصدوم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له لاختيار للملك ... ..
٥٤	اشتراط حضور ثلاثة أرباع كل من مجلسي البرلمان وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين لصحة اختيار خلف للملك ... ..
٧٣	تكوين البرلمان من مجلسي الشيوخ والنواب ... ..
٩٢	عدم جواز الجمع بين عضوية مجلسي الشيوخ ومجلس النواب ... ..
٩٣	عدم جواز انتخاب أمراء الأسرة المالكة ونبلائها أعضاء بأحد مجلسي البرلمان ... ..
٩٥	اختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ... ..
٩٧	توحيد أدوار انعقاد المجلسين وعدم شرعية اجتماع أحدهما أو كليهما في غير الزمن القانوني ... ..
٩٨	علنية جلسات المجلسين وجواز انعقاد كل منهما بهيئة سرية ... ..
٩٩	عدم جواز تقرير أى المجلسين قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه ... ..
١٠٤	عدم جواز تقرير أى المجلسين مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة ... ..

- ١٠٤ حق المجلسين في التعديل والتجزئة في مواد مشروع القانون العروض على أيهما وفيما يعرض من التعديلات ...
- ١٠٥ إرسال رئيس أى المجلسين كل مشروع قانون يقرره ذلك المجلس إلى رئيس المجلس الآخر ...
- ١٠٨ حق كل مجلس في إجراء التحقيق ليستير في مسائل معينة داخلية في حدود اختصاصه ...
- ١٠٩ عدم مؤاخذه أعضاء البرلمان بما يدون من الأفكار والآراء في المجلسين ...
- ١١٠ ضرورة إذن المجلس التابع له العضو لاتخاذ أى إجراء جنائى ضده أو القبض عليه ، وذلك فيما عدا التلبس بالجناية
- ١١٢ عدم جواز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع هو له ...
- ١١٦ حق كل مجلس في أن يجبل إلى الوزراء ما يقدم إليه من العرائض ...
- ١١٧ حق كل مجلس وحده في المحافظة على النظام في داخله وقيام رئيسه بذلك ...
- ١١٧ عدم جواز دخول أية قوة مسلحة أى المجلسين أو الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه ...
- ١١٩ وضع كل مجلس لائحته الداخلية مبنياً فيها طريقة السير في تأدية أعماله ...
- ١٢٠ اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون ...
- ١٢١ رئاسة المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر لرئيس مجلس الشيوخ ...
- عدم حيولة اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية دون استمرار كل منهما في تأدية وظائفه الدستورية ...
- ١٢٣ إمكان العمل مؤقتاً ببعض أبواب الليزانية الجديدة إذا أقر المجلسان هذه الأبواب في حالة عدم صدور قانون الليزانية قبل ابتداء السنة للسالية ...
- ١٤٢ حق كل من المجلسين في اقتراح تنقيح الدستور ...
- ١٥٦ إصدار قرار من كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً في سبيل تنقيح الدستور بضروره وتبديد موضوعه ...
- ١٥٧ إصدار المجلسين بالاتفاق مع الملك قرارها بشأن اللائل التي هي محل للتنقيح للقتراح لإجراؤه في أحكام الدستور ...
- ١٥٧ عدم صحة المناقشة في كل من المجلسين في تنقيح الدستور إلا إذا حضر ثلثا أعضائه واشتراط صدور القرارات بأغلبية ثلثي الآراء ...
- حل الخلاف للستحكم بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الليزانية بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة ، والعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه ...
- ١٦٦ ضرورة عرض القوانين الواجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى أمر عال على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول ، وبطلان العمل بها في المستقبل إن لم تعرض عليهما في ذلك الدور ...
- ١٦٩

#### محافظة :

- انتخاب كل محافظة عدد أهاليها مائة ومائتين ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ عن كل مائة ومائتين ألفاً أو أكثر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً ...
- ٧٥ انتخاب كل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها مائة ومائتين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً عضواً بمجلس الشيوخ ...
- ٧٥ انتخاب كل محافظة يقل عدد أهاليها عن تسعين ألفاً عضواً بمجلس الشيوخ ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو عديرية ...
- ٧٥

٧٦	اعتبار كل محافظة لها حق انتخاب عضو مجلس الشيوخ وكل قسم من محافظة له هذا الحق دائرة انتخابية ...
٧٦	تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو مجلس الشيوخ ...
٨٣	انتخاب كل محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً فأكثر نائباً لكل ستين ألفاً أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً ...
٨٣	انتخاب كل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً نائباً ...
٨٣	انتخاب نائب عن كل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بجزيرة
٨٤	اعتبار كل محافظة لها حق انتخاب نائب وكل قسم من محافظة له هذا الحق دائرة انتخابية ...
٨٤	تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في المحافظات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب ...
	<b>الحاكم :</b>
٣٠	تولي الحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها السلطة القضائية ...
٣١	صدور أحكام الحاكم المختلفة وتنفيذها وفق القانون باسم الملك ...
١٢٩	علنية جلسات الحاكم إلا إذا أمرت المحكمة بجمعها سرية مراعاة للنظام العام أو للحفاظ على الآداب ...
	<b>الحاكم العسكرية :</b>
١٣١	وضع قانون خاص شامل لترتيب الحاكم العسكرية وبيان اختصاصها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ...
	<b>الحاكم :</b>
٧٦	محاكمة الوزراء عما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم أمام مجلس الأحكام المخصوص ...
٧٠	تنظيم مجلس الأحكام المخصوص طريقة السير في محاكمة الوزراء إلى حين صدور قانون خاص ...
٧١	الاستمرار في محاكمة الوزير الذي يتهمه مجلس النواب حتى بعد استغاثته ...
	<b>مخصصات :</b>
٥٦	تعيين مخصصات الملك والبيت المالك بقانون عند تولية الملك وذلك لمدة حكمه وأخذ مرتبات أوصياء العرش من مخصصات الملك ...
١٦١	بيان مخصصات جلالة الملك ومخصصات البيت المالك وجواز زيادتها بقرار من البرلمان ...
	<b>مصر عام :</b>
٧٨	اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة موظفي الحكومة الحاليين أو السابقين من درجة مدير عام فصاعداً

مصرية :

- انتخاب كل مديرية عدد أهاليها مائة وغانون ألفاً أو أكثر عضواً لمجلس الشيوخ عن كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً ... ٧٥
- انتخاب كل مديرية لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً عضواً لمجلس الشيوخ ... ٧٥
- اعتبار كل مديرية لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ وكل قسم من مديرية له هذا الحق دائرة انتخابية ... ٧٦
- تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في اللدريات التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ ... ٧٦
- جواز اعتبار القانون عوامس اللدريات التي لا يبلغ عدد أهاليها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة ، واعتبار جهات اللدرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء للتخمين وتحديد الدوائر الانتخابية ... ٧٦
- تحديد قانون الانتخاب ما يشترط في عضو مجلس الشيوخ من الضريبة والدخل السنوي فيما يخص مديرية أسوان ... ٧٨
- انتخاب كل مديرية يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً فأكثر نائباً لكل ستين ألفاً أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً ... ٨٣
- انتخاب كل مديرية لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً نائباً ... ٨٣
- اعتبار كل مديرية لها حق انتخاب نائب وكل قسم من مديرية له هذا الحق دائرة انتخابية ... ٨٤
- تحديد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل بقدر الإمكان مساواة الدوائر في اللدريات التي لها حق انتخاب أكثر من نائب ... ٨٤
- اعتبار القانون عوامس اللدريات التي لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة واعتبار جهات اللدرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يخص تحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية ... ٨٤
- اعتبار اللدريات فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون وتعاملها مجالس اللدريات ... ١٣٢
- مرعاة اختصاص مجالس اللدريات بكل ما يهم أهل اللدرية ... ١٣٣

مصرية :

- اعتبار المدن فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقرها القانون وتعاملها المجالس البلدية ... ١٣٢
- مدينة القاهرة قاعدة للملكة المصرية ... ١٥٠

مربيات :

- تعيين القانون مربيات أو صباه العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك ... ٥٦

مرسوم :

- إصدار الملك مراسيم بقوانين لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد البرلمان وعرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له بعد دعوته إلى اجتماع غير عادي ، وإلا زال ما لها من قوة القانون ... ٤١

- نفاذ المراسيم التي سنت طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة قبل صدور المرسوم بشرط أن يكون غاؤها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها الدستور ... ..
- ١٦٧
- مصادرة :
- عدم إمكان اقتراح تنقيح الدستور في الأحكام الخاصة بمبادئ المساواة التي يكفلها الدستور ... ..
- ١٥٦
- مستشار :
- اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة مستشارى محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها الحاليين والسابقين ... ..
- ٧٨
- مسند الملكية :
- عدم جواز إحداث أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش ... ..
- ١٥٨
- مشولية :
- مسئولية الوزراء متضامتين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ومسئولية كل وزير عن أعمال وزارته ...
- ٦١
- عدم إخلاء وأمر الملك شفهيّة أو كتابية الوزراء من المسؤولية ... ..
- ٦٢
- تبين أحوال مسؤولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات في قانون خاص ... ..
- ٦٨
- مشروع قانونه :
- حق الملك في رد أى مشروع قانون أقره البرلمان ولم ير الملك التصديق عليه إلى البرلمان في مدى شهر لإعادة النظر فيه ... ..
- ٣٥
- عدم رد الملك مشروع القانون في مدى شهر إلى البرلمان يعتبر تصديقاً منه عليه فيصدر ... ..
- ٣٥
- صيورة مشروع القانون في حكم القانون وصدوره إذا رد في مدى شهر إلى البرلمان وأقره ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين ... ..
- ٣٦
- امتناع النظر في مشروع القانون في دور الانقضاء نفسه إذا رده الملك إلى البرلمان في مدى شهر وأقره بأغلبية أقل من الثلثين ... ..
- ٣٦
- صيورة مشروع القانون في حكم القانون وصدوره إذا أقره البرلمان بعد أن رده الملك بالأغلبية المطلقة في دور انقضاء آخر ... ..
- ٣٦
- وجوب إحالة كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه قبل المناقشة فيه ... ..
- ١٠٢
- وجوب إحالة كل مشروع قانون يقرحه عضو واحد أو أكثر إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه ؟ فإذا رأى المجلس نظره أحاله إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه قبل المناقشة فيه ... ..
- ١٠٣
- عدم جواز تقرير أى المجلسين مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأي فيه مادة مادة وحق المجلسين في التعديل والتجزئة في مواد للشروع وفيها يمرض من التعديلات ... ..
- ١٠٤
- إرسال رئيس أى المجلسين كل مشروع قانون يقرره ذلك المجلس إلى رئيس المجلس الآخر ... ..
- ١٠٥

رقم المادة	الموضوع
١٠٦	عدم جواز تقديم أى مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان مرة ثانية في دور الانقضاء نفسه ...
	مصادرة عامة :
١٠	حظر عقوبة المصادرة العامة للأموال ... ..
	مبالغ عامة :
٤٤	ترتيب الملك الصالح العامة ... ..
	مصرف :
١٣٧	اشتراط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال المصارف ... ..
	مصرفات :
١٣٨	اشتغال الميزانية على إيرادات الدولة ومصرفاتها ... ..
١٤١	عدم جواز تعديل أى مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولي بما عسى تمهدات مصر ... ..
١٤٣	وجوب إذن البرلمان بكل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها ... ..
١٤٥	جريان أحكام ميزانية الحكومة على ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصرفاتها ... ..
	مصرى :
٣	مساواة المصريين لدى القانون ... ..
٨٥	عدم تولية الوزارة إلا لمصرى ... ..
	مطبوعات :
١٦	عدم تقييد حرية أحد استعمال أية لغة في المطبوعات أيًا كان نوعها ... ..
	معاشه :
١٣٦	عدم جواز تقرير معاش على خزانة الحكومة إلا في حدود القانون ... ..
	معاملات تجارية :
١٦	عدم تقييد حرية أحد في استعمال أية لغة في المعاملات التجارية ... ..
	معاملات خاصة :
١٦	عدم تقييد حرية أحد في استعمال أية لغة في المعاملات الخاصة ... ..
	معاهدة :
٤٦	إبرام الملك للمعاهدات وتبليغه لإياها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها ... ..

معاهدة تجارية :

٤٦٠ ... .. عدم نفاذ معاهدات التجارة للماسة بحقوق الدولة إلا إذا وافق عليها البرلمان

معاهدة تحالف :

٤٦١ ... .. عدم نفاذ معاهدات التحالف للماسة بحقوق الدولة إلا إذا وافق عليها البرلمان

معاهدة دولية :

١٥٤ ... .. عدم مساس الدستور بما للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى المعاهدات الدولية

معاهدة صلح

٤٦٢ ... .. عدم نفاذ معاهدات الصلح للماسة بحقوق الدولة إلا إذا وافق عليها البرلمان

معاهدة ملاحمة :

٤٦٣ ... .. عدم نفاذ معاهدات الملاحمة للماسة بحقوق الدولة إلا إذا وافق عليها البرلمان

معرض ديني

١٥٣ ... .. تنظيم التانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً للمبادئ المقررة بالدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية

مطاب عام :

١٩ ... .. التمايم الأولى مجاني في المكاتب العامة

مكافأة :

١١٨ ... .. تناول كل عضو من أعضاء البرلمان مكافأة سنوية تحدد بقانون

١٣٦ ... .. عدم جواز تقرير مكافأة على خزانة الحكومة إلا في حدود القانون

ملك :

٢٤ ... .. تولى الملك السلطة التشريعية بالاشتراك مع مجلس الشيوخ والنواب

٢٥ ... .. عدم صدور قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك

٢٦ ... .. نفاذ القوانين في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك

٢٨ ... .. حق الملك في اقتراح القوانين

٢٩ ... .. تولى الملك السلطة التنفيذية في حدود الدستور

٣١ ... .. صدور أحكام المحاكم المختصة وتنفيذها وفق القانون باسم الملك

٣٣ ... .. الملك رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس

٣٤	تصديق الملك على القوانين وإصداره إياها
٣٥	رد الملك إلى البرلمان مشروعات القوانين التي لا يرى التصديق عليها
٣٧	وضع الملك اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين
٣٨	حق الملك في حل مجلس النواب
٣٩	حق الملك في تأجيل انعقاد البرلمان
٤٠	حق الملك في دعوة البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وإعلاء فض الاجتماع غير العادي
٤١	إصدار الملك مراسيم بقوانين فيما بين أدوار انعقاد البرلمان
٤٢	افتتاح الملك دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطة العرش
٤٣	إنشاء الملك ومنحه الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى
٤٣	حق الملك في سك العملة تنفيذاً للقانون
٤٣	حق الملك في العفو وتخفيض العقوبة
٤٤	ترتيب الملك للمصالح العامة وتوليته الموظفين وعزله إياهم على الوجه اللين بالقوانين
٤٥	إعلان الملك الأحكام العرفية
٤٦	قيادة الملك العليا للقوات البرية والبحرية
٤٦	تولية الملك الضباط وعزله إياهم
٤٦	إعلان الملك الحرب وعقده الصلح وإبرامه المعاهدات وتبليغه إياها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها
٤٧	عدم جواز تولي الملك أمور دولة أخرى مع ملك مصر بغير رضا البرلمان
٤٨	تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه
٤٩	تعيين الملك وزرائه وإقالته إياهم
٤٩	تعيين الملك الممثلين السياسيين وإقالته إياهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية
٥٠	حلف الملك الجين أمام هيئة المجلسين مجتمعين قبل مباشرة سلطته الدستورية
٥١	عدم تولي أوصياء العرش عملهم إلا بعد تأديتهم أمام المجلسين مجتمعين الجين مضافاً إليها عبارة الإخلاص للملك
٥٢	اجتماع المجلسين بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك
٥٣	تعيين الملك خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر إذا لم يكن هناك من يخلفه على العرش
٥٤	اختيار المجلسين مجتمعين في هيئة مؤتمر ملكاً في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له
٥٥	تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي من يخلفه أو أوصياء العرش الجين
٥٦	تعيين محضرات الملك والبيت المالك عند تولية الملك
٦٠	توقيع رئيس مجلس الوزراء والوزراء مع توقيعات الملك في شؤون الدولة
٦٢	عدم إخلاء أواصر الملك شفهية أو كتابية الوزراء من المسؤولية

- ٧٤ ... تعيين الملك خمسة أعضاء مجلس الشيوخ ...
- ٨٠ ... تعيين الملك رئيس مجلس الشيوخ لمدة سنتين ...
- ٩٤ ... قسم أعضاء مجلس الشيوخ والتواب قبل تولى عملهم أن يكونوا مخلصين للملك ...
- دعوة الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر ، وإعلانه فض دور الانعقاد بعد ستة شهور على الأقل ...
- ٩٦ ... دعوة الملك المجلسين إلى الاجتماع بهيئة مؤتمر فيما عدا الأحوال التي يجتمعان فيها بحكم القانون ...
- ١٢٠ ... تنظيم القانون الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته طبقاً لمبادئ الدستور فيما يخص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينين والأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف وبالمسائل الخاصة بالأديان ...
- ١٥٣ ... حق الملك في اقتراح تنقيح الدستور ...
- ١٥٦ ... إصدار المجلسين بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي هي محل للتنقيح المقترح إجراؤه في الدستور بعد تصديق الملك على قرار تنقيح الدستور الصادر من كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً ...
- ١٥٧ ... تعيين اللقب الذي يكون لملك مصر بعد تقرير التندوين المفوضين نظام الحكم الهائي للسودان ...
- ١٦٠ ... بيان مخصصات الملك وجواز زيادتها بقرار من البرلمان ...
- ١٦١ ...

ملك :

- ١ ... عدم تجزئة ملك مصر وعدم النزول عن شيء منه ...

ملكية :

- ١ ... حكومة مصر ملكية وراثية ...

ملكية :

- ٩ ... حرمة الملكية ...

ملوك :

- اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وحمسين جنها مصرياً في العام ...
- ٧٨ ...

مستلمه مياسوره :

- ٤٩ ... تعيين الملك المثلين السياسيين وإقالته إياه بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية ...
- ٧٨ ... اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة المثلين السياسيين الحاليين أو السابقين ...

ملكه مصرية :

- ٣٢ ... وراثة عرش الملكة المصرية في أسرة محمد علي ...

١٥٠	مدينة القاهرة قاعدة للملكة المصرية ... ..
١٥٩	جريان أحكام الدستور على الملكة المصرية دون إخلال بما يصر من الحقوق في السودان ... ..
	مناقشة :
١٣٩	مناقشة البريانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً ... ..
١٥٧	عدم جواز المناقشة في كل من المجلسين في تنقيح أحكام الدستور إلا إذا حضر ثلثا أعضائه ... ..
	مَنْزِل :
٨	عدم جواز دخول المنازل إلا في الأحوال البينة في القانون ، قللمنازل حرمة ... ..
	منفعة عامة :
٩	عدم نزع ملك أحد إلا بسبب النفعة العامة ... ..
	مهرى حرمة :
٧٨	اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة الشغلين بالمهن الحرة بمن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيهه ... ..
	مراغير :
٢٦	اعتبار إصدار القوانين معلوماً في جميع القطر المصرى بعد نشرها بثلاثين يوماً وجواز قصر هذا الجهاد أو مداه ... ..
٣٥	رد للملك مشروع القانون الذى أقره البرلمان إذا لم ير الملك التصديق عليه في مدى شهر لإعادة النظر فيه ... ..
٣٥	اعتبار مضى شهر على تصديق البرلمان على مشروع قانون وعدم رده من الملك تصديقاً منه عليه ... ..
	رد مشروع القانون من الملك في مدى شهر وإقرار البرلمان بإياه بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين يصيره في حكم القانون ويصدر ... ..
٣٦	عدم جواز زيادة تأجيل انعقاد البرلمان على ميعاد شهر ... ..
٣٩	اجتماع المجلسين بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك ... ..
٥٢	اختيار المجلسين من خلف الملك في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما في هيئة مؤتمر ... ..
٥٤	شروع المجلسين في اليوم التاسع من اجتماعهما في هيئة مؤتمر في حالة خلو العرش في اختيار الملك إذا لم يتسن الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما ... ..
٧٩	مدة الضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ... ..
٧٩	تجديد اختيار نصف الشيوخ الميعنين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ... ..
٨٠	تعيين الملك رئيس مجلس الشيوخ لمدة سنتين ... ..
٨٠	انتخاب مجلس الشيوخ وكيلين لمدة سنتين ... ..

٨٦	مدة عضوية النائب خمس سنوات .. .. .
٨٧	انتخاب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً .. .. .
٨٨	وجوب اشتغال الأمر الصادر بحل مجلس النواب على دعوة للتدوين لإحراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين
٨٩	وجوب اشتغال الأمر الصادر بحل مجلس النواب على تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتنام
٨٩	الانتخاب .. .. .
٩٦	دعوة الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر .. .. .
٩٦	انقضاء البرلمان بحكم القانون في السبت الثالث من شهر نوفمبر سنوياً إذا لم يدع إلى الاجتماع .. .. .
٩٦	دوام دور انعقاد البرلمان المادى ستة شهور على الأقل .. .. .
١٠١	حق الوزراء دائماً في أن يطلبوا إلى مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم .. .. .
١٠٧	عدم جريان المناقشة في أى استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .. .. .
١١٣	اختيار بدل أحد أعضاء البرلمان الذى خلا محله بالوفاة أو الاستقالة أو غيرهما في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل .. .. .
١١٤	إجراء الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة نيابته، وإلا امتدت نيابة المجلس
١١٤	التقديم إلى حين الانتخابات المذكورة .. .. .
١١٥	وجوب تجديد نصف مجلس الشيوخ سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أم بطريق التعيين في خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم، وإلا امتدت نيابتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد
١٣٨	وجوب تقديم للبرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها .. .. .
١٦٢	تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية المحس السنوات الأولى بطريق القرعة .. .. .
١٦٢	انتهاء المدة الأولى لنيابة الشيوخ والنواب المنتخبين في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .. .. .

### مؤتمر :

٥٣	موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر على من يميته الملك خلفاً له إذا لم يكن هناك من يحلفه على العرش .. .. .
٥٤	اجتماع المجلسين بحكم القانون في هيئة مؤتمر لاختيار الملك في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له .. .. .
١٢٠	اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر بناء على دعوة للملك فيما عدا الأحوال التى يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون .. .. .
١٢١	رياسة المجلسين كما اجتماعاً بهيئة مؤتمر لرئيس مجلس الشيوخ .. .. .
١٢٢	عدم اعتبار قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توافرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر .. .. .
١٢٢	مراعاة المؤتمر في الاقتراع على قراراته صدورها بالأغلبية المطلقة .. .. .
١٢٣	عدم حيولة اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .. .. .
١٦٦	انقضاء المجلسين بهيئة مؤتمر لحل الحلف المستحكم بينهما على تقرير باب من أبواب للبرلمان بصدور قرار بالأغلبية المطلقة

موظف :

٤٤ ... .. تولية الملك الموظفين وعزله بإيام

ميزانية :

- وجوب تقديم الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتادها ... .. ١٣٨
- إقرار البرلمان للميزانية باباً باباً ... .. ١٣٨
- مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً ... .. ١٣٩
- عدم جواز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية ... .. ١٤٠
- عدم جواز تعديل اعتادات الميزانية المخصصة لداد أفساط الدين العمومي بما يمس نهضات مصر في هذا الشأن ... .. ١٤١
- عدم جواز تعديل أى مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولى بما يمس نهضات مصر ... .. ١٤١
- العمل بالميزانية القديمة حتى يصدر قانون بالميزانية الجديدة في حالة عدم صدوره قبل ابتداء السنة المالية ... .. ١٤٢
- إمكان العمل مؤقتاً ببعض أبواب الميزانية الجديدة إذا أقر المجلسان هذه الأبواب قبل ابتداء السنة المالية ... .. ١٤٢
- وجوب إذن البرلمان بكل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها ... .. ١٤٣
- وجوب استئذان البرلمان كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية ... .. ١٤٣
- جريان الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة على ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها ... .. ١٤٥
- عرض ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ المالية على البرلمان عند انعقاده ، وعدم سريان قانون ميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم شره ... .. ١٦٥
- حل الخلاف المستحكم بين المجلسين على تقرير باب من أبواب الميزانية بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين بهيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة ، والعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه ... .. ١٦٦

## (ن)

نائب :

٩١ ... .. عدم جواز توكيل الناخبين لمضو البرلمان بأمر على سبيل الإلزام

نهاد :

٩٣ ... .. جواز تعيين نبله الأسرة المالكة أعضاء في مجلس الشيوخ وعدم جواز انتخابهم بأحد المجلسين

نوع ملكية :

٩ ... .. عدم نزاع ملك أحد إلا بسبب للنفقة العامة في الأحوال البينة في القانون وبالكيفية للتصوص عليها فيه وبشرط توفيقه عنه توفيقاً عادلاً

نظام :

١١٧ ... .. محافظة رئيس كل مجلس على النظام في داخله

١٤٧ ... .. تبين القانون نظام الجيش

١٤٨ ... .. تبين القانون نظام هيئات البوليس

نفاذ المظاهرات :

٤٦ ... .. عدم نفاذ معاهدات الصلح والتحالف والتجارة وللأحالة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق الصريين العامة أو الخاصة إلا بموافقة البرلمان

تقياء المحامين :

٧٨ ... .. اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة تقياء المحامين أو إحدى طبقات أخرى معينة

تقل :

١٢٧ ... .. تعيين القانون حدود وكيفية عدم جواز عزل القضاة أو تقلهم

١٤٣ ... .. وجوب استئذان البرلمان كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية

نواب :

٧٨ ... .. اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة النواب الذين قضوا مدتين في النيابة

نواب عموميون :

٧٨ ... .. اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة النواب العموميين

نيابة :

- ١ شكل حكومة مصر نيابة ... ..
- ٩١ نيابة عضو البرلمان عن الأمة كلها ... ..
- ٩٥ اختصاص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه ... ..
- ٩٥ عدم اعتبار النيابة باطلة إلا بقرار يصدر من المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات ... ..
- ١١٣ عدم دوام نيابة العضو الجديد الذي عمل محل عضو خلا بالوفاة أو الاستقالة أو غيرها إلا إلى نهاية مدة سلفه ... ..
- إجراء الانتخابات العامة لتحديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاء مدة نيابته وإلا امتدت مدة نيابة المجلس القديم إلى حين الانتخابات المذكورة ... ..
- ١١٤ وجوب تجديد نصف مجلس الشيوخ في خلال الستين يوما السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم ، وإلا امتدت نيابتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد ... ..
- ١١٥ انتهاء مدة نيابة الشيوخ والنواب للتعيين الأولى في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ... ..
- ١٦٢

نيابة عمومية :

- ١٢٨ تعيين رجال النيابة العمومية في الحاكم وعزلهم وفقا للشروط التي يقرها التصانون ... ..

نيشانه :

- ٤٣ إنشاء الملك ومنحه النياشين ... ..
- عدم جواز منح أعضاء البرلمان نياشين أثناء مدة عضويتهم مع استثناء الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان ... ..
- ١١١

نيشانه عسكري :

- ٤٣ إنشاء الملك ومنحه النياشين العسكرية ... ..
- استثناء النياشين العسكرية التي تمنح للأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان من مبدأ عدم جواز منح الرتب والنياشين لأعضاء البرلمان ... ..
- ١١١

رقم المادة	الموضوع
	<p>( ٥ )</p> <p>هيئات نظامية :</p> <p>مخاطبة السلطات باسم المجاميع لا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية ... ..</p>

٢٢

## ( و )

## واجبات :

- ٣ ... تساوى المصريين فيما عليهم من الواجبات ...
- ١٤٧ ... تبين القانون ما على رجال الجيش من واجبات ...

## ورثة العرش :

- ١ ... حكومة مصر ملكية وراثية ...
- ٣٢ ... وراثه عرش للملكه المصريه فى أسرة محمد على وفق النظام المقرر بالأمر الكرم الصادر فى ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ..
- ١٥٦ ... عدم إمكان اقتراح تنقيح الدستور فى الأحكام الخاصة بنظام وراثه العرش ...

## وزارة :

- ٥٨ ... عدم تولية غير المصريين الوزارة ...
- ٥٩ ... عدم تولية أحد أعضاء الأسرة المالكة الوزارة ...
- ٦٤ ... عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة شركة أو الاشتراك فعلياً فى عمل تجارى أو مالى ..
- ٦٥ ... وجوب استقالة الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بها ...
- ٦٥ ... اعتزال الوزير الوزارة إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة به ...

## وزارة الأوقاف :

- جريان أحكام ميزانية الحكومة وحسابها الختامى السنوى على ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وحسابها الختامى السنوى ...
- ١٤٥ ...

## وزير :

- ٤٨ ... تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه ...
- ٤٩ ... تعيين الملك وزراءه وإقالته بإيم ...
- ٦٠ ... وجوب توقيع الوزراء المختصين مع توقعات الملك فى شؤون الدولة ...
- ٦١ ... مسئولية الوزراء متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ...
- ٦١ ... مسئولية كل وزير لدى مجلس النواب عن أعمال وزارته ...
- ٦٢ ... عدم إخلاء أوامر الملك ، شفعية أو كناية ، الوزراء من المسئولية ...
- حق الوزراء فى حضور جلسات أى المجلسين ، وجوب سماعهم كلما طلبوا الكلام ، وعدم اشتراكهم فى المداولات ...
- ٦٣ ... إلا إذا كانوا أعضاء ...

رقم المادة	الموضوع
٦٣	حق الوزراء في الاستعانة بمن يرون من كبار موظفي دوائهم أو استأنتهم عنهم أمام أى المجلسين ... ..
٦٣	حق كل مجلس في أن يحتم على الوزراء حضور جلساته ... ..
٦٤	عدم جواز شراء الوزير أو استجاره شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمزاد العام ... ..
٦٤	عدم جواز قبول الوزير أثناء وزارته الضوية بمجلس إدارة أية شركة أو الاشتراك ضلياً في عمل تجارى أو مالى ... ..
٦٥	وجوب اعتزال الوزير الوزارة إذا كان قرار مجلس النواب عدم الثقة خاصاً به ... ..
٦٦	حق مجلس النواب وحده في اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ... ..
٦٦	حق مجلس الأحكام المخصوص وحده في محاكمة الوزراء عما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ... ..
٦٨	بيان أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات في قانون خاص ... ..
٧٠	تنظيم مجلس الأحكام المخصوص طريقة السير في محاكمة الوزراء إلى حين صدور قانون خاص ... ..
	وقف الوزير الذى يتهمه مجلس النواب عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره وعدم منع استغفائه
٧١	من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته ... ..
٧٢	عدم جواز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب ... ..
٧٨	اشتراط أن يكون عضو مجلس الشيوخ من طبقة الوزراء الحاليين أو السابقين ... ..
١٠١	حق الوزراء دائماً في أن يطلبوا إلى مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على الثقة بهم ... ..
١٠٧	حق أعضاء البرلمان في توجيه أسئلة أو استجوابات إلى الوزراء ... ..
	عدم جریان المناقشة في استجواب في أى المجلسين إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة
١٠٧	الاستئجال وموافقة الوزير ... ..
١١٦	واجب الوزراء في أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تتضمن المرائض التي يحيلها كل مجلس إليهم كلما طلب المجلس ذلك
١٧٠	تنفيذ الوزراء الدستور كل منهم فيما يخصه ... ..
	وصاية العرسه :
٥١	عدم تولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد تأدية اليمين الدستورية مضافاً إليها عبارة الإحلاس للملك لدى المجلسين مجتمعين
٥٥	تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش اليمين
٥٦	نصين القانون مرتبات أوصياء العرش على أن تؤخذ من مخصصات الملك ... ..
١٥٨	عدم جواز إحداث أى تنقيح في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش ... ..
	وظائف :
٦٦	حق مجلس النواب وحده في اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ... ..
	وظائف عامة عسكرية :
٣	المعهد للمصريين وحدهم بالوظائف العامة العسكرية ... ..

رقم المادة	الموضوع
	وظائف عامة مرفئة :
٣	المهد للمصريين وحدم بالوظائف العامة المدنية ... ..
	وقف :
٥٢	اجتماع المجلسين بمحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك ... ..
٥٥	تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش اليقين ...
١١٣	اختيار عضو البرلمان في المهل الذي يخلو بالوفاة في مدى شهرين من يوم إشهار البرلمان الحكومة بخلو المهل ...
	وقف :
١٥	حظر وقف الصحف بالطريق الإدارى إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى ... ..
٧١	وقف الوزير الذى يتهمه مجلس النواب عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص فى أمره ... ..
٨١	وقف جلسات مجلس الشيوخ إذا حل مجلس النواب ... ..
	وكيل المجلس :
٨٠	انتخاب مجلس الشيوخ وكيلين لمدة سنتين وجواز إعادة انتخابهما ... ..
٨٧	انتخاب مجلس النواب وكيلين سنوياً فى أول كل دور انعقاد عادى وجواز إعادة انتخابهما ... ..
	ولاية :
٥١	عدم تولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا أمام البرلمان اليقين الدستورية مضاعاً إليها عارة الإخلاص للملك

## ( ي )

بحسب دستورية :

- ٥٠ حلف الملك ، قبل مباشرته سلطته الدستورية ، الميمين أمام هيئة المجلسين مجتمعين ... ..
- ٥٠ نص الميمين الدستورية ... ..
- ٥١ عدم تولي أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين الميمين الدستورية مضافاً إليها « وأن نكون مخلصين للملك » ... ..
- ٩٤ تأدية أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الميمين الدستورية قبل توليهم عملهم ، وذلك علناً في كل مجلس بقاعة جلساته ..

# مواد الدستور مع المبادئ

---

## الباب الأول

الدولة المصرية ونظام الحكم فيها

---



مادة ١ — مصر دولة ذات سيادة ، وهي حرة مستقلة . ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية وشكلها نيابي .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٢ تكون الحكومة ملكية دستورية وراثية في سلالة محمد علي ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وأراضيها غير قابلة للتجزئة ، ولا يجوز التنازل عن شيء منها ، وحكومتها ملكية  
دستورية وراثية في سلالة محمد علي ، طبقاً للأمرين الصادرين في ١٥ مارس و ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛ وهذه المبادئ  
ثابتة لا تنقضى ولا تمس ... ..  
( لجنة الدستور — ٤ يونيو سنة ١٩٢٢ )

٥ مصر دولة تامة السيادة ، حرة مستقلة ، ملكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه ، وحكومتها ملكية وراثية نيابية ...  
( لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٦ مصر دولة سيادة حرة مستقلة ، وملكها لا يجزأ ... ..  
( لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )



## الباب الثاني

في حقوق المصريين وواجباتهم

---



رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

أ ... .. الشروط اللازمة لتوفرها لحيازة الجنسية المصرية تتبين بالقانون ( لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

أ ... .. الجنسية المصرية يحددها القانون ( لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٩ ... .. تديره وتنفذ معاملته أهالي سوريا ولبنان الذين يقدون إلى مصر للإقامة فيها بصفة مؤقتة أو يقيمون للاستقرار فيها لأول مرة . ( مجلس النواب - ١٢ و ١٩ مايو سنة ١٩٢٧ )

مادة ٣ — المصريون لدى القانون سواء ؛ وهم متساوون في القتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة ، لا تميز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ؛ وإلهم وحدهم بمعد بالوظائف العامة مدنية كانت أو عسكرية ، ولا يولى الأجانب هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية يعينها القانون .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لجميع سكان مصر الحماية التامة الكاملة لأرواحهم وحريتهم من غير تمييز بسبب مولدهم أو تبعيتهم الدولية أو لقسم أو جنسهم أو دينهم ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )

١٧ الحقوق التي للأشعاس الحائزين للرعية المصرية التابعين للأقليات القومية أو الدينية أو القوية ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )

لا يراد بكلمة « في الواقع » الواردة في المادة السادسة ( وهي المادة المشار فيها إلى حقوق الحائزين للرعية المصرية التابعين للأقليات ) أن ضمان الدولة للأقليات يقضى بتنفيذ ما هو مقرر للأقليات نظرياً في القانون ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )

١٨ لم يحز اقتراح تمثيل الأقليات الدينية في البرلمان أى قبول ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١١ و ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )

٢٦ ليس لوطى مصرى أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من أداء الواجبات المفروضة عليه كوطى وجندى ... .. ( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٦ لكل مصرى أصاب حقوقه ضرر من تصرف موظفى الحكومة وعمالها في استعمال سلطتهم أن يداعهم إلى القضاء بدون احتياج لتسريح سابق ؛ وهذا الحق لا يجوز تقييده إلا فيما يتعلق بالوزراء والقضاة والجنود الذين تحت السلاح ... .. ( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٧ التمتع بالحقوق المدنية والسياسية رغم اختلاف الأديان والعقائد والمذاهب ... .. ( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٧ ليس في الدولة المصرية أى تمييز بين الطبقات ، بل جميع المصريين متساوون أمام القانون ، يتمتع كل منهم بما يتمتع به الآخرون من الحقوق المدنية والسياسية من غير تمييز بينهم بسبب الأصل أو اللغة أو الدين ؛ وهم ملازمون كافة بأداء الضرائب وغيرها من التكاليف العمومية ، وهم وحدهم الذين يمهدهم إليهم بأداء الوظائف العمومية ، ملكية كانت أو عسكرية . أما الأجانب فلا يقبلون في هذه الوظائف إلا في أحوال استثنائية تعينها القوانين تمييزاً خاصاً ... .. ( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

- لا فرق بين الوزراء وبين الأفراد فيما يتعلق بدعاويهم الخاصة التي لا علاقة لها بوظائفهم ، بل هذه الدعاوى تكون من اختصاص الحاكم ... .. ( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٢٩ ... ..
- ليس لوطى أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من واجباته كوطى أو جندى ... .. ( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٢٩ ... ..
- مع أن المصريين جميعاً سواء في الحقوق والتكاليف ، ومنها الخدمة العسكرية ، يكون الرجح في تكليف تلك الخدمة بالنسبة للعرب الرجل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية ، إلى قانون ... .. ( لجنة الدستور — ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٣١ ... ..
- عدم الموافقة على تمثيل الأقليات الدينية ... .. ( لجنة الدستور — ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٣٤ ... ..
- ليس لوطى مصرى أن يحتج بأحكام دينه للتخلص من الواجبات العامة المفروضة عليه كوطى أو جندى ... .. ( لجنة الدستور — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )
- ٤٢ ... ..
- منع أى مصرى من الاحتجاج بقيدته للتخلص من الواجبات العامة ... .. ( لجنة الدستور — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )
- ٤٣ ... ..
- لكل مصرى ما لغيره من الحقوق المدنية والسياسية ... .. ( لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )
- ٤٣ ... ..
- لا تمييز بين المصريين في الواجبات العامة ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )
- ٤٣ ... ..
- النظام الخاص ببطاقة العربان في تعيين عهدهم ومشائهم إنما يرجع لطبيعة معيشتهم ، وليس فيه معنى الاستثناء من قاعدة المساواة ... .. ( مجلس النواب — ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
- ٤٧ ... ..
- وجوب تساوى جميع المصريين في الحقوق والواجبات ... .. ( مجلس النواب — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ )
- ٤٨ ... ..
- لا يجوز زيادة مدة الخدمة العسكرية المقررة على مصرى ، ولو كانت في الحرس للملكى أو واپورات الركائب للملكية . ( تراجع المناقشة على عنا في المادة ١٤٧ بصفحة ٣٣٧٤ — مجلس النواب — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ )
- ٤٩ ... ..

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

الحرية الشخصية مضمونة ... ..  
( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

هل للحكومة الحق ، للأسباب التي تراها ، في الحد من الحرية الشخصية ؟  
قرار المجلس أن ما أمر به معالي وزير الداخلية ، بواسطة رجال البوليس ، من حصار أحد الأندية السياسية ، اعتداء  
صريح على الحرية الشخصية التي كفلتها المادة الرابعة من الدستور ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ )

## ملحة هـ - لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون ..

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لا يجوز القبض على أى شخص أو حبسه أو معاقبته أو الحكم عليه إلا وفق أحكام القانون ... .. ٧٣  
( لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون ... .. ٧٣  
( لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٦ — لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون  
الذى ينص عليها .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

عقوبة الإعدام ملغاة في الجرائم السياسية المحضة ، إلا إذا كان التعدي المستوجب لهذه العقوبة واقعاً على شخص للملك

أو ولي عهد للملكة ... .. ( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٧٤ لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون ... ..  
( لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٧ - لا يجوز إبعاد مصري من الديار المصرية .  
ولا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ، ولا أن يلزم الإقامة في مكان معين  
إلا في الأحوال المبينة في القانون .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٧٥ ... .. حكم النفي المقترح ضمن عقوبات الوزراء  
( تراجع المناقشة على هذا في السادة ٦٦ بصفحة ١٠٨١ - لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

٧٥ ... .. ممنوع إبعاد أي مصري من الأراضي المصرية ؛ وكذلك لا يجوز أن يجبر على أي مصري الإقامة في جهة ما من  
البلاد ، ولا أن يلزم بالإقامة في مكان مخصوص إلا في الأحوال المبينة صراحة في القانون  
( لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٧٥ ... .. رفض النص على حرية التشريع بجواز إبعاد المصريين  
( لجنة الدستور - ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٧٦ ... .. لا يجوز إبعاد مصري من الديار المصرية ؛ وكذلك لا يجوز أن يحظر على مصري الإقامة في جهة ما ، ولا أن يلزم  
الإقامة في مكان معين إلا في الأحوال المبينة في القانون  
( لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٨ — للنازل حرمة ، فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

---

رلم صفحة

مجموعة

التعليقات

للفنازل حرمة واجبة ، فلا يجوز دخولها لتفتيشها أو معاينتها إلا في الأحوال وبالكيفية المنصوص عنها في القانون . ٧٧  
( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٩ — الملكية حرمة ، فلا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً .

---

رقم سنة

مجموعة

التعليقات

للملكية من أى نوع كانت حرمة واجبة ، فلا يجوز حرمان أحد من ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال

المقررة في القانون ، وبشرط تعويضه عنه تعويضاً عادلاً ... .. ٧٨

( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٧٩ ... .. عقوبة مصادرة الأموال عامة ممنوعة ... ..  
( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٧٩ ... .. عقوبة المصادرة العامة للأموال محظورة ... ..  
( لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز توزيع أموال النقابة على الأعضاء ، لأن الأموال ليست ملكاً خاصاً للأعضاء ، بل هي ملك للشخص  
للنوى ، أى النقابة ؛ ويجب أن تخصص لنقابة مماثلة ، أو تؤول إلى الحكومة بصفتها الوارثة لها — ولا يعتبر ذلك من  
المصادرة الممنوعة بحكم الدستور ... ..  
٨٠ ... .. ( مجلس النواب — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٠ )

مادة ١١ - لا يجوز إفشاء أسرار الخطابات والتلغرافات والمواصلات التليفونية إلا في الأحوال المبينة في القانون .

---

رقم صفحة

مجموعة

التطبيقات

٨٦ أسرار الخطابات والتلغرافات التي تودع بمكاتب البريد والتلغراف واجبة السون إلا في حالة التحقيقات الجنائية ...  
( لجنة الدستور - ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

رقم مقنة

مجموعة

السلطات

حرية الاعتقاد الديني مطلقة ، فلجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا بحرية تامة ، علانية أو غير علانية ، بشعائر

أية ملة أو دين أو عقيدة ، مادامت هذه الشعائر لا تتناقى النظام العام أو الآداب العمومية ... ..

( لجنة الدستور — ١٥ و ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

حرية الاعتقاد مطلقة ... ..

( لجنة الدستور — ٢٩ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

ملحق ٤٣ - تحمي الدولة حرية القيام بشعار الأديان والعقائد طبقاً للمبادئ المرجعية في الديار المصرية ،  
على ألا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافي الآداب .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لجميع سكان مصر الحق في أن يقوموا ، بحرية تامة ، علانية أو غير علانية ، بشعار أية ملة أو دين أو عقيدة ما دامت  
هذه الشعار لا تنافي النظام العام أو الآداب العمومية ... ..  
٨٨ ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ و ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )

تحمي الدولة حرية القيام بشعار الأديان والعقائد طبقاً للتقاليد المرجعية في الديار المصرية ، على ألا يخل ذلك بالآداب  
ولا ينافي النظام العام ... ..  
٨٨ ... .. ( لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

ملحة ١٤ — حرية الرأي مكفولة ، ولكل إنسان الاعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير. أو  
بغير ذلك في حدود القانون .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

حرية الرأي مضمونة ، فلكل إنسان الحق في التعبير بحرية عن فكره ، سواء بالكلام أو بالكتابة وبطريق الصحف  
أو بالتصوير ، بشرط أن يراعى حدود القانون ... ..  
( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

لا يمنع المحامي من الاشتغال بالسياسة إلا كمثل للمحامين أو لجمعيتهم العمومية أو مجلس نقابتهم . وحظر الاشتغال  
بالسياسة على الجمعية العمومية ومجلس النقابة ، وهما منعقدان بهذه الصفة ، سببه أن هذه الهيئات للشكيلة بمقتضى القانون إنما  
تشكل لإصلاح طائفي واجتماعي ، فلا يصح أن تكون أداة سياسية ... ..  
( مجلس النواب — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

مادة ١٥ — الصحافة حرة في حدود القانون ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك . إلا إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعي .

رقم صفحة

مجموعة

تطبيقات

٩٤ ... .. الصحافة حرة في حدود القانون ؛ والرقابة على الصحف قبل نشرها محظورة ... .. ( لجنة الدستور — ٢١ أغسطس ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٩٦ ... .. الصحافة حرة في حدود القانون ؛ والرقابة على الصحف محظورة ؛ وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور كذلك ... .. ( لجنة الدستور — ٥ و ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٩٧ ... .. يحاكم الصحفيون في الجنتح أمام محاكم الجنتح ... .. ( مجلس النواب — ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ )

١٠١ ... .. يفرد للصحفيين أماكن مستقلة في السجن ، ويعاملون معاملة خاصة ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧ )

١٠٢ ... .. كل ما يقال في المجلسين لن يكون محلاً للرقابة ؛ ويكون صداه مردداً بين الشعب المصري بأجمعه أثناء الأحكام العرفية . كذلك حرية الصحافة مكفولة ... .. ( مجلس النواب ، دور الانقضاء غير المادي — ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

١٠٤ ... .. يطبق قانون العقوبات على ما ينشر في الصحف ، ولو كان الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية أجاز نشره ، لأنه لا يملك تعطيل أحكام قانون العقوبات ... .. ( مجلس النواب ، دور الانقضاء غير المادي — ٥ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )  
( مجلس الشيوخ ، دور الانقضاء غير المادي — ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

١١١ ... .. إعلان الحاكم العسكري أنه سيتنقى بكل شدة على كل ما يحدث الشقاق والنفور والتناذر بين طبقات الأمة وجماعاتها ، مع كفالة حرية الرأي والنقد لشؤون الوزارة وأعمالها ... .. ( مجلس الشيوخ ، دور الانقضاء غير المادي — ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

هل يجوز أن نتخذ يد الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية إلى منع نشر نصوص الأسئلة والاستجابات في الصحف ، بعد أن أدرجت في جدول الأعمال وقبل عرضها على المجلس ؟ ... .. ( مجلس الشيوخ - ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ )

مدى الرقابة على الصحف أثناء قيام الأحكام العرفية .

الأمر الذي منع الرقيب العام نشر شيء عنها أثناء قيامها :

( أ ) الإضرار بعلاقات مصر مع حلفائها أو مع الدول الأجنبية .

( ب ) إيجاد أسباب التناحر بين صفوف القوات المصرية أو قوات الحلفاء أو التدخل في نظامهم أو في شؤون الصحة والتدريب الخاصة بهم أو التعرض لتأديبة واجباتهم ، وكذلك إيجاد هذه الأسباب بين صفوف العاملين بالخدمة العامة أو عرقلتهم عن أداء واجباتهم أو تخريضهم على التمرد على القيام بواجباتهم .

( ج ) الخس على كراهة الحكومة القائمة والهيئات العامة في مصر أو ازديادها أو إثارة الحواطر عليها .

( د ) بث روح الكراهية والعداء بين مختلف الطبقات في مصر أو بين مصر وحلفائها .

( هـ ) إثارة مخاوف ورعب الجمهور أو طائفة معينة منه .

( و ) تقويض دعائم الثقة العامة في السمعة القومية والمالية لمصر وحلفائها ، وكذلك منع انتشار معلومات عن حركات العمال أو عدم كفاية اللؤن أو أية معلومات أخرى يكون من شأنها إغناء الروح المعنوية في العدو ...

( مجلس الشيوخ - ١١ و ١٨ و ١٩ مارس سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٦ — لا يسوغ تقييد حرية أحد في استعماله أية لغة أراد في المعاملات الخاصة أو التجارية أو في الأمور الدينية أو في الصحف والمطبوعات أيأ كان نوعها أو في الاجتماعات العامة .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لا يسوغ فرض أى قيد على أى شخص متمتع بالرعية المصرية في حرية استعماله لأية لغة في معاملاته الخصوصية أو التجارية أو في الدين أو في الصحف أو في المطبوعات من أى نوع كانت أو في الاجتماعات العمومية ... ١٨٣  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز تقييد لغات العاملة الخاصة أو التجارية بتشريع يحتم جعلها باللغة العربية ، ومع ذلك فقد وعد وزير المالية بأن يفاوض الشركات مفاوضة ودية كي تعمم تحرير المقود ذات الصفة العامة باللغة العربية ... ١٨٣  
( مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨ )

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

١٨٧ ... ..  
المصري من الأقليات ملزم بتعلم اللغة العربية ، وإن كان في مدارس أجنبية ، مادام التعليم الأولي إجبارياً ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣ بصفحة ١٧ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )

١٨٧ ... ..  
التعليم حر ما لم يخل بالآداب أو النظام العام ... ..  
( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس و ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

التعليم الأولى إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في العاهد الأميرية ( ويصدر وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام في كل درجاته )  
١٨٨ ... .. ( لجنة الدستور — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

تنظيم أمور التعليم العام يكون بالقانون  
١٨٩ ... .. ( لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

اقتراح انتخاب لجنة من أعضاء المجلس لوضع نظام تنفيذ التعليم الإلزامي للبنين والبنات يدخل في أعمال السلطة التنفيذية ، ولا يصح أن تعين لجنة برلمانية للنظر في أعمال هي من اختصاص الحكومة  
١٩٠ ... .. ( مجلس النواب — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٤ )

الفرض من المادة الثامنة عشرة من الدستور هو أن يكون العمل في شؤون التعليم حسب القانون — إن كان موجوداً — والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ موجود ، وهو يقضي بأن خطط الدراسة من السائل الواجب استصدار قانون بها بعد أخذ رأى مجلس المعارف الأعلى إذا دعت الحال . أما مناهج التعليم فيملك الوزير التغيير فيها بشرط استشارة مجلس المعارف الأعلى أو اللجنة الفنية التي حلت محله ابتداء من ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ؛ وكل تغيير يحدث فيها يكون بقرار وزاري  
١٩٠ ... .. ( تراجع المائدة على هذا في المادة ١٠٨ بصفحة ٣٤٠٥ — مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

قرار المجلس إلغاء مرسوم بإنشاء مجلس إدارة لدار العلوم والمدارس الأولية للمعلمين ، لأن مجلس دار العلوم سبق أن أُنشئ بقانون ، والمرسوم لا يلغى القانون ، ولأن هذه المدارس تخرج معلمين للتعليم العام ، فيجب أن تكون خاضعة خضوعاً تاماً لوزارة المعارف ، ولا تكون قسماً من الأزهر ، ولا يصح أن تكون هناك إدارة مشتركة لهذه المدارس لاختلاف وظائفها .

قرار المجلس إلغاء الأمر الملكي رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٥ الخاص بإلحاق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستي دار العلوم والقضاء الشرعي بالجامعة الأزهرية ، لأنها ليست معاهد دينية تنطبق عليها المادة الأولى من قانون المعاهد الدينية ، ولأن المدارس التي أنشئت بقوانين لا يمكن إلغاؤها أو إلحاقها بجهات أخرى أو تعديل نظمها إلا بقانون يعرض على البرلمان . أما حصول هذه الأمور بقرار من مجلس الوزراء أو بإرادة ملكية أو بمرسوم ، فإنه يخرج الأمر عن إشراف البرلمان ويكون مخالفاً للدستور .

للمدارس التي أنشئت بقانون لا يمكن إلغاؤها أو إلحاقها بجهات أخرى أو تعديل نظمها بقرار من مجلس الوزراء أو بإرادة ملكية أو بمرسوم ، بل يجب أن يكون ذلك بقانون يعرض على البرلمان  
١٩١ ... .. ( مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ )

مسائل خطط التعليم وذكر مواده ، ولو إجمالاً ، وشروط قبول الطلبة ونظام الامتحانات العمومية هي من المسائل العامة التي يكون البرلمان رقيباً عليها ، ويجب أن تصدر بقانون ؛ لذلك رأى المجلس جعل مواد اللائحة التنفيذية لمدرسة الهندسة الملكية ( والمقدمة من الحكومة بمرسوم فقط ) مشروع قانون ... .. ٣٠٥

( مجلس النواب — ٢١ مارس سنة ١٩٢٧ )

## مادة ١٩ — التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ، وهو مجاني في المكاتب العامة .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٢٠٨ ...  
المصري من الأقليات ملزم بتعلم اللغة العربية ، وإن كان في مدارس أجنبية ، إذا تقرر أن يكون التعليم الأولي إجبارياً .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )

٢٠٨ ...  
التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في المعاهد الأميرية . والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي  
يكون مجانياً أيضاً بقدر الإمكان في المدارس الأميرية ، ويصير وضع قانون لتنظيم جميع أمور التعليم العام ...  
( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٠٨ ...  
التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في المعاهد الأميرية ، ويصير وضع قانون لتنظيم جميع  
أمور التعليم العام في كل درجاته ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٨ بصفحة ١٨٨ — لجنة الدستور — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٠٩ ...  
التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ؛ وهو مجاني في المكاتب العامة ...  
( لجنة الدستور — ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٢٠٩ ...  
غير ميسور جعل التعليم إلزامياً إلا بعد إعداد العدد الكافي من المكاتب لقبول جميع الأولاد ...  
( مجلس الشيوخ — ٨ يولييه سنة ١٩٣٦ و ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٧ )

مادة ٢٠ - للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً؛ وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فانها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

للمصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً للمناقشة فيما بينهم من المسائل من أى نوع كانت ؛ وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ؛ ولا حاجة لهم في هذا الصدد إلى إشعار البوليس أو تصريح سابق . لكن لا يسرى هذا الحكم على الاجتماعات التى تحصل فى المجال العمومية إذ هذه يلزم لها إشعار البوليس مقدماً ويكون له حق حضورها ، ولا على التجمعات التى تحصل فى العراء إذ هى خاضعة تماماً لقوانين البوليس ... .. ٢١٢ ( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ )

لا يطبق قانون الاجتماعات والمظاهرات إلا عند الضرورة القصوى عندما ترى الحكومة أن الأمن مهدد ، وأنها لا بد أن تتدخل أو يتدخل غيرها على كره منها ... .. ٢١٢ ( مجلس النواب — أول و ١٠ بوليه سنة ١٩٢٤ )

إلغاء قانون التجمهر ، لأن السبب الذى دعا إلى إصداره حالة الحرب العامة ... .. ٢١٧ ( مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )

لما كانت الاجتماعات العمومية والمظاهرات ترى إلى إبداء الأفكار ، فقد وجب أن تكفل حريتها بالطريقة التى يسنها للشرع ، كافلة لهذه الحرية من جهة ، وحافطة للنظام من جهة أخرى . كما أنها ترجع أيضاً إلى الحرية الشخصية المكفولة بالمادة الرابعة من الدستور ... .. ٢٢١ ( مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٣ يناير سنة ١٩٢٨ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٢٤٥ ... .. الحق ... .. للصيرين حق تكوين الجمعيات وفق للقرار بالقوانين التي تبين كيفية استعمال هذا الحق  
( لجنة الدستور — ١٥ أغسطس ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٢٤٥ ... .. هل يتمتع أن تؤلف الحكومة مجلساً لطائفة الماهمين الأهلين بنص في القانون مراعاة لبعض الأحوال ؟  
( مجلس الشيوخ — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

استثناء عمال الحكومة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والمصالح العمومية والمنشآت والمهيات ذات النفعة العامة من حق تكوين نقابات لهم ، لأنه يحرم عليهم استعمال حق الإضراب الذي يعوق سير الأعمال العامة أو ذات النفع العام ، ولأنهم خاضعون لرقابة البرلمان ، وفيها ضمان لمصالحهم .  
واستثناء عمال الزراعة ، اكتفاء بحسن العلاقة المأثورة بين العمال ولللاك ، فلا حاجة لقانون أو نقابة تجمعهم ، ووفقاً من انتشار المبادئ الخطرة فيهم .

٢٤٨ ... .. واستثناء خدم المنازل لما يصيب الحياة المنزلية من المضار إذا ما أضربوا ... ..  
( مجلس النواب — ١٣ فبراير سنة ١٩٤٠ )

اختصاص السلطة التنفيذية بتسجيل إنشاء النقابات ، فإذا امتنعت عن التسجيل كان لطالبيه الحق في استئناف النظر  
٢٦١ ... .. في الطلب أمام المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها مقر النقابة ؛ وهذا لا يتعارض مع مبدأ فصل السلطات ... ..  
( مجلس النواب — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ )

٢٦٨ ... .. اختصاص السلطة التنفيذية بحل النقابات ... ..  
( مجلس النواب — ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٠ )

٢٧٨ ... .. اختصاص السلطة التنفيذية بحق النظر في تسجيل إنشاء النقابات ابتداء واستئنافاً دون القضاء ... ..  
( مجلس النواب — ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٠ )

مادة ٢٢ - لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون ، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية .

رقم صفحة  
مجموعة  
الصلقات

٢٨٥ ... ... للأفراد حق تقديم عرائض ؛ وليس لهم أن يخاطبوا البرلمان بأشخاصهم ، سواء كانوا أفراداً أو جماعات ... ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٢٨٥ ... ... لكل مصرى أن يخاطب السلطات العمومية باسمه الخاص ، وذلك بعرائض يكون موقعاً عليها من واحد أو أكثر . أما العرائض الإجماعية فلا تكون إلا من الهيئات النظامية والأشخاص المعنوية ... ( لجنة الدستور - ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٨٥ ... ... لأفراد المصريين أن يخاطبوا السلطات العامة فيما يعرض لهم من الشؤون ، وذلك بكتابات موقع عليها بأسمائهم . أما مخاطبة السلطات باسم المجاميع فلا تكون إلا للهيئات النظامية والأشخاص المعنوية ... ( لجنة الدستور - ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٢٨٧ ... ... حفظ كتاب من رئيس الجمعية الزراعية بالنيابة يعرض فيه على ما قدمته وزارة الزراعة من الأرقام والبيانات إلى مجلس النواب عند النظر في اقتراح لجنة المالية به عن منح وزارة الزراعة حق الاتجار بالأسمدة ، لأنه إن كان عريضة وجب أن يعال إلى لجنة العرائض ، وإن كان اقتراحاً فلا يجوز تقديمه من غير الأعضاء ، وإن كان مناقشة في الموضوع المطروح على المجلس فإنما المناقشة من حق الأعضاء وحدهم ... ( مجلس الشيوخ - ٣٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

٢٨٨ ... ... للمجلس أن يحيل إلى الوزارة المختصة العريضة المقدمة من أشخاص يشكوى من شخص قائم بعمل عام ، ما دامت الشكوى في حقيقتها ذات صفة عامة ... ( مجلس الشيوخ - ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ )

٢٩٠ ... ... هل يمتنع أن تتضمن العرائض التي يقدمها أفراد المصريين اقتراحات برغبات ؟ ... ( مجلس النواب - أول يولي سنة ١٩٣٧ )

٢٩١ ... ... مدى حق الأفراد في مخاطبة مجلس البرلمان فيما يعرض لهم من الشؤون ... ( مجلس الشيوخ - ٧ مارس سنة ١٩٣٩ )

٢٩٢ ... ... لجميع الأفراد الحق في التقدم للبرلمان بعرائض برغبات ، لأن لهم أن يوجهوا نظر السلطات العامة إلى ما يسبب المصلحة العامة أو الخاصة ... ( مجلس الشيوخ - ٥ يونيه و ١٠ يولي سنة ١٩٣٩ )

# الباب الثالث

السلطات

---



## الفَصْلُ الْأَوَّلُ

### أحكام عامة

مادة ٢٣ - جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٢٩٨ ... .. جميع السلطات مصدرها الأمة  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٢٩٩ ... .. جميع السلطات مصدرها الأمة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور  
( لجنة الدستور — ٤ يونيو و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٣٠٠ ... السلطة التشريعية يشترك فيها الملك والبرلمان ، فلا يصدر قانون إلا إذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك ...  
( لجنة الدستور — ٤ يونه سنة ١٩٢٢ )

٣٠٠ ... الأصل أن يكون المجلسان متساويين في الاختصاص ...  
( لجنة الدستور — ١٥ يونه سنة ١٩٢٢ )

٣٠٣ ... السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع البرلمان ...  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٣٠٤ ... إن كل ما يوافق عليه المجلسان ، خاصاً بالمسائل المالية والأعمال التشريعية ، يجب أن يفرغ في صيغة قانون ...  
( مجلس الشيوخ — ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧ )

إلغاء القانون الخاص بالتجهر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، لأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة  
بالدستور ، ولا يتماشى مع العصر الحاضر ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٦٧ بصفحة ٣٥٦٥ — مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )

هل تعرض النائب لشؤون خاصة بأشخاص موظفين ووقائع فردية بالنسبة لبعض الموظفين فيه مساس ببدأ الفصل  
بين السلطات ؟ ...  
( مجلس النواب — ٤ يولييه سنة ١٩٣٨ )

٣٠٨ لا يجوز للمجلس أن يلزم الحكومة بتشكيل لجنة من أشخاص معينين ، إذ أن هذا من عمل السلطة التنفيذية ...  
( مجلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨ )

يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسيم بقوانين بتعديل التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج وتكرار هذا التفويض ،  
لعدم استقرار الأحوال المالية ، ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧٢٦ — مجلس النواب — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ )

الواقعة على مشروع قانون بتفويض الحكومة في إصدار بعض مراسيم لها قوة القانون بفرض ضرائب ، على أن  
تكون مدة التفويض إلى معاد دورة البرلمان العادية التالية ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧٢٦ — مجلس النواب — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ )

يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسيم بقوانين بتعديل التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج وتكرار هذا التفويض  
لعدم استقرار الأحوال المالية ، ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧٣٣ — مجلس الشيوخ — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

هل يمكن بمرسوم إجراء تعديل في تشكيل هيئة أنشئت بقانون اعتماداً على أن اختصاص هذه الهيئة ليس من التشريعات العامة التي تقتضى استصدار قانون ، ولا يجوز الهيئة اختصاصاً يؤثر في اختصاص الوزير أو مجلس الوزراء ، بل هو عبارة عن توزيع العمل بين هذه الهيئة ومدير المصلحة والوزير المختص ومجلس الوزراء ؛ وليس رأى هذه الهيئة نهائياً في أى شأن مطلقاً ، وإنما رأيها استشارى محض ؟ وهل يجوز القول بأن هذه الهيئة أنشئت بقانون ، ولكن هذا القانون صدر في وقت كان البرلمان فيه غير قائم ، أى أن القانون صدر من السلطة التي كان يمكنها أن تصدر مرسوماً ، وقد سمى قانوناً تجوزاً ؟  
( مجلس النواب — ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٩ )

لا يعدل القانون إلا بقانون يصدر بالطريق الدستوري  
( مجلس النواب — ٥ يولييه سنة ١٩٣٩ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التطبيقات

٣١٤ ... السلطة التشريعية يتولاها الملك والبرلمان ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٣١٤ ... لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك ...  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٣١٤ ... لا يجوز أن يلغى مرسوم قانوناً ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٣ بصفحة ٣٤٢١ — مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ )

٣١٤ ... الراسم بقوانين الصادرة استناداً للأمر الملكي رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨ من الإجراءات التشريعية التي يحتم الدستور  
صدورها بقانون بالطريقة التي ينص عليها في هذه المادة . وبما أنها لم تعرض على البرلمان ، فتعتبر غير دستورية وباطلة بطلاناً  
أصلياً ؛ ويمكن إسقاطها قرار من أحد المجلسين ، من غير حاجة إلى صدور قانون بإلغائها ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤١ بصفحة ٥٤٣ — مجلس النواب — ٢٩ يناير و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ )

٣١٤ ... أثر الحل في القرارات التي أصدرها المجلس المنحل في مشروعات قوانين لا تزال معروضة على مجلس الشيوخ ...  
( مجلس الشيوخ — ١٣ أبريل سنة ١٩٣٨ )

٣١٤ ... موافقة مجلس النواب الدحل على مشروع قانون لما يوافق عليه مجلس الشيوخ تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة  
النظر فيه ، وتجعله من اختصاص مجلس الشيوخ ...  
( مجلس النواب — ٢ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ )

٣٢٦ ... في حالة قيام الأحكام العرفية تتقدم الحكومة بما تريد سنه من التشريعات للناسة بالحالة الحاصرة إلى المجلس ، على أن  
يقرها البرلمان بمجلسيه على وجه السرعة ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٥ بصفحة ٣٤٧٨ — مجلس النواب — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ )

ملحة ٣٦٩ - تكون القوانين نافذة في جميع القطر المصري بإصدارها من جانب الملك، ويستفاد هذا الإصدار من نشرها في الجريدة الرسمية.

وتنفذ في كل جهة من جهات القطر المصري من وقت العلم بإصدارها.  
ويعتبر إصدار تلك القوانين معلوماً في جميع القطر المصري بعد نشرها بثلاثين يوماً. ويجوز قصر هذا الميعاد أو مده بنص صريح في تلك القوانين.

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

- قرار مجلس الوزراء الصادر بإعفاء مكافأة أعضاء البرلمان إلى ٣٦٠ جنبها لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان بستائة جنيه، لأن القانون لا يعدل ولا يلغى إلا بقانون ... ٢٧
- ( مجلس النواب — ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦ )  
( مجلس الشيوخ — ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٦ )  
( مجلس النواب — ٥ يوليو سنة ١٩٢٦ )
- لا محل للسكلام في اقتراح صدر بشأن موضوعه مرسوم نشر في الجريدة الرسمية ... ٣٣٧  
( مجلس النواب — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ )
- قانون للبريانية العامة وتعديله للقوانين النافذة — مدى ذلك وطريقته ... ٣٣٩  
( تراجع المناقشة على هذا في السادة ١٣٨ بصفحة ٣٠٢١ — مجلس الشيوخ — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

مادة ٢٧ — لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص .

---

مادة ٢٨ - للملك وللجسلى الشيوخ والنواب حق اقتراح القوانين عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها ، فأقراحه للملك وللجسلى النواب .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

- ٣٤١ ... المجلسان متساويان فى الحقوق ؛ ولكل منهما حق اقتراح القوانين والابتداء بنظرها ، ما عدا الميزانية وقوانين الضرائب فإن مناقشتها وتقريرها يكونان أولاً فى مجلس النواب ، وما عدا مسؤولية الوزارة فإنها تكون أمام مجلس النواب فقط ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ٣٤٢ ... لكل من المجلسين حق اقتراح القوانين  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٥ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ٣٤٦ ... لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون  
( تراجع المائدة على هذا فى المادة ١٣٤ بصفحة ٢٦٩٠ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ٣٤٦ ... الأصل أن يكون المجلسان متساويين فى الاحتصاص  
( تراجع المائدة على هذا فى المادة ٢٤ بصفحة ٣٠٠ — لجنة الدستور — ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ )
- ٣٤٦ ... يكون لكل من ركنى السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين  
( لجنة الدستور — ١٥ يونيه سنة ١٩٢٢ )
- ٣٤٦ ... لكل من ركنى السلطة التشريعية حق اقتراح القوانين ، عدا ما كان منها خاصاً بإنشاء الضرائب أو زيادتها  
فأقراحه للملك  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )
- ٣٤٦ ... لا يجوز تخصيص أية ضريبة لعمل معين ، لأن هذا يكون معناه أن الضرائب ليست عامة ، وليست للصالح العام . وتكون النتيجة التى ترتب على ذلك التخصيص أن بعض الأعمال العامة تصبح ولا مقابل لها فى الميزانية ، كوسائل التعليم والصحة التى لا يقابلها ضريبة خاصة بها مع حاجتها إلى المال الكثير  
( مجلس النواب — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )
- ٣٤٧ ... لا يجوز للأفراد ( غير الأعضاء ) اقتراح قوانين . ومشروعات القوانين التى تقدم منهم تعتبر عرائض تأخذ سيرها العادى ، فتحال على الوزارة المختصة ، وهى تعيد المجلس بما تراه عنها  
( مجلس النواب — ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٨ )
- ٣٤٨ ... هل نص للمادة يتناول الضرائب والرسوم عامة ، أم أنه قاصر على الضرائب دون الرسوم ؟  
هل يجوز لمجلس الشيوخ إبداء رغبات بإنشاء ضرائب أم لا يجوز ؟  
( مجلس الشيوخ — ٢٦ مايو سنة ١٩٣٠ )

قرار مجلس النواب عدم الموافقة على تقرير لجنة الاقتراحات بحفظ اقتراح بمشروع قانون بدعوى أن هناك لجنة حكومية  
تتظر في موضوع هذا الاقتراح ، لأن في ذلك تعطيلاً لأعمال السلطة التشريعية ... ..  
( مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧ )

٣٤٩

لمجلس الشيوخ الحق في تعديل الضريبة المفروضة على أى نوع من أنواع رهوس الأموال المروضة عليه بالزيادة  
أو النقص . أما أنواع رهوس الأموال غير المروضة عليه فليس له الحق في إنشاء ضريبة عليها تنفيذاً لحكم هذه المادة ...  
( مجلس الشيوخ — ٨ و ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ )

٣٥٣

لمجلس الشيوخ الحق في تعديل أرقام الضرائب الجديدة المقترحة بالزيادة أو بالنقص في مشروعات قوانين واردة إليه  
من الحكومة أو مجلس النواب ؛ وليس له الحق في تعديل تلك المشروعات باقتراح أنواع من الضرائب جديدة ليست واردة  
فيها ، ولا اقتراح زيادة في ضرائب قائمة فعلاً ... ..  
( مجلس النواب — ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ )

٣٦٠

## مادة ٢٩ - السلطة التنفيذية يتولاها الملك في حدود هذا الدستور .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٣٦٨ ... السلطة التنفيذية يقوم بها الملك في الحدود المقررة في هذا الدستور ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور - ٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٣٦٨ ... استبعاد اقتراح لأنه من اختصاص السلطة التنفيذية ...  
( مجلس الشيوخ - ١٤ يويه سنة ١٩٢٦ )

هل تمرّض النائب لشؤون خاصة بأشخاص موظفين ووقائع فردية بالنسبة لبعض الموظفين فيه مساس بمبدأ الفصل بين السلطات ؟  
٣٦٨ ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٤ بصفحة ٣٠٥ - مجلس النواب - ٤ يولييه سنة ١٩٣٨ )

٣٦٨ ... لا يجوز للمجلس أن يلزم الحكومة بتشكيل لجنة من أشخاص معينين ، إذ أن هذا من عمل السلطة التنفيذية ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٤ بصفحة ٣٠٨ - مجلس النواب - ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨ )

## مادة ٣٠ - السلطة القضائية توليها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها.

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٣٦٩ السلطة القضائية تقوم بها المحاكم على اختلاف أنواعها ، وأحكامها تصدر على مقتضى القانون وتنفذ باسم الملك ...  
( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٣٦٩ الأصل في المحاكمة أن تكون أمام الجهات القضائية ، ولا يعدل عن هذا المبدأ إلا إذا كانت هناك أسباب تقتضي ذلك .  
( مجلس الشيوخ — ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )

٣٧٤ ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب أن تتولى النيابة سؤالهم أو يجب ألا تسألهم ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٧ بصفحة ٢٣٢٠ — مجلس النواب — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ )

٣٧٤ هل يعتبر اعتراض بعض الأعضاء على أعمال لجنة في تطبيقها لقانون ألفت بمقتضاه تدخل منهم في أعمال سلطة قضائية ؟  
( مجلس الشيوخ — ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ )

## مادة ٣١ — تصدر أحكام المحاكم المختلفة وتنفذ وفق القانون باسم الملك .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

السلطة القضائية تقوم بها المحاكم على اختلاف أنواعها ، وأحكامها تصدر على مقتضى القانون وتنفذ باسم الملك ... ٣٨٤  
( تراجع المابقة على هذا في المادة ٣٠ بصيغة ٣٦٩ — لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

## البُصْطِلُ الْبَتَانِي

الملك والوزراء

القرع الأول — الملك

مادة ٣٢ — عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد علي .

وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠  
( ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

مصر دولة حرة مستقلة ذات سيادة ، وأراضيها غير قابلة للتجزئة ، ولا يجوز التنازل عن شيء منها ، وحكومتها ملكية دستورية ورأية في سلالة محمد علي طبقاً للأمرين الصادرين في ١٥ مارس و١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ؛ وهذه البادئ ثابتة لا تقض ولا تمس ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة الأولى بصفحة ٢ — لجنة الدستور — ٤ يونيو سنة ١٩٢٢ )

٣٨٥

عرش المملكة المصرية ورأى في أسرة محمد علي ، وتكون وراثة العرش وفق النظام المقرر بالأمر الكريم الصادر

٣٨٥

في ١٥ شعبان سنة ١٣٤٠ ( ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ) ... ..  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٣٨٥

تبلغ هيئة المؤتمر المناداة بمحضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملكاً لمصر ... ..  
( هيئة مجلس الشيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )

رقم صفحة  
مجموعه  
التعليقات

الملك هو الرئيس الأعلى للدولة ، وذاته مصونة لا تمس ... .. ٣٨٦

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور - ٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

رقم  
صفحة  
مجموعة  
الصلقات

٣٨٧ ... .. الملك يصدق على القوانين ويصدرها  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٣٨٧ ... .. الملك يصدق على القوانين ويصدرها ، ويضع اللوائح اللازمة لتنفيذها في حدود القوانين  
( لجنة الدستور — ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٨٧ ... .. الملك يصدق على القوانين ويصدرها  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٣٨٧ ... .. إذا قدم للبرلمان مشروع قانون مصدراً باسم مجلس الوصاية ، ولكن حين إقراره تولى الملك سلطته الدستورية ،  
وجب حينئذ تغيير الديباجة وجعلها باسم الملك  
( مجلس الشيوخ — ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ )

مادة ٣٥ — إذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان رده إليه في مدى شهر لاعادة النظر فيه .  
فإذا لم يرد القانون في هذا الميعاد عد ذلك تصديقاً من الملك عليه وصدر .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

إذا وافق البرلمان على مشروع قانون ولم يصدق عليه الملك أو رفضه البرلمان ، فلا يجوز إعادة نظره في دور الانقضاء نفسه .  
وإذا أعيد النظر في مشروع القانون في دورة ثانية ووافق عليه البرلمان ، فللملك أن يصدق عليه أو يحل المجلس .  
وإذا جاء المجلس الجديد وصادق على قرار المجلس القديم وجب تصديق الملك على القانون ... ٣٨٨ ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً ، لا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانقضاء نفسه .  
كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وحسب إغاضه .  
وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إغاضه . أما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ولكنها أقل من الثلثين تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر . فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٦ بصفحة ٣٩١ — لجنة الدستور — ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونيو ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

لا يصح إعادة النظر في قرار البرلمان باختصاصه في النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية الصادر منه في سنة ١٩٢٤  
والتي لم يرد إليه في الميعاد للتصديق عليه في المادة ٣٥ من الدستور ... ٣٩٠ ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٥ بصفحة ٣٣٤٦ — مجلس النواب — ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٥ بصفحة ٣٣٥٥ — مجلس الصيوخ — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

مادة ٣٦ - إذا رد مشروع القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل من المجلسين صار له حكم القانون وأصدر . فان كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك المشروع بأغلبية الآراء المطلقة صار له حكم القانون وأصدر .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً لا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه .

كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .

وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . أما إذا ردّ إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ، ولكنها أقل من الثلثين ، تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر ؛ فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية

نعد القانون ... ..  
( لجنة الدستور — ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونه سنة ١٩٢٢ )

إذا رد القانون في الميعاد المتقدم وأقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين أصدره الملك . فإذا كانت الأغلبية أقل من الثلثين امتنع النظر فيه في دور الانعقاد نفسه . فإذا عاد البرلمان في دور انعقاد آخر إلى إقرار ذلك القانون

بالأغلبية العادية للأعضاء الحاضرين صدر ... ..  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

## مادة ٣٧ - الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها.

رقم صفة

مجموعة

التعليقات

٤١٤ ... .. الملك يضع في حدود القوانين اللوائح اللازمة لتنفيذها  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٤١٤ ... .. الملك يضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

المقصود من اللوائح التي يضعها الملك هي اللوائح التي يصدرها الوزراء المختصون لتنفيذ القانون . ولكن إذا نص في بعض القوانين على صدور قرار من الوزير المختص ، فهذا تكرار لا ضرر فيه ، حتى إذا ما أغفل وضعه سهواً تسمى مادة الدستور العامة .. ..  
٤١٤ ... .. ( مجلس النواب — ٧ فبراير سنة ١٩٤٠ )

هل استصدار مرسوم بإنشاء مجلس أعلى للتعليم ( ألفت المادة السابعة منه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٢ ورقم ٦ لسنة ١٩٢٣ ) فيه مخالفة لحكم المادة ٣٧ من الدستور ... ..  
٤١٥ ... .. ( مجلس النواب — ٢٦ مارس سنة ١٩٤٠ )

رقم  
صفحة  
مجموعة  
الطلبات

- ٤١٩ ... .. الملك حق حل مجلس النواب ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ٤١٩ ... .. لا يكون للملك حق حل المجلس إلا بعد أخذ رأى مجلس الوزراء ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٦ و ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )
- ٤١٩ ... .. لا يحل الملك مجلس النواب إلا إذا رأى أنه أصبح لا يمثل رأى الأمة .
- ٤١٩ ... .. رفض اقتراح بضرورة موافقة مجلس الشيوخ على حل مجلس النواب ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٢ مايو سنة ١٩٢٢ )
- ٤٢٣ ... .. صدور قرار من مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة يترتب عليه استقالة الوزارة . ولها — إن رأيت أن ما حدث بشأنه الخلاف وبينها وبين المجلس لا يعبر فيه عن رأى الأمة — أنت تشرح ذلك للملك ؟ وهو حر بعد ذلك في قبول استقالتها أو حل المجلس ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٥ بصفحة ١٠٢٧ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )
- ٤٢٣ ... .. الملك هو الذى يدعو البرلمان إلى كل احتاج غير عادى ، وله تأجيل انعقاد البرلمان ، وله حل مجلس النواب ، ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا يمكن أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٩ بصفحة ٤٣٠ — لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٤٢٣ ... .. إذا حصل الاقتراع وقصدت الوزارة ثقة المجلس كان عليها أن ترجع إلى الملك لتعرض الأمر عليه ، أو لترفع استقالتها له ، وإن أقالها وعين غيرها حازرة لثقة المجلس كان بها . على أن له ألا يقبل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء انتخابات جديدة . فإذا أيد المجلس الجديد الوزارة فيها ، وإلا كان حتماً أن تستقيل ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٥ بصفحة ١٠٢٩ — لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٤٢٣ ... .. رفض اقتراح بحل مجلس النواب إذا طلبه ثلثا أعضائه ... ..  
( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٤٢٤ ... .. الملك حق حل مجلس النواب ... ..  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )
- ٤٢٥ ... .. صفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تنتحل عنهم في وقت من الأوقات طبقاً لحكم الدستور الذى لا يميز حل مجلس الشيوخ . والأمر للملكى رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يعدو أنه أقر الأمور في نصائها وأزال العقبات التى كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم — صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التعطيل ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ )
- ٤٢٨ ... .. حل مجلس النواب خمس مرات ... ..

مادة ٣٩ - للملك تأجيل انعقاد البرلمان ؛ على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

- للك تأجيل انعقاد البرلمان ؛ على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على ميعاد شهر . ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٨ بصفحة ٤١٩ - لجنة وضع الدادى العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )
- ٤٣٠ ... ..
- للك هو الذى يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادى ، وله تأجيل انعقاد البرلمان وله حل مجلس النواب ، ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا يمكن أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين ... .. ( لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٤٣٠ ... ..
- للك تأجيل انعقاد البرلمان ؛ على أنه لا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ولا أن يتكرر في دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين ... .. ( لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )
- ٤٣١ ... ..
- منع الأعضاء من الكلام قبل تلاوة مرسوم تأجيل انعقاد البرلمان ... .. ( مجلس النواب - ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٨ )
- ٤٣١ ... ..
- الجلس لا يعلم بمرسوم التأجيل بصفة قانونية إلا عند تلاوته عليه في الجلسة من فوق منبره ، ولا ينفذ إلا بعد ذلك . ( مجلس النواب - ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )
- ٤٣٣ ... ..
- حق تأجيل البرلمان من الحقوق الدستورية التى للوزارة استعمالها ، ولكن يشترط أن يتوفر فيه أمران : تعيين جلالة الملك للوزارة ، وثقة مجلس النواب بها قبل تاريخ التأجيل .
- ٤٣٤ ... .. ( مجلس الشيوخ - ٣ يناير سنة ١٩٣٨ )

مادة ٤٠ — للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية . وهو يدعوّه أيضاً متى طلب ذلك بعبارة تضمنها الأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ، ويعلم الملك فض الاجتماع غير العادى .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٦٤٤ الملك يدعو البرلمان إلى دور غير عادى ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٣٨ بصفحة ٤١٩ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

يلتزم البرلمان كل سنة فى يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لتقديم لائحة جلساته العادية ؛ ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر أبريل من السنة التالية ، ويجوز عند الضرورة دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، ومدة انعقاده تحدّد فى أمر الدعوة ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

٤٤٦ يجوز ، عند الضرورة ، دعوة البرلمان إلى اجتماع بصفة غير عادية ، ومدة انعقاده تحدّد فى آخر الدعوة ... ..  
( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

الملك هو الذى يدعو البرلمان إلى كل اجتماع غير عادى ، وله تأجيل انعقاد البرلمان ، وله حل مجلس النواب . ومع ذلك فلا يجوز أن يزيد التأجيل على شهر ، ولا يمكن أن يتكرر فى دور الانعقاد الواحد بدون موافقة المجلسين ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٣٩ بصفحة ٤٣٠ — لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٤٤٧ للملك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية ؛ وهو يدعوّه أيضاً متى طلبت ذلك أغلبية أى المجلسين ... ..  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٤٤٧ عند دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، تحدّد مدة انعقاده فى أمر الدعوة ... ..  
( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٤٤٧ لا يجوز عرض اقتراح بتأجيل النظر فى موضوع دعى البرلمان لدور غير عادى من أجل نظره ... ..  
( مجلس النواب — ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ )

اجتماع البرلمان لدور غير عادى لنظر أمر معين بالذات وارد فى الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أى مسألة أخرى ، لأن للمجلس الحرية التامة فى مراقبة سير أعمال الحكومة ، سواء أكان ذلك فى دور عادى أم فى دور غير عادى ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ و ٣ و ١٧ مارس و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ )

الدورات غير العادية تتكرر ، ولكن لا يجوز طلب استمرار انعقاد البرلمان أثناء الدور غير العادى لأن استمرار الدورات إلى غير نهاية لا يجوز دستورياً ، وذلك لكى تنفرض السلطة التنفيذية للقيام بالأعباء الملقاة على عاتقها ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

للمجلس الحق في أن يستعمل سلطاته الدستورية لرقابة الحكومة ، ولتنظر في كل ما يمن للأعضاء من الآراء أثناء

الفترة غير العادية ؛ ولا يعتبر المجلس مقيداً بالأعمال التي وردت في مرسوم الدعوة ... .. ٤٦٥

( مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ )

( مجلس الشيوخ — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

( مجلس النواب — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

مادة ٤١ - إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، فلهلك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور؛ ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له، فإذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون.

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

إذا حدث في فترة العطلة بين أدوار الانعقاد من الضرورات ما يستدعي الإسراع ولا يحتمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان للاجتماع بصفة استثنائية، فلهلك أن يصدر مراسيم يكون لها قوة القانون. وهذه المراسيم يجب عرضها على البرلمان في أول اجتماع له ... .. (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢)  
(لجنة الدستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢)

إذا حدث بين أدوار الانعقاد من الأمور ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ احتياطات بالمحافظة على الأمن العام أوله دهره خطر يهدد الدولة، وكانت الحال لا تحتمل التأخير إلى أن يدعى البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية، فلهلك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، بشرط ألا تكون مخالفة للدستور؛ ويجب عرض هذه المراسيم على البرلمان في أول اجتماع له، بحيث إذا لم يقرها المجلسان معا سقطت ... .. (لجنة الدستور - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

تأليف لجنة الشؤون الدستورية لتنظر في القوانين التي صدرت في غيبة البرلمان بالاستناد إلى المادة ٤١، ومهمتها النظر في: هل هذه المادة تطبق حقيقة عليها أم لا؟ وإذا كانت هذه القوانين باطلة، فما هو نوع بطلانها؟ هل هو بطلان أصلي، أم بطلان تبقي؟ وهل صدرت باطلة، أم جاء البطلان طارئاً عليها بعد صدورها؟ ... .. (مجلس النواب - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٦)  
(مجلس النواب - ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦)

يجب أن يكون القانون الذي يصدر في غيبة البرلمان من التدابير التي لا تحتمل التأخير، كالتدابير المتعلقة بالصحة العامة والكوارث العامة والضرائب.

يجب أن تكون نصوص القانون غير مخالفة لنصوص الدستور.

لهذا يكون المرسوم بقانون الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات صدر باطلاً بطلاناً أصلياً، ولأنه خالف مبدأ الاقتراع العام المنصوص عليه في المادة ٨٢، ولأنه منافي للمادة الثالثة التي تنص على أن للصيرين متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ولا حاجة في إلغائه لإصدار قانون، حتى لا يكون في هذا اعتراف ضمني بأن له قوة القانون.

ورفض هذا المرسوم يحمل قانون الانتخاب رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ قائماً من غير حاجة لإصدار قانون بإجراء الانتخابات

على مقتضاه ... .. (مجلس النواب - ١٢ و ١٣ يوليو سنة ١٩٢٦)

حكم الراسم بقوانين التي صدرت في الفترة التي بين ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ و ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ أثناء تعطيل الحياة النيابية :

المادة ٤١ هي في الحقيقة استثناء من حكم المادتين ٣٤ و ٢٥ من الدستور اللتين تنصان على أن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع المجلسين ، وعلى أنه لا يصدر قانون إلا إذا قرره البرلمان وصدق عليه الملك .

وجوب قصر المادة ٤١ على الحالة التي نصت عليها فقط وهي الفترة التي بين أدوار انعقاد البرلمان ، إذ لا يجوز التوسع في الاستثناء والقياس عليه . وإذن لا يمكن سريان حكمها على فترة تعطيل العمل ، لأن هذا يجري\* السلطة التنفيذية على تعطيل البرلمان تصبح هي سلطة تشريعية أيضاً ، وينهدم بذلك الدستور وتفقد الأمة سلطتها ، في حين أنها هي مصدر السلطات . ولا يمكن تشبيه الفترة التي بين أدوار الانعقاد بالزمن الذي تعطل فيه الحياة النيابية ، لأن البرلمان في المدة الأولى له وجود ، ولذلك نصت هذه المادة على وجوب دعوته إلى اجتماع غير عادي لعرض المراسم عليه ، ولا وجود له في فترة تعطيله ، إذ لا وجود لأعضاء مجلس النواب في فترة الحل ، وبذلك تكون المراسم الصادرة أثناء مدة التعطيل غير دستورية وباطلة بطلاناً أصلياً .

بما أن حكم البطلان يترتب عليه انقلاب هائل فيه ضرر كبير على المصالح العامة وحقوق الأفراد ، فيقتصر البطلان على ما يبقى كيان الدستور ويحفظ قدسيته . وتكون المراسم صحيحة بالنسبة لتأثيرها ، وإن كان تعمم البطلان طبعياً وموافقاً للبادئ العامة .

وجوب صدور قانون يجعل هذه المراسم في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أي منها ( وقد صدر برقم ٢ لسنة ١٩٢٦ ) ... .. ( مجلس النواب — ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ )  
( مجلس الشيوخ — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

المراسم التي تصدر استناداً للمادة ٤١ صراحة أو ضمناً تبقى بإرادة الشارع التي دل عليه الدستور في المادة الخامسة والعشرين ، فهو وحده الذي يبقى ما يبقى ويذو ما يذو ، أي أن يصدر بها قانون .

ومن حيث إن المراسم بقوانين التي تصدر صحيحة طبقاً لشروط المادة ٤١ يبطل فعلها في المستقبل بقرار من أي المجلسين عند عرضها عليه ، فالمراسم التي نشأت باطلة لا يكون لها شأن أكبر مما لو نشأت صحيحة ، فتبقى ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليها .

هذه الطريقة خاصة بالإلغاء دون التعديل ؛ فالتعديل يجب أن يصدر به قانون يقره البرلمان ويصدق عليه الملك ... .. ( مجلس النواب — ٢٢ أغسطس وأول سبتمبر ١٩٢٦ )  
( مجلس الشيوخ — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يكنى فيها أن « تودع » في المجلسين ، لكي تحفظ قوتها كسائر القوانين .

المراسم بقوانين الصادرة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور تنقتر إلى إقرار البرلمان لها بعمل تشريعي يشترك فيه مجلسا البرلمان ؛ فإذا أقر أحد المجلسين هذه المراسم ولم يقرها المجلس الآخر كانت باطلة ، لأن الإقرار يجب أن يصدر من مجلسي النواب والشيوخ معاً ، وإلا كانت باطلة لا عمل لها ... .. ( مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

إذا أريد تعديل بعض أحكام أحد المراسم بقوانين الصادرة أثناء تعطيل البرلمان وجب إنشاء قانون جديد يشمل المواد التي عدلت . والمواد التي لم يمسسها التعديل ، مع إضافة مادة بأن القانون القديم يظل معمولاً به حتى يعمل بالقانون الجديد .  
( مجلس النواب — ٢٤ و ٢٧ و ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ )

لا محل للنظر « بالجلس الثاني » في مرسوم صدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور ، إذا كان المجلس الأول أصدر قراره بعدم الموافقة عليه . ويمكن في ذلك بتسجيل إخطاره بعدم الموافقة ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ )

إدخال أي تعديل على مرسوم بقانون معروض على البرلمان طبقاً للمادة ٤١ ، هل يعتبر عدم إقرار له ؟ ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ )

إذا أدخل المجلس تعديلاً على مرسوم بقانون صادر طبقاً للمادة ٤١ يكون إقراراً له ، عدا ما عدل فيه ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٤ فبراير سنة ١٩٢٧ )

المرسوم الصادر بناء على المادة ٤١ أثناء عطلة البرلمان لا حاجة لقراءته للمرة الثانية والثالثة في حالة الإقرار والإلغاء .  
( مجلس الشيوخ — ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧ )

إذا رأى المجلس عدم الموافقة على مرسوم بقانون صدر أثناء تعطيل البرلمان وتوقع ضرراً من عدم الإقرار ، فله أن يكون إنفاذ قراره معلقاً على إصدار قانون جديد يقدم إليه على وجه السرعة ، ينظم الفصل في المسائل التي تضمنها هذا المرسوم بقانون ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٩ يناير سنة ١٩٢٨ )

لا حاجة لأخذ الرأي بالنداء بالاسم على إقرار أو رفض المرسوم بقانون الصادر تطبيقاً للمادة ٤١ ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ )

حكم الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان ( من ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ) أثناء حل مجلس النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور ، استناداً للمادة ٤٨ من الدستور :

المادة ٤٨ ليس فيها ما يسمح للسلطة التنفيذية بإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون ، والحالة الواحدة التي يميز فيها الدستور للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون هي التي نصت عليها المادة ٤١ دون غيرها .

بما أن المراسم بقوانين النوء عنها آتفاً لم تصدر استناداً للمادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يمتسك بحقه في إسقاطها بمجرد إعلانه عدم إقرارها ، لذلك وجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ في تقدير نتائجها ، ووجب أن يصدر قانون يجعلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أي منها ... ..

( مجلس النواب — ٢٩ يناير و ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ )  
( مجلس الشيوخ — ٣ فبراير و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

هل الحالة الوحيدة التي يجوز فيها التشريع بمرسوم يكون له قوة القانون هي التي أشارت إليها المادة ٤١ ، أم يجوز للبرلمان أن يأذن للحكومة بإصدار مرسوم بقانون في أمر معين ، ولدة معينة ، على أن ترجع للبرلمان ليكون له الكلمة العليا النهائية ؟ ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧٠٨ — مجلس النواب — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ )

- ٥٥١ ... .. مادة ٦ من الأمر الملكي رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية
- ٥٥٢ ... .. أمر ملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية
- ٥٥٣ ... .. أمر ملكي رقم ١١٨ لسنة ١٩٣٥ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية

المراسم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء الدور الأخير ( الذي انتهى في ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤ ) للبرلمان تعرض عليه بتقديم نصوصها كاملة وإداعها كلا من المجلسين ، لا بتقديم بيان أو كشف بها .  
القوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان في مايو سنة ١٩٣٦ تعرض عليه طبقاً لأحكام المادة الرابعة من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ ، لا لأحكام المادة ٤١ من الدستور ، ويكون عرضها في أي وقت من دور انعقاده الأول ... .. ( مجلس النواب — ٨ مايو ٣ يونيه ٦ يولييه سنة ١٩٣٦ )

- ٥٦٤ ... .. اتفاق مكتب مجلس الشيوخ مع مكتب مجلس النواب على توزيع المراسم بقوانين التي صدرت في غيبة البرلمان على مجلس الشيوخ والنواب ، وأن يوزع مكتب المجلس هذه المراسم على اللجان المختصة بمجرد وصولها إليه ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ )

- ٥٦٦ ... .. عودة المجلس عن قراره الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ؛ وإقراره أن المراسم بقوانين الصادرة في غيبة البرلمان تحتفظ بقوتها بمجرد عرضها على البرلمان من غير حاجة لعمل تشريعي في إقرارها ... .. ( مجلس الشيوخ — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ )

- ٥٧١ ... .. المراسم بقوانين التي تصدر طبقاً للمادة ٤١ من الدستور لا يستلزم عدم الاعتراض عليها أخذ الرأي بالتدء بالاسم ؛ ويكون قرار المجلس فيها بالصيغة الآتية : « لا يعترض المجلس على المرسوم بقانون » ... .. ( مجلس النواب — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

- ٥٧٣ ... .. لا فرق بين أن تكون صيغة قرار المجلس « بالموافقة » أو « بعدم الاعتراض » أو « بإقرار » المراسم بقوانين الصادرة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور ... .. ( مجلس الشيوخ — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

- ٥٧٤ ... .. المادة ٤١ من الدستور لا تجبر الحكومة أن تفرض ضرائب جديدة بمراسم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧١٤ — مجلس الشيوخ — ٥ و ٦ يولييه سنة ١٩٣٨ )

هل المراسم بقوانين التي تصدر في فترة حل مجلس النواب ، وقبل انعقاد المجلس الجديد ، تكون دستورية أم غير دستورية ؟ وإذا كانت غير دستورية فهل هي باطلة ، وما وجه البطلان ، ومن أي وقت يبدأ ، وما هي النتائج التي تترتب عليه ؟ ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ )

هل يجوز استصدار مراسيم لها قوة القانون في الفترة التي بين دورتي انعقاد البرلمان بغير التجاه إلى المادة ٤١ من الدستور ، ومن طريق أخذ تفويض من السلطة التشريعية في إصدار المراسم المذكورة ؟ على أن تعرض عند افتتاح الدورة العادية التالية للتصديق عليها من هذه السلطة ؟

أجاز مجلس النواب بمشروع قانون هذا التفويض للحكومة لتصدر مراسيم لها قوة القانون بفرض ضرائب جديدة فيما بين دورتي الانعقاد ، أما مجلس الشيوخ فقد رفض الموافقة على مشروع القانون بهذه الإجازة ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧٣٩ — مجلس النواب — أول و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧٧٥ — مجلس الشيوخ — ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

هل يتمتع صدور العفو الشامل بمرسوم بقانون ؟

هل المادة ٤١ لا تبسح للسلطة التنفيذية التشريع في غيبة البرلمان إلا في حالة معينة محددة ، هي إذا حدث بين ادوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير ؟ ... .. ( مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

قصر بحث لجنة المالية في المراسم بقوانين التي صدرت بعد فض الدور غير العادي المنعقد في أكتوبر سنة ١٩٣٩ على موضوعها وموافقها عليه وإحالتها إلى لجنة الشؤون الدستورية لبحثها من وجهة انطباق المادة ٤١ عليها ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

« التدابير التي لا تختمل التأخير » يقصد بها كل تدبير لمصلحة البلاد يكون كل تأخير فيه مضرًا بها أو يفوت عليها فائدة . والمسألة تقديرية ، والقول فيها مرسل بلا قيد يحده ... .. ( مجلس النواب — ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

مادة ٤٢ - الملك يفتح دور الانعقاد العادي للبرلمان بخطبة العرش في المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد . ويقدم كل من المجلسين كتاباً يضمه جوابه عليها .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

عند افتتاح دور الانعقاد العادي يبين الملك أحوال البلاد بخطاب يرد عليه المجلسان ... .. ٦٠٦  
( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

عبارات الرد على خطاب العرش إذا كانت تعديلاً له أو تفسيراً له أو تأويلاً له فمعناه أن الوزارة أساءت التصير عن أفكار البرلمان وآرائه ، ولا يمكن لها بعد هذا أن تبقى في مراكرها ... .. ٦٠٦  
( مجلس الشيوخ — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ )

لا يصح إدخال أي تعديل على أصل خطاب العرش ، والجواب عليه إما أن يكون قاصراً على الشكر ، وإما أن ينص في الجواب على رغبة أغفلهما ، وإما أن يطلب شرح عبارة غامضة في الخطاب ... .. ٦١٣  
( مجلس النواب — ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ )

التصديق على مضبطة المؤتمر يجب أن يكون في جلسة اليوم نفسه ضامناً لصدوره من الهيئة نفسها ، لا من غيرها ... ٦٢٨  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٢٢ بصيغة ٢٥٩٦ — جلسة الدور الرابع للبرلمان — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

إذا تعددت الدورات البرلمانية والوزارة باقية في كراسيها ، فلا تكرر الحكومة في خطابات العرش التالية ما سبق لها أن فصلته في خطاب العرش الأول مادام منهاجها هو هو بعينه ، لم يطرأ عليه تغيير ولا تحوير ... ٦٢٨  
( مجلس النواب — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )  
( مجلس الشيوخ — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

عدم مواظبة المجلس على تأجيل مناقشة الرد على خطاب العرش حتى تقدم الوزارة بيانات عن أمر أشارت إليه إجمالاً في خطبة العرش .

هل للحكومة الحق في تعيين الفرصة التي يمكنها فيها أن تدلي ببيانات وتفصيلات عن محادثات تجري بينها وبين دولة أخرى ، وليس للمجلس أن يلزمها بالإدلاء بهذه البيانات في وقت معين ؟ ... ٦٤٢  
( مجلس النواب — ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )

البيان الذي تقدم به الوزارة للمجلس عقب تشكيلها أثناء دور الانعقاد يناقش عقب إلقائه بلا تأجيل لتعرف هل هي حائزة للثقة أم غير حائزة ؟

وهذا لا يمنع الأعضاء من مناقشة البيان فيما بعد ، ولكل عضو أن يوجه استجواباً عنه في أي وقت شاء ... ٦٤٥  
( مجلس النواب — ١٩ مارس سنة ١٩٢٨ )

المناقشة حول أي الاقتراحات المقدمة تعديلاً للرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ الرأي عليه .

أخذ الرأي على التعديل الأوسع نطاقاً والأبعد عن الشروع الأصلي ... .. ٦٥٣  
( مجلس الشيوخ — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ )

جواز تأجيل المناقشة في مسألة مما ورد في خطاب العرش إذا كانت موضوعها محالاً على لجنة لتقديم عنه تقريراً

٦٦٠ ... .. ( مجلس النواب — ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ )

يلقى خطاب العرش بصيغة عامة لا تفصيل فيها ، لأنه يتلى مسنداً إلى العرش وفي حضرة الملك ، وأملأ في أن يكون  
قبوله بالإجماع ... .. ( مجلس النواب — ٢٧ و ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ )

تاريخ افتتاح أديوار الانعقاد العادي للبرلمان ، ومن ألقى خطاب العرش .

٦٦٤ ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ و ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦ )  
و ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ و ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٧ و ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠  
و ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ و ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

مادة ٤٣ - الملك ينشئ\* ومنح الرتب المدنية والعسكرية والنيشين وألقاب الشرف الأخرى ، وله حق سك العملة تنفيذاً للقانون ، كما أن له حق العفو وتخفيض العقوبة .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

الملك يرب المصالح العمومية ويعين ويمزل جميع الموظفين الملكيين والعسكريين ومنح الرتب وجميع عناوين الشرف ، وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية ؛ وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

الملك يرب المصالح العامة ويولى ويمزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ومنح ألقاب الشرف والرتب والنيشين ، وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وحق إعلان الأحكام العرفية ؛ كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين .  
على أن إعلان الأحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغائها . فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانقضاء وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان ، ويكون الاجتماع حقيقاً أيّاً كان عدد الحاضرين ...  
( لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

في جل العملة المصرية تابعة للعملة البريطانية خطر عظيم على الحالة الاقتصادية المصرية .  
موافقة المجلس على جل العملة المصرية مستقلة عن العملة البريطانية مع إيجاد طريقة تكون شاملة للضمان الكافي والمرونة اللازمة ...  
( مجلس النواب - ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ )

التقدم باقتراح ينظم منح الرتب والنيشين لا يعتبر تدخلاً من الهيئة التشريعية في اختصاص السلطة التنفيذية ، ولذلك فإنه يجوز إحالته إلى لجنة الموضوع لبحثه ...  
( مجلس النواب - ٢ فبراير و ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ )

مد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلي المصري ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٧ بصيغة ٢٨٥٣ - مجلس النواب - ١١ و ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ )  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٧ بصيغة ٢٨٨٥ - مجلس النواب - ١٧ و ٢٤ يونيو و ٣ و ٣١ يوليو سنة ١٩٤٠ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

الملك يرتب للمصالح العمومية ويسمى ويعزل جميع الموظفين للمكيين والعسكريين ويمنع الرتب وجميع عناوين الشرف . وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية ؛ وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٦٨١

الملك يرتب المصالح العامة ويؤلى ويعزل جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ويمنع ألقاب الشرف والرتب والتياشين . وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وحق إعلان الأحكام العرفية ؛ كل ذلك على الوجه المبين بالقوانين . على أن إعلان الأحكام العرفية يجب عرضه فوراً على البرلمان ليقدر استمرارها أو إلغاؤها ، فإذا وقع ذلك الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان ليجتمع في مدى الثلاثة الأيام التالية للإعلان . ويكون الاجتماع صحيحاً أيّاً كان عدد الحاضرين ... .. ( لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٦٨٢

حق تعيين الموظفين للحكومة وحدها ؛ وليست ملازمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان ما دامت لم تخالف نصاً من النصوص القائمة ... .. ( مجلس النواب - ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ )

٦٨٣

قواعد التعيينات القضائية وأسباب تخطي الأقدمية من الأمور الإدارية المحضة ، فللوزير ألا يجيب عنها إذا شاء ... ( مجلس النواب - ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ )

٦٨٣

رفض اقتراح بإنشاء مصلحة . إنشاء المصالح والوزارات لا يكون إلا بقانون ... .. ( مجلس النواب - ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ )

٦٨٤

لا يعين مجلس النواب رئيس ديوان المراقبة . ليس لمجلس الوزراء عزله ولا إحالته على العاش إلا بناء على طلب مجلس النواب . تكون وظيفته من الوظائف التي لا يصح الجمع بينها وبين عضوية البرلمان . لا يكون رئيس ديوان المراقبة مسئولاً أمام البرلمان ... .. ( مجلس النواب - ١٧ و ١٩ و ٢٤ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

٦٨٦

إن تعيين الموظفين وترقيتهم من خصائص السلطة التنفيذية ، وإن كل ما يطلب منها في هذا الصدد هو أن تشمل في حدود القوانين واللوائح ، وكل ما يمكن أن تسأل عنه الوزارة أمام البرلمان في هذا الشأن هو :

أولاً — أن يكون تعيين الموظفين متفقاً مع القوانين واللوائح .

ثانياً — حسن سير العمل الذي يقوم به هؤلاء الموظفون ، مما يؤخذ منه أن الحكومة لم تسيء استعمال حقها في

شؤون الموظفين ... ..  
( مجلس النواب — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

حق تعيين الموظفين حق للحكومة وحدها ، وهي ليست مازمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان ، مادامت

لم تخالف نصوص القوانين القائمة ... ..  
( مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٣٨ )

ليس في تشريع أية أمة من أمم الأرض ما يقول بأن رجال البوليس غير قابلين للعزل ، لأن ذلك يتناقض مع

للسولية الوزارية ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ )

مادة ٥٤ - الملك يعلن الأحكام العرفية . ويجب أن يعرض لإعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان ليقرر استمرارها أو إلغاؤها . فإذا وقع ذلك الاعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة البرلمان للاجتماع على وجه السرعة .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

الملك يرتب للصالح العمومية ، ويعين ويعزل جميع الموظفين للسكريين والعسكريين ، ويعين الرتب وجميع عناوين الشرف ، وله حق سك العملة وحق العفو وتخفيض العقوبة وإعلان الأحكام العرفية ؛ وكل ذلك يكون بالكيفية المبينة بالقوانين ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨١ - لجنة الدستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٧٢٣

كل ما يقال في المجلسين يكون صدها مردداً بين الشعب المصري بأجمعه أثناء الأحكام العرفية ، وتكون كذلك حرية الصحافة مكفولة ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥ بصفحة ١٠٢ - مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ و ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥ بصفحة ١١١ - مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٧٢٣

يطبق قانون العقوبات على ما ينشر في الصحف ، ولو كان الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية أجاز نشره ، لأنه لا يملك تعطيل أحكام قانون العقوبات ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥ بصفحة ١٠٤ - مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٧٢٣

مرسوم الأحكام العرفية يعرض على المجلسين ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها . ولا يكتفى بإبلاغ الرسوم إلى البرلمان ... .. ( مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٧٢٤

هل مرسوم الأحكام العرفية يعرض على البرلمان ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها فقط ، ولا يملك تعديل الرسوم أو الموافقة بقيود ؟ ... .. ( مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٧٢٧

جواز أن يكون رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكري في حالة قيام الأحكام العرفية ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٥٧ بصفحة ٩٣٠ - مجلس النواب - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٥٧ بصفحة ٩٣٥ - مجلس الشيوخ - ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٧٣٠

دعوة البرلمان إلى دور انعقاد غير عادي « لإبلاغه » الرسوم الصادر بإعلان الأحكام العرفية .

تقديم الرسوم إلى البرلمان بمجلسيه ليقرر استمرار الأحكام العرفية أو عدم استمرارها ... .. ( مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ٢ و ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) ( مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٧٣٠

- هل المقصود بكلمة « ويجب أن يعرض إعلان الأحكام العرفية فوراً على البرلمان » أن يكون انعقاد البرلمان في بحر  
ثمانية الأيام التالية لإعلان الأحكام العرفية على الأكثر ؟ ... ..  
٨٠٧ ( مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي — ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )
- هل يشترط لاستمرار الأحكام العرفية موافقة المجلسين ؟ ... ..  
٨٠٨ ( مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي — ١١ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )  
( مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي — ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

مادة ٤٦ - الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية ، وهو الذي يولى ويعزل الضباط ويعلم الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات ويبلغها البرلمان متى سمحت مصلحة الدولة وأمنها مشفوعة بما يناسب من البيان . على أن إعلان الحرب الهجومية لا يجوز بدون موافقة البرلمان . كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو نقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة والخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان . ولا يجوز في أي حال أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما مناقضة للشروط العلنية .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

الملك هو القائد الأعلى للجيش البرية والبحرية ، وهو الذي يعلن الحرب ويعقد الصلح ، ويبرم المعاهدات ويعلم بها البرلمان بمجرد ما تسمح بذلك مصلحة الدولة وأمنها ، فأرنا هذا الإعلان بما يناسب من البيانات . ومع ذلك فلا يجوز له إعلان حرب هجومية بدون موافقة البرلمان ، كما أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل أراضي الدولة ، أو نقص في حقوق سيادتها أو مصروفات على طرف الخزانة العمومية ، أو التي يكون فيها مساس بالحقوق العامة أو الخاصة بالوطنيين للمصريين ، فكلها لا تكون نافذة المفعول إلا إذا وافق عليها البرلمان . وفي أي حال لا يجوز أن تكون الشروط السرية في معاهدة ما متنافية للشروط العلنية ... ٨١١

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

كل ما يصدر من البرلمان فيما يخص بالمعاهدات يجب أن يكون بقانون ... ٨١٢

( مجلس النواب — ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ )

طلب الحكومة تفويضها لمفاوضة في المقترحات البريطانية بقصد الوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين البلدين ، على أن تعرضه الحكومة بعد ذلك على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه — موافقة المجلسين على هذا التفويض المطلوب . ٨١٣

( مجلس الشيوخ — ٣ و ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ )  
( مجلس النواب — ٣ و ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ )

غير مسموح بإدخال تعديل على نصوص معاهدة بين الحكومة ودولة أجنبية ؛ وكل ما للبرلمان هو أن يقبل المعاهدة أو يرفض التصديق عليها أو يؤجل النظر فيها ... ٨٣١

( مجلس النواب — ١٩ يولييه سنة ١٩٣٧ )

معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو تقص في حقوق سيادتها أو تحميل خزائنها شيئاً من النفقات أو مساس بحقوق المصريين العامة أو الخاصة ، كل هذه يجب أن تعرض على البرلمان لتكوين موضوع بحثه ودرسه ، وليبدى رأيه فيها . أما غير ذلك من المعاهدات فإنما يبلغ إلى البرلمان للعلم به مشفوعاً بما يناسب من البيان ، وذلك لاعتبار هام جداً وهو أن ما يتعلق بالسياسة الخارجية لأية دولة من الدول لا ينبغي أن يكون موضع أخذ ورد بمناسبة وغير مناسبة ... .. ( مجلس النواب — ١٨ أبريل و ٢ و ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ )

٨٣٢

من مذكرة لحضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ عن إبرام المعاهدات وتعديلها ، ورقابة البرلمان في ذلك ... ..

٨٥٩

مادة ٤٧ - لا يجوز للملك أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان . ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ، ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين .

---

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

لا يجوز للملك فى مدة ولايته أن يتولى أمر دولة أخرى بدون رضا البرلمان ، ولا يجوز لأى المجلسين للمداولة فى

هذا الأمر إلا بحضور ثلثى أعضائه على الأقل ، ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين ... .. ٨٦٢  
( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

رقم  
مجموعة  
الصلبيات

٨٦٣ ... .. الملك يباشر سلطته مع مجلس وزرائه وبواسطته  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

الملك يباشر سلطته بواسطة وزرائه .

٨٦٣ ... .. جواز حضور الملك لجلسات مجلس الوزراء  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ )

٨٦٤ ... .. تمسك اللجنة بجواز حضور الملك لجلسات مجلس الوزراء  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )

٨٦٤ ... .. الملك يباشر سلطته بواسطة وزرائه  
( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٨٦٤ ... .. تكون الصلة بين الملك والوزراء رأساً وبالذات  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

حق تعيين الموظفين للحكومة وحدها ، وليست مانعة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان مادامت لم تخالف نصاً  
من نصوص القوانين القائمة ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٣ — مجلس النواب — ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ )

٨٦٤ ... .. قواعد التعيينات القضائية وأسباب تخطي الأقدمية من الأمور الإدارية المحضة ، فللوزير ألا يجيب عنها إذا شاء ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٣ — مجلس النواب — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ )

هل القول بأن شخصاً معيناً لا يصح له أن يجمع بين وظيفتين يعتبر تدخلاً في مسائل إدارية محضة ليس للمجلس أن  
يتعرض لها ؟ ... ..  
( مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

حكم الإجراءات التشريعية التي اتخذت في فترة تعطيل البرلمان (من ١٩ يولييه سنة ١٩٢٨ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩)  
أثناء حل مجلس النواب والشيوخ وإيقاف تطبيق بعض مواد الدستور ، استناداً للمادة ٤٨ منه :

المادة ٤٨ ليس فيها ما يسمع للسلطة التنفيذية بإصدار مراسيم تكون لها قوة القانون . والحالة الواحدة التي يجيز فيها  
الدستور للسلطة التنفيذية أن تصدر مراسيم يكون لها قوة القانون هي التي نصت عليها المادة ٤١ دون غيرها .

بما أن الراسم بقوانين اللوء عنها آفناً لم تصدر استناداً للعادة ٤١ من الدستور حتى يجوز لأحد المجلسين أن يتمسك بحقه في إسقاطها بمجرد إعلانه عدم إقرارها ، لذلك وجب اشتراك مجلس النواب والشيوخ في تقدير نتائجها ، ووجب أن يصدر قانون يجهلها في حكم الصحيحة من يوم صدورها إلى أن يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة على أى منها ... .. ٨٦٧  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤١ بصفحة ٥٤٣ — مجلس النواب — ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ )  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤١ بصفحة ٥٤٧ — مجلس النواب — ٤ يويه سنة ١٩٣٠ )

هل التقدم باقتراحات في مسائل من اختصاص السلطة التنفيذية لا يعتبر تدخلا في اختصاصاتها مادام لها الحق في قبولها أو رفضها ، ومادامت خاضعة لمبدأ المسؤولية الوزارية ؟ ... .. ٨٦٧  
( مجلس النواب — ١٦ فبراير سنة ١٩٣٧ )

تشكيل ديوان المحاسبة من أعضاء المجلسين فيه خروج على قاعدة الفصل بين السلطات ، ومبدأ استقلال كل من المجلسين عن الآخر ... .. ٨٧٠  
( مجلس النواب — ٨ مارس سنة ١٩٣٧ )

حق تأجيل البرلمان من الحقوق الدستورية التي للوزارة استعمالها ، ولكن بشرط أن يتوفر فيها أمران : تعيين جلالة الملك لها ، وثقة مجلس النواب بها ... .. ٨٧٣  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٩ بصفحة ٤٣٤ — مجلس النواب — ٣ يار سنة ١٩٣٨ )

حق تعيين الموظفين حق للحكومة وحدها ، وهي ليست مازمة بأن تبين أسباب اختيارها لأي كان مادامت لم تخالف النصوص القانونية ... .. ٨٧٣  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٣ — مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٣٨ )

هل الوزارة هي التي تملك سلطة العدل فضلا ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة عن غير مقاسم ؟ ... .. ٨٧٣  
( بحث دستوري قدم من حكومة رفعة النحاس بإشا الرابعة )

## ملحق ٤٩ : الملك يعين وزراءه ويقيلهم ويعين الممثلين السياسيين ويقيلهم بناء على ما يعرضه عليه وزير الخارجية .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٨٧٥ ... .. الملك يعين وزراءه ويقيلهم

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٨٧٥ ... .. تعليق بعض أعضاء مجلس الشيوخ على إقالة وزارة رفعة النحاس باشا الرابعة

( مجلس الشيوخ — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ )

مادة ٥٠ - قبل أن يباشر الملك سلطته الدستورية يحلف العيمين الآتية أمام هيئة المجلسين مجتمعين : « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية ، وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

رقم صفحة  
مجموعة  
الصلقات

نص العيمين التي يحلفها الملك أمام هيئة المجلسين مجتمعين :

٨٧٨ « أحلف بالله العظيم أني أحترم الدستور وقوانين الأمة المصرية ، وأحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل و ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

القسم أمام ممثلى الأمة فى البرلمان هو الإجراء الدستورى الوحيد الذى اشترط فى مباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية ،  
٧٨٧ فلا يجوز أن تشترط لهذا الغرض مراسيم أخرى دينية أو غير دينية...  
( مجلس النواب — ٢١ يولى سنة ١٩٣٧ )

٨٨١ حلف حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول العيمين الدستورية  
( هيئة مجلسى الشيوخ والنواب — ٢٩ يولى سنة ١٩٣٧ )

مادة ٥١ — لا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها  
في المادة السابقة مضافاً إليها : « وأن نكون مخلصين للملك » .

---

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

نص اليمين التي يخلعها أوصياء الملك :

« لا يستلم أوصياء العرش مقاليد وظيفتهم إلا بعد أن يؤدوا علناً لدى المجلسين مجتمعين اليمين المنصوص عليها في المادة

كذا ( وهي الخاصة بيمين الملك ) ، مضافاً إليها : « وأن نكون مخلصين للملك » ... .. ٨٨٥

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

تسلم ظرفي وثيقة وصاية العرش ؛ تحقيق الأختام ؛ إعلان الأسماء الواردة في الوثيقة ؛ رفع الجلسة للدعوى في الأمر ؛

إعادة الجلسة ، وقرار الهيئة بالإجماع أن تكون هيئة وصاية العرش مكونة من : حضرة صاحب السمو الملكي الأمير محمد طي

توفيق ، وحضرتي صاحبي السعادة عبد العزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبري باشا ... .. ٨٨٥

( هيئة مجلس الشيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )

مادة ٥٢ - إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة .  
فإذا كان مجلس النواب منحلًا وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر  
فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

رقم صفحة

مجموعة

الصلبقات

بمجرد وفاة الملك يجتمع المجلسان ولو بلا دعوة ، ولا يتأخر اجتماعهما عن عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة . فإن  
كانا منحلين من قبل وكان الميعاد المحدد في أمر الحل لاجتماعهما يتجاوز اليوم العاشر ، فإنهما يرجعان لوظائفهما إلى حين  
اجتماع المجلسين اللذين يخلفانهما ... .. ( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

إثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بلا دعوة في مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان الوفاة ، فإذا كان مجلس النواب منحلًا  
وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر ، فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر ، وتلقيهما تليغاً بإعلان وفاة النعمان له الملك فؤاد الأول ... ..  
( هيئة مجلس الشيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )

مادة ٥٣ - إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش ، فلذلك أن يعين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر . ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء .

رقم صفحة  
مجموعة  
الصلقات

إذا لم يوجد مستحق للعرش ، فلذلك أن يعين من يخلفه بموافقة البرلمان موافقة تحصل بالكيفية المنصوص عليها بالمادة كذا ، فإذا لم يحصل التعيين بهذه الكيفية يكون العرش خالياً ..  
٨٩٨ ... .. ( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

إذا لم يكن من يخلف الملك على العرش ، فلذلك أن يعين خلفاً له مع موافقة البرلمان مجتمعاً في هيئة مؤتمر ، ويشترط لصحة قراره في ذلك حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين ، وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . فإذا لم يتم التعيين على هذا الوجه جرى الأمر من بعده على حكم المادة الآتية ...  
٨٩٩ ... .. ( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٥٤ - في حالة خلو العرش لعدم وجود من يخلف الملك أو لعدم تعيين خلف له وفقاً لأحكام المادة السابقة يجتمع المجلسان بحكم القانون فوراً في هيئة مؤتمر لاختيار الملك . ويقع هذا الاختيار في مدى ثمانية أيام من وقت اجتماعهما . ويشترط لصحته حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين .

فاذا لم يتسن الاختيار في الميعاد المتقدم ففي اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الاختيار أياً كان عدد الأعضاء الحاضرين . وفي هذه الحالة يكون الاختيار صحيحاً بالأغلبية النسبية . وإذا كان مجلس النواب متحلاً وقت خلو العرش فإنه يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

في حالة خلو العرش يجتمع المجلسان فوراً في هيئة واحدة ، ولو بلا دعوة ، وفي ظرف ثمانية أيام على الأكثر من وقت اجتماعهما يختاران ملكاً ، ويشترط لصحة هذا الاختيار حضور ثلاثة أرباع كل من المجلسين وأغلبية مكونة من آراء ثلثي الأعضاء الحاضرين .

إذا لم يكن من التيسر لإجراء الاختيار في الميعاد المتقدم وفي الساعة كذا من اليوم التاسع يشرع المجلسان مجتمعين في الانتخاب مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين . ويكون الانتخاب صحيحاً بمجرد الأغلبية العادية . وإذا كان المجلسان متحليين وقت خلو العرش فيكون الإجراء كما هو منصوص بالبلد السابق ... ..

٩٠٠

( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٥٥ - من وقت وفاة الملك إلى أن يؤدي خلفه أو أوصياء العرش الذين تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته .

---

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

من وقت وفاة الملك إلى حين أداء الذين بمن يخلفه على العرش أو من أوصياء العرش تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء ، يستعملها باسم الأمة المصرية وتحت مسؤوليته ... .. ( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

تبلغ هيئة المؤتمر تولى مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية ... .. ( هيئة مجلس النواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )

مادة ٥٦ - عند تولية الملك تعيين مخصصاته ومخصصات البيت المال بقانون وذلك لمدة حكمه ، وتعين القانون مرتبات أوصياء العرش ، على أن تؤخذ من مخصصات الملك .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٩٠٢ ... .. القانون يبين مخصصات الملك وعائلته ، ويسين أيضاً مرتبات أوصياء العرش ، وهي تؤخذ من مخصصات الملك ..  
( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٩٠٣ ... .. كتاب ملكي من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول لرئاسة مجلس الوزراء يعرض فيه على البرلمان تخفيض مخصصات جلالاته من مائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه سنوياً لمدة الوصاية ولمدة حكمه ... ..  
( هيئة مجلس الشيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )

٩٠٣ ... .. تحديد مخصصات جلالة الملك وتحديد وتوزيع مخصصات البيت المال وتعيين مرتبات الأوصياء ... ..  
( مجلس النواب — ٢٤ و ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ )

٩٢٣ ... .. مشروع قانون مرفوع لمجلس الوزراء بتحديد مخصصات جلالة الملك والبيت المال كجملته ، دون أفراد مخصصات جلالة الملكة وولي العهد بالذكر أو التعيين ... ..  
( مذكرة إيضاحية )

٩٢٤ ... .. تحديد مخصصات حضرة صاحب الجلالة الملك ومخصصات البيت المال ... ..  
( مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨ )  
( مجلس الشيوخ — ٢١ يونيو سنة ١٩٣٨ )

## الفرع الثاني - الوزراء

### مادة ٥٧ - مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة .

رقم صفحة

مجموعة

التطبيقات

٩٣٠ ... .. مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة  
( لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٩٣٠ ... .. جواز أن يكون رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكري في حالة قيام الأحكام العرفية  
( مجلس النواب ، دور الانعقاد غير العادي - ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )  
( مجلس الشيوخ ، دور الانعقاد غير العادي - ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

٩٣٩ ... .. هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فعلا ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟  
( بحث دستوري قدم من حكومة رفعة النحاس باشا الرابعة - صفحة ٨٧٢ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

- ٩٤٠ ... لا يكون الوزير إلا مصرياً  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٩٤٠ ... رفض اقتراح بالآلى الوزارة إلا من كان مصرياً مولوداً من والدين مصريين ...  
( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )
- ٩٤١ ... لا على الوزارة إلا مصرى  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لا يكون الأمراء وزراء ... .. ٩٤٢

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٦٠ - توقيعات الملك في شؤون الدولة يجب نفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء  
والوزراء المختصون .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

جميع القوانين وأوامر الملك المتعلقة بشؤون الحكومة لا تكون نافذة للفعول إلا إذا كان موقعاً عليها من رئيس

٩٤٣ مجلس الوزراء والوزراء المختصين ... ..

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

٩٤٣ ينفرد الملك بالتوقيع في شؤون الدولة في فترة عدم وجود الوزارة ... ..

( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

إن صدور قانون خاص بعدة وزارات ومنصوص فيه على أن ينفذه وزيران ، لا يكون ذلك سبباً لعدم قيام باقي  
الوزراء بتنفيذه .

القوانين التي تنص على جرائم من اختصاص المحاكم الفصل فيها لا ضرورة لتكليف وزير الحفانية بتنفيذها ، ويمكن  
نفاذها أن يوقع عليها الوزراء الذين صدرت القوانين بناء على عرضهم ، فهؤلاء هم وحدهم الوزراء المختصون طبقاً

٩٤٣ العامة ٦٠ من الدستور ... ..

( مجلس الشيوخ — ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧ )

٩٤٧ هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فعلاً ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟ ... ..

( بحث دستوري قدم من حكومة رفعة النحاس باشا الرابعة — صفحة ٨٧٢ )

## ملحة ٦١ - الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ، وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

- الوزراء مسئولون بالتضامن لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للأمة ، وبالأفراد عن كل إجراء مخالف للقوانين يقع منهم أو من مرؤسيهم إنشاء تأديبة وظائفهم ... .. ( لجنة وضع اللبأى العامة لل دستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور - ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )
- ٩٤٨ ... ..
- يبقى الوزير مسئولاً عما يقع منه مخالفات للقانون ... .. ( لجنة الدستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٩٤٨ ... ..
- لا تبعه على الوزير فيما يقع من مرؤسيه ، إذا عاقبهم على المخالفات التي وقعت على أيديهم ... .. ( لجنة الدستور - ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٩٤٨ ... ..
- الوزراء مسئولون متضامنين لدى مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة ؛ وكل منهم مسئول عن أعمال وزارته ... ( لجنة الدستور - ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٩٤٩ ... ..
- هل رأى مجلس الأوقاف الأعلى وأشباله من المجالس الاستشارية قد أصبح بد الدستور استشارياً حصفاً ، ولا يمكن إذا قرر الوزراء أمراً أمام مجلس النواب أن يكون المجلس الاستشارى صاحب الرأى الأعلى فى هذا الأمر ، ولا سباً أنه قد روى عند بحث ميزانية وزارة الأوقاف أن يكون اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى متفقاً مع المشولية الوزارية ؟ ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٤٥ بصفحة ٣٣٧٠ - مجلس النواب - ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )
- ٩٥٠ ... ..
- موظفو الوزارات فى الأقاليم والمحافظات يكون كل منهم مسئولاً أمام وزيره بعد أن كان مسئولاً أمام مدير الإقليم أو المحافظ ... .. ( مجلس النواب - ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )  
( مجلس الشيوخ - ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨ )
- ٩٥٠ ... ..
- لا يكون رئيس ديوان المراقبة مسئولاً أمام البرلمان ... .. ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٦ - مجلس النواب - ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ )
- ٩٥٧ ... ..
- هل يجوز للنائب وهو يتكلم عن أعمال وزارة ، أن يقول إنه استقى معلوماته من موظف وله ألا يبين هذا الموظف ؟ ( مجلس النواب - ٨ يونيه سنة ١٩٣٧ )
- ٩٥٧ ... ..
- قرار مجلس الشيوخ عدم ارتياحه لقيام وزارة لم تواجه البرلمان وليست حائزة لثقة مجلس النواب ... .. ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ٣٩ بصفحة ٤٤١ - مجلس الشيوخ - ٣ يناير سنة ١٩٣٨ )
- ٩٥٨ ... ..

ليس في تكوين اللجنة المالية بوزارة المالية أو في اختصاصها ما يتعارض ومبدأ اللسؤولية الوزارية ، أو ما يقلل من  
هيمنة مجلس الوزراء على شؤون الدولة ، لأن رأيها استشاري ، وليس هناك ما يقيد الوزير في طلب عرض أمر من الأمور  
لا توافق عليه اللجنة على مجلس الوزراء ... .. ( مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

كلمة « استنكار عمل من أعمال الحكومة » فيها معنى عدم الثقة بالوزارة ، ومجلس الشيوخ يقتضى الدستور  
لا يملك هذا الحق . ولذلك لا يجوز أن يطرح عليه اقتراح يشمل هذه الكلمة لأخذ الرأي إلا إذا رفضت منه كلمة  
الاستنكار الواردة بـ ... .. ( تراجع للناتج على مفا في المادة ٦٥ بصفحة ١٠٥٥ — مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ )

هل التضامن الوزاري لا يتناول عمل الوزير في وزارته ؟ وهل الحكومة مسئولة عن طريق التضامن الوزاري عن  
سياسة أحد الوزراء وتصرفاته ؟ وهل الوزارة متضامنة مع الوزير إلى أن يظهر أنها اختلفت معه فتكون غير متضامنة وإياه ؟  
( مجلس الشيوخ — ١٩ و١٤ يونيو سنة ١٩٣٩ )

اختصاص وزير الدولة للشؤون البرلمانية ومسئولته الوزارية ... .. ( مجلس النواب — ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ )

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

أوامر الملك ، شفوية كانت أو كتابية ، لا يمكن بحال من الأحوال أن تختلج الوزراء أو غيرهم من موظفي الحكومة

من المسئولية ... .. ٩٧٨

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

هل الوزارة هي التي تملك سلطة العمل فعلا ، وتباشر جميع أمور الحكم مستقلة من غير مقاسم ؟ ... .. ٩٧٨

( بحث دستوري قدم من حكومة روضة النحاس باشا الرابعة — صفحة ٨٧٢ )

مادة ٦٣ — الوزراء أن يحضروا أى المجلسين ، ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام . ولا يكون لهم رأى معدود في المداولات إلا إذا كانوا أعضاء . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن يستنيبهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته .

رقم صفحة  
مجموعة  
الصلقات

لا يكون للوزراء رأى معدود في مداولات أى المجلسين إلا إذا كانوا من أعضائه . ولكن لهم دائماً حق حضور المجلسين ، وواجب سماع قولهم كلما طلبوا الكلام ؛ ولهم في بعض السائل أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دواوينهم أو أن يستنيبهم عنهم ، ولكل مجلس حق تحتم حضور الوزراء لجلساته .  
٩٧٩ ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

هل يجوز للمجلس — في غيبة الحكومة — أن يناقش في قانون ويصدر فيه قراراً ، مع أنه غير مدرج في جدول أعماله ، ولا تعلم الحكومة أنه سيبحثه ؟ وهل يكون هذا القرار قانونياً ؟  
قرار المجلس تأجيل المناقشة في قراره لإلغاء قانون الاجتباغات ، لأنه معروض على مجلس الشيوخ ، وحتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر  
٩٧٩ ... ..  
( مجلس النواب — ٢ يولي سنة ١٩٢٤ )

للوزراء أن يستأذنوا أن يكون معهم من ليسوا من كبار الموظفين ، لا للإجابة ، ولكن للمساعدة على تقديم الأوراق والبيانات ، وليس لهم حق الكلام  
٩٨٦ ... ..  
( مجلس النواب — ٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

عدم جواز إقفال باب المناقشة عقب تكلم الحكومة  
٩٨٧ ... ..  
( مجلس النواب — ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )

ليس للوزير ولا للوكيل البرلمان الذي لا يكون عضواً بأحد المجلسين أن يصرح فيه بشيء يصفته الشخصية  
٩٨٧ ... ..  
( مجلس النواب — ٢٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

لا يعتبر عضو البرلمان الذي يشرف على مصلحة حكومية بكفاية من الموظفين العموميين الذين يجوز للوزير أن يستنيبهم عنه أو يستعين بهم في حضور جلسات المجلس  
٩٨٨ ... ..  
( مجلس النواب — ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ )

للوزراء أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ، ولكن بعد أن يتم الخطيب كلامه  
٩٩٠ ... ..  
( مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٣٧ )

للمجلس أن يحتم حضور أى وزير ، ولكن المادة الثالثة والستين من الدستور لم تخصص وكلاء الوزارات بالذكر في الحضور ، بل قالت « كبار الموظفين » . وكلمة « كبار » تشمل الوكلاء ومن دونهم من مديري الصالح والإدارات ، فمديري الصالح إذن أن يحضروا الجلسات وأن يتكلموا متى أذن لهم المجلس بالكلام  
٩٩٠ ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧ )

٩٩٢ للوزير أن ينيب عنه في حضور جلسات المجلس من يشاء من كبار الموظفين ، دون أن يتبر ذلك منه استهانة بالمجلس .  
( مجلس الشيوخ — ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ )

٩٩٣ لا يوجه الخطاب في الجلسة للموظف الذي يستنييه الوزير ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ )

٩٩٤ هل يجوز لموظف كبير أن ينوب عن رئيس مجلس الوزراء في تلاوة بيان مكتوب ؟ ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ )

مادة ٦٤ — لا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك الحكومة ولو كان ذلك بالمواد العام،  
 كما لا يجوز له أن يقبل أثناء وزارته العضوية بمجلس إدارة أية شركة، ولا أن يشترك اشتراكاً  
 فعلياً في عمل تجارى أو مالى .

رقم صفحة  
 مجموعة  
 الصلقات

ليس للنائب أن يشتري أو يستأجر ، بغير طريق المزايا العمومي ، شيئاً من أطيان الحكومة باسمه ولا باسم غيره ،  
 ولا أن يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أى منفعة شخصية تعود عليه بالريح في مدة نيابته ولا بعدها بسنة .  
 ٩٩٥ ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

ليس لأحد من أعضاء المجلس أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أراضي الحكومة بغير المزايا العمومي ، ولا أن يقدم  
 عطاء عن توريدات أو أشغال عمومية ، ولا أن يحصل من الحكومة على امتيازات أو فوائد أخرى شخصية ... ..  
 ٩٩٥ ( لجنة الدستور — ٩ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز للوزير مدة وزارته أن يشتري أو يستأجر باسمه أو باسم غيره أطيان الحكومة بغير المزايا العمومي ، ولا أن  
 يحصل على امتياز من الحكومة أو احتكار أو أى منفعة شخصية تعود عليه بالريح .  
 ليس لأحد الوزراء أن يتولى تدير نفسه أو أقاربه عملاً يكون لجهة من جهات الحكومة حق الرقابة عليه ... ..  
 ٩٩٨ ( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز للوزير أن يكون رئيساً أو عضواً في شركة ذات ربح أثناء وجوده في الوزارة ... ..  
 ٩٩٩ ( لجنة الدستور — ٢٩ أغسطس و ٣ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز أن يكون رئيس ديوان مراجعة حسابات الحكومة قائماً بأى عمل آخر مربوط له مرتب أو مكافأة من  
 خزانة الدولة وتسرى عليه أحكام المادة ٦٤ من الدستور ... ..  
 ١٠٠٦ ( تراجع الماشقة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٧ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يويه سنة ١٩٣٠ )

جواز اشتغال موظفي الحكومة والوزراء في أعمال الشركات والمصارف إذا كان هذا الاشتغال لتحقيق مراقبة  
 الحكومة لها واشتراكها في أعمالها .

قصر إباحة الاشتغال في أعمال الشركات على الموظفين الذين يندر أن تتوفر كفاءاتهم في غير الموظفين ، وإسناد العمل  
 إليهم يمنع إسناده للأجانب من جهة وتحقيق مراقبة الحكومة للشركات من جهة أخرى ، خصوصاً أن الأعمال التي يقوم  
 بها هؤلاء الموظفون لا يترتب عليها أى عطل في أعمالهم الحكومية ، ولا ضرر منها على خزانة الدولة ... ..  
 ١٠٠٦ ( مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ )

مادة ٦٥ — إذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فإذا كان القرار خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

الوزارة مسئولة أمام مجلس النواب فقط .

الأغلبية اللازمة لتقرير عدم الثقة بالوزارة تكون بنصف مجموع أعضاء المجلس جميعاً زائداً واحداً ... ١٠٢٠  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٤ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢ )

يشترط في قرار عدم الثقة بالوزارة أن يكون بأغلبية الأعضاء الحاضرين ، وبشرط ألا تقل هذه الأغلبية عن ثلث أعضاء المجلس جميعاً ... ١٠٢٢  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ )

العمول عن اشتراط أغلبية خاصة في عدم الثقة بالوزارة ... ١٠٢٣  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢ )

رفض اقتراح بأن الوزارة التي يقترح على عدم الثقة بها يجب أن تسقط حتماً .

رفض اقتراح بضرورة موافقة مجلس الشيوخ على حل مجلس النواب ... ١٠٢٤  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٢ مايو سنة ١٩٢٢ )

صدور قرار من مجلس النواب بعدم الثقة بالوزارة يترتب عليه استقالة الوزارة ، ولها — إذا رأت أن ما حدث بشأنه الخلاف بينها وبين المجلس لا يعبر فيه عن رأي الأمة — أن تشرح ذلك للملك ، وهو حر بعد ذلك في قبول استقالتها أو حل المجلس ... ١٠٢٧  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )

يكون لمجلس النواب وحده حق تقرير عدم الثقة بالوزارة ... ١٠٢٨  
( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )

إذا حصل الاقتراع وقضت الوزارة ثقة المجلس ، كان عليها أن ترجع إلى الملك لتعرض الأمر عليه أو ترفع استقالتها له ، فإن أقالها وعين غيرها حازمة لثقة المجلس كان بها ؛ على أن له ألا يقلل الوزارة وأن يحل مجلس النواب ويأمر بإجراء انتخابات جديدة ، فإذا أهد المجلس الجديد الوزارة فيها ، وإلا كان حتماً أن تستقيل ... ١٠٢٩  
( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

إن الأصل في عدم الثقة باستقالة الوزارة وقبول تلك الاستقالة ؛ إلا أنه يجوز بطريقة استثنائية الرجوع إلى رأي الأمة في ذلك ، إذا ظهر أن المجلس لا يعبر في عدم الثقة عن رأي الأمة ... ١٠٣١  
( لجنة الدستور — ١٧ و ١٨ و ٢٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

هل إذا قرر المجلس قراراً يخالف ما اتخذته الوزارة من الإجراءات في موضوع بذاته يلزمها بالقيام بعمل معين زيادة عما عملته وعمما وعد به الوزير المختص ، يعتبر اعتراضاً على إجراءاتها في هذا الموضوع ، ويعرضها للمسئولية الوزارية ؟ ... ١٠٤٠  
( مجلس النواب — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

هل رفض اقتراح يتضمن شكر الحكومة ويشتمل على طلبات أخرى فيه معنى عدم الثقة بالوزارة ؟ وهل إذا لم يقبل المجلس أن يشكر الحكومة في موقف اعتراض أو انتقاد ليس للشكر فيه محل يصح أن يعتبر ذلك عدم ثقة بالوزارة ؟

موافقة المجلس على عدم الجمع بين شكر الحكومة وأى اقتراح منمّا لما عساه أن يحدث من سوء التفاهم إذا رفض ذلك الاقتراح — استقالة الوزارة لانتقادات وجهت إليها أثناء نظر اللجان وتبع هذه الانتقادات قرار اتخذته المجلس رأته الحكومة في هذا القرار وفيما تضمنته الانتقادات من عبارات اللوم ما يدعوها ، صيانة لكرامتها ، أن تتخلى عن الحكم . ١٠٤٩ ( مجلس النواب — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧ )

لا يكون رئيس ديوان المراقبة مسئولاً أمام البرلمان ... ١٠٥١ ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٦ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ و ٢٤ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

قرار مجلس الشيوخ عدم ادراجته قيام وزارة لم تواجه البرلمان ، وليست حائزة لثقة مجلس النواب ... ١٠٥١ ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٩ بصفحة ٤٣٤ — مجلس الشيوخ — ٣ يناير سنة ١٩٣٨ )

إذا قال الوزير ، عند أخذ الرأي على مسألة ، إنه يعتبرها مسألة ثقة به ، فلا يعتبر ذلك ماساً بكرامة الأعضاء ولا تهديداً لهم ، وإنما يريد أن يدخل النواب في تقديم علامة جديداً هو أن الوزير يضع منصبه مع الرأي الذي يديه في كفة للبرازن وللنواب بعد ذلك حريتهم فيما يقررون ... ١٠٥١ ( مجلس النواب — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٨ )

كلمة « استنكار عمل من أعمال الحكومة » فيها معنى عدم الثقة بالوزارة . ومجلس الشيوخ بمقتضى الدستور لا يملك هذا الحق ؛ ولذلك لا يجوز أن يطرح عليه اقتراح يشمل هذه الكلمة لأخذ الرأي إلا إذا رخصت منه كلمة الاستنكار الواردة به ... ١٠٥٥ ( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ )

مناقشة حول حق مجلس الشيوخ في الاقتراع على عدم الثقة ، وحول مدى حق مجلس الشيوخ في تضمين مشروع الرد على خطاب العرش فقرة تكون غايتها الاقتراع على عدم الثقة بالوزارة ... ١٠٥٦ ( مجلس الشيوخ — ٨ و ١٥ و ٢٢ فبراير و ١٤ و ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ )

مناقشة حول أى الاقتراحات المقدمة تديلا لرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ الرأي عليه — أخذ الرأي على التعديل الأوسع نطاقاً ، والأبعد عن الشروع الأصل ... ١٠٨٠ ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٢ بصفحة ٦٥٣ — مجلس الشيوخ — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ )

مادة ٦٦ — لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الآراء .

ولمجلس الأحكام المخصوص وحده حق محاكمة الوزراء عما يقع منهم من تلك الجرائم، ويعين مجلس النواب من أعضائه من يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

إلى حين إصدار قانون خاص ببيان أحوال مسئولية الوزراء، والعقوبات التي توقع عليهم وطريقة السير عندهم يكون العمل كما يأتي :

لمجلس النواب أن يتهمهم ، وللمجلس المخصوص أن يحاكمهم بخصوص جرائم خيانة الوطن والتلاعب بالأموال العمومية وتحصيل ضرائب غير قانونية ، وكل ما يقع منهم في أثناء تأدية وظائفهم من الإجراءات المخالفة للدستور والقوانين .

ينظم المجلس نفسه طرق الإجراءات الواجب اتباعها وينطبق العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات . وفي الأحوال التي لم ينص عليها في القانون المذكور لا يجوز الحكم على الوزير بعقوبة أجسم من عقوبة الحبس الذي لا تزيد مدته على ثلاث سنوات أو التي لا تزيد مدته على عشر سنوات ... ..

١٠٨١

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

تنشأ محكمة خاصة لمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم ... ..

١٠٨٢

( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

وجوب إيقاف الوزير بمجرد اتهام مجلس النواب إياه ، وإن استغفاته لا تمنع محاكمته ... ..

١٠٨٢

( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

يترتب للمجلس المخصوص من دائرتين ، إحداها دائرة الاتهام والأخرى للحكم ؛ فدائرة الاتهام تتكون من سبعة أعضاء بالقرعة ، منهم ثلاثة من مجلس الشيوخ وأربعة من القضاة ، ودائرة الحكم تؤلف من الرئيس والسبعة عشر عضواً الآخرين .

١٠٨٢

( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم من الجرائم في تأدية وظائفهم ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين . وتكون محاكمة الوزراء أمام مجلس الأحكام المخصوص . ويعين مجلس النواب من أعضائه من

١٠٨٣

يتولى تأييد الاتهام أمام ذلك المجلس ... ..

( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في اللوائح من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ... ..

١٠٨٤

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

الاتهام بأية تهمة لا يستطيع المجلس أن يوجهه ، لأن هناك نقصاً في التشريع لم يسدّ بعد ، ألا وهو وضع القانون الخاص بمحاكمة الوزراء وتشكيل المجلس الخصوص الذى يقضى فى موضوع الاتهام .

أقصى ما يمكن أن يصل إليه الاستجواب هو عدم الثقة بالوزير . أما فى حالة الاتهام فهناك مدى أبعد من هذا ، وهو الإحالة على المحاكمة .

١٠٨٤

( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٠٧ بصفحة ٢٣٨٣ — مجلس النواب — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩ )

مادة ٦٧ - يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية، وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك .

رقم صفحة  
مجموعة  
الصلقات

تنشأ محكمة خاصة للمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم . وتكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم مختلطة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاة ... .. ١٠٨٥  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

تنشأ محكمة خاصة للمحاكمة الوزراء على ما يقع منهم من الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم ... .. ١٠٨٧  
( لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

تكون الهيئة التي تتولى محاكمة الوزراء على الجرائم السياسية المتعلقة بوظائفهم مختلطة من أعضاء مجلس الشيوخ ومن القضاة . ويؤجل الفصل في كيفية تأليف المحكمة وعدد قضاتها إلى وقت آخر ... .. ١٠٨٧  
( لجنة الدستور - ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

يتشكل المجلس المخصوص من رئيس محكمة الاستئناف الأهلية رئيساً ، ومن ستة عشر عضواً ، منهم ثمانية أعضاء من مجلس الشيوخ يؤخذون بطريق الاقتراع ، وثمانية مستشارين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية يؤخذون بترتيب الأقدمية . فإن لم يكف عدد هؤلاء المستشارين فيكمل العدد من رؤساء المحاكم الأهلية ثم من وكلائها بترتيب الأقدمية أيضاً . ١٠٨٨  
( لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

يؤلف المجلس المخصوص من رئيس المحكمة الأهلية العليا رئيساً ومن ستة عشر عضواً ، ثمانية منهم من أعضاء مجلس الشيوخ يعينون بالقرعة وثمانية من قضاة تلك المحكمة المصريين بترتيب الأقدمية . وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها ثم من قضاتها بترتيب الأقدمية كذلك ... .. ١٠٨٩  
( لجنة الدستور - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ... .. ١٠٩٠  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ صفحة ٦٨٨ - مجلس النواب - ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

مادة ٦٨ — يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه؛ وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية الوزراء التي لم يتناولها قانون العقوبات .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

يطبق مجلس الأحكام المخصوص قانون العقوبات في الجرائم المنصوص عليها فيه ؛ وتبين في قانون خاص أحوال مسئولية

الوزراء التي لا يتناولها قانون العقوبات ... ..  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

اقترح تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تكون مهمتها فحص التصرفات التي صدرت من وزير للعارف الأسبق ( على ماهر باشا ) ، وما انطوت عليه من مخالفات لقوانين البلاد ، وتبين مدى هذه المخالفات ؛ وذلك بمناسبة ما أجراه من تغيير مناهج التحكيم وتعديل خطط الدراسة ، ولتقدم للمجلس تقريراً برأيها قبل نهاية هذا الدور ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٨ بصفحة ٢٤١٤ — مجلس النواب — ٣١ يولييه سنة ١٩٢٦ )

استنكار مجلس النواب تصرف زيور باشا رئيس مجلس الوزراء في شرائه « بيوت هاوس » ببلدية بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه بتفويض من مجلس الوزراء ، بدون منافسة وبدون وجود اعتماد لذلك في الميزانية وبدون اتباع الطرق المعتادة في مثل هذه الحالة ، وبأسلوب لا يدل على الحرص على أموال الدولة .

يدعو المجلس الحكومة إلى أن تتخذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة في مثل هذا ، وأن تخصص هذه الدار لإقامة الوزير المفوض ومكاتب المفوضية والتفصيلة وإدارة البعثات إذا أمكن .

ويدعوها لأن تضمن مشروع القانون المنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور نصاً بمراقبة كل وزير يقدم على تكليف الحزاة مبلغاً لعمل ليس في الميزانية اعتماد خاص له ، أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٣ بصفحة ٣٢٠١ — مجلس النواب — ١٥ و ١٦ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

قرار المجلس أن يستحث الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المشار إليه في المادة ٦٨ .

هل للوزير المحقق معه أن يحتج لدى المجلس على أعمال لجنة التحقيق ؟

هل للوزير المحقق معه أن يحضر أمام المجلس ليندلي بما عنده من أوجه الدفاع ؟

هل للوزير المحقق معه أن يطلب من المجلس تمكينه من الاطلاع على أوراق في إحدى الوزارات ليتمكن من الدفاع

عن نفسه ؟ ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٨ بصفحة ٢٤٢٦ — مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الانهاك والمهاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في الواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ )

استقالة الوزارة لعدم تمكيناها من أن تقدم للبرلمان التشريع الذي تقضى به هذه المادة صيانة لأحكام الدستور ... ..  
( مجلس النواب — ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ )

## مادة ٦٩ - تصدر الأحكام بالعقوبة من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

تصدر الأحكام النهائية من مجلس الأحكام المخصوص بأغلبية اثنى عشر صوتاً ... .. ١٠٩٤  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في  
الواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ... .. ١٠٩٤  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ )

مادة ٧٠ - إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير  
في محاكمة الوزراء .

---

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

١٠٩٥ ... إلى حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير في محاكمة الوزراء ...  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الانهاام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في  
١٠٩٥ ... المواد من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

مادة ٧١- الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره، ولا يمنع استغافؤه من إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار في محاكمته .

رقم صفحة

مجموعة

التطبيقات

الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل إلى أن يقضى مجلس الأحكام المخصوص في أمره ، ولا يمنع

استغافؤه استمرار إجراءات التحقيق والمحاكمة ... .. ١٠٩٦

( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، التواعد والأحكام المبينة في المواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ... .. ١٠٩٦

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ )

مادة ٧٢ — لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب.

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من المجلس المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب ، كما لا يجوز إيقاف التحقيق

الحاصل ضد الوزراء ... .. ١٠٩٧  
( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز العفو عن الوزير المحكوم عليه من مجلس الأحكام المخصوص إلا بموافقة مجلس النواب ... .. ١٠٩٧  
( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

تسرى في حق رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة ، من حيث الاتهام والمحاكمة ، القواعد والأحكام المبينة في اللواد

من ٦٦ إلى ٧٢ من الدستور ... .. ١٠٩٨  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيه سنة ١٩٣٠ )

# الفصل الثالث

## البرلمان

مادة ٧٣ — يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ومجلس النواب .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

يؤلف البرلمان من مجلسين ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

البرلمان متساويان في الحقوق ، ولكل منهما حق اقتراح القوانين والاشهاد بنظرها ؛ ما عدا البرازية وقوانين الضرائب ، فإن مناقشتها وتقررها يكونان أولاً في مجلس النواب ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٨ بصيغة ٣٤١ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٥ و ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٢ )

يؤلف البرلمان من مجلسين : أحدهما يسمى مجلس الشيوخ ، والثاني يسمى مجلس النواب ... .. ( لجنة الدستور — ٤ و ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ )

الأصل أن يكون البرلمان متساويين في الاختصاص ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٤ بصيغة ٣٠٠ — لجنة الدستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ )

يتكون البرلمان من مجلسين : مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب ... .. ( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

استقلال المجلس عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه ... .. (تقرر رمفوع للمكتب مجلس الشيوخ من حضرة صاحب العزة حبيب المصري بك السكرتير العام للمجلس — ١٦ مايو سنة ١٩٢٦)

قرار مكتب مجلس الشيوخ أن جميع التعيينات والترقيات ، سواء كانت عادية أو غير عادية ، تدخل في اختصاصه ، على أن يبين في قراره أسباب الاستثناء ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ )

ليس لمجلس الشيوخ أن يرسم خطة سير لمجلس النواب ، وليس هو بالأخ الأرشيد ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٦ )

ليس مجلس الشيوخ مجلساً استثنائياً لمجلس النواب ، فلأيهما حق السبق في نظر إحدى السائل ، عدا البرازية ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٢٣ بصيغة ٢٥٩٧ — مجلس الشيوخ — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

## الفرع الأول - مجلس الشيوخ

مادة ٧٤ — يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك خمسمهم، ويتخب الثلاثة الأخماس الباقون بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب.

رقم صفحة  
مجموعة  
الطلبات

يكون الانتخاب من درجتين ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

يسمى المجلس الأعلى مجلس الشيوخ .

يؤلف مجلس الشيوخ من ثمانين عضواً .

يكون في مجلس الشيوخ ثلاثون عضواً معينين و ٥٠ عضواً منتخبين ، ويترك للجنة العامة النظر في جعل عدد المعينين

النصف في المدة الأولى ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )

يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بمعرفة مندوبين عن التندوين الناجين . . . . .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٤ و ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٢ )

يكون عدد أعضاء مجلس الشيوخ نصف عدد أعضاء مجلس النواب ... ..  
يكون عدد الأعضاء المعينين في مجلس الشيوخ ثلاثين .  
( لجنة الدستور — ١٢ يونيو و ١٨ و ٢٨ و ٢٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

من له الحق في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ... ..  
( مذكرات مرفوعة إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، المقفولة بسعد زعول باشا ، من رئيس المستشارين للملكين —  
١٩ فبراير سنة ١٩٢٥ )

ليس لأعضاء المجلس إبداء رأي خاص فيما يعين في مركز خال لأحد الأعضاء المعينين بمجلس الشيوخ ، لأن ذلك

من حق الحكومة وحدها ... ..  
( مجلس شيوخ — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ )

لا يجوز أن يكون رئيس ديوان مراجعة حسابات الدولة عضواً في مجلس الشيوخ ... ..  
( تراجم المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٨ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

مائة - كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً أو أكثر تنتخب عضواً عن كل مائة وثمانين ألفاً أو كسر من هذا العدد لا يقل عن تسعين ألفاً . وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً . وكل محافظة يقل عدد أهلها عن تسعين ألفاً تنتخب عضواً ما لم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

١١٢٥ ... .. يؤخذ بطريقة الانتخاب الفردي ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها ، ولا يجوز للمرشح أن يرشح في أكثر من دائرة واحدة ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )

١١٢٦ ... .. يكون الانتخاب فردياً عن كل دائرة ، ولا يكون بالقائمة ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٣ بصفحة ١٢٣٠ - لجنة الدستور - ٧ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١١٢٦ ... .. يكون الترشيح شرطاً لاتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين أسوة بمجلس النواب ( لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين بثلاث درجات .

١١٢٦ ... .. يكون انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بواسطة مندوبين ينتخبون عن التندوين الناخبين ( لجنة الدستور - ١٣ يونيو و ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٧٦ — تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب عضو بمجلس الشيوخ، وكذلك كل قسم من مديرية أو محافظة له حق انتخاب عضو بهذا المجلس .

تحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل ، بقدر الامكان ، مساواة الدوائر في المديريات والمحافظة التي لها حق انتخاب أكثر من عضو بمجلس الشيوخ . على أنه يجوز أن يعتبر القانون عواصم المديريات التي لا يبلغ عدد أهلها مائة وثمانين ألفاً — ولكن لا يقل عن تسعين ألفاً — دائرة انتخابية مستقلة ، وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يتعلق بتحديد عدد الأعضاء التي لها حق انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية .

---

ملحة ٧٧. — يشترط في عضو مجلس الشيوخ ، زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب ، أن يكون بالغا من السن أربعين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

١١٣١ ... .. يكون عمر العضو في مجلس الشيوخ أربعين سنة على الأقل ، وتكون مدة العضوية عشرين سنين

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١١٣١ ... .. شرط إحسان القراءة والكتابة فيمن ينتخب أو يعين في مجلس الشيوخ

( لجنة الدستور — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١١٣١ ... .. يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون بالغا من السن ٤٠ سنة على الأقل

( لجنة الدستور — ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

لا يوجب الدستور ولا قانون الانتخاب ( الصادر في سنة ١٩٢٣ ) أن يكون العضو عارفا بالقراءة والكتابة ،

١١٣٢ ... .. وعلى ذلك يصح انتخاب الأعمى عضواً بالمجلس

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٣٤٧ — مجلس الشيوخ — ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ )

مادة ٧٨ — يشترط في عضو مجلس الشيوخ، متجاً أو معيماً، أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

(أولاً) الوزراء، الممثلين السياسيين، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشاري محكمة الاستئناف أو أية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها، النواب العموميين، قضاة المحامين، موظفي الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً — سواء في ذلك الحاليون والسابقون.

(ثانياً) كبار العلماء والرؤساء الروحيين، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً مصرياً في العام، من لا يقل دخلهم السنوي عن ألف وخمسة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة. وذلك كله مع مراعاة عدم الجمع بين الوظائف التي نص الدستور أو قانون الانتخاب على عدم جواز الجمع بينها.

وتحدد الضريبة والدخل السنوي فيما يختص بمديرية أسوان بقانون الانتخاب.

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

يختار الأعضاء المينون بمجلس الشيوخ وللتخون له من الطبقات الآتية : الأمراء، الوزراء، رؤساء مجلس النواب، كبار العلماء والرؤساء الروحيين، وكلاء الوزارات، رؤساء محكمة الاستئناف، النواب العموميين، مستشارو الاستئناف، قضاة المحامين، قضاة المهن الحرة الأخرى الذين يصدر قانون بتحويلهم هذا الحق، رؤساء المصالح العامة الذين شغلوا تلك المراكز خمس سنين على الأقل، كبار الضباط من رتبة لواء فصاعداً، النواب الذين قضوا مدتين في النيابة، كبار الملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنياً في العام، كبار التجار وكبار رجال الصناعة وكبار أصحاب المهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوي عن ألف جنيه ... .. (لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ و ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢)

١١٣٣ ... ..  
١١٣٦ ... .. اشتراط النصاب المالي في عضو البرلمان  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ )

١١٣٨ ... .. الإصرار على إعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال في خمس السنين الأولى ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ )

١١٣٩ ... .. النصاب المالي اللازم متوفرة في عضو البرلمان  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ )

١١٣٩ ... .. المدول عن اشتراط نصاب مالي في عضو البرلمان  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ و ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

١١٤٠ ... .. الطبقات التي ينتخب أو يعين منها أعضاء مجلس الشيوخ ... ..  
( لجنة الدستور — ١٢ يونيو و ٣٠ سبتمبر وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

لا مانع من الجمع بين العضوية ووظيفة المأمور الدينية ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٣٥٥ — مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٢٤ )

لا يتحتم أن يكون دخل الشغلين بالهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من عملهم في تلك الهن فقط ، بل يسوغ أن يضم إلى ما يدخل إليهم من اشتغالهم بالهن المذكورة ما عساه أن يصل إلى أيديهم من إيرادات أملاك أو عقارات أو موارث أخرى ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٣٩٨ — مجلس الشيوخ — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ )

للقصود بلفظ « كبار العلماء » كبارهم إطلاقاً ، لا « هيئة كبار العلماء » المكورة من ثلاثين عضواً ، لأن حصر عضوية مجلس الشيوخ فيها عند الانتخاب أو التعيين بعد حرمانا لمن عدا أعضائها من كبار العلماء الذين يكونون أهلاً لعضوية المجلس ولم يدخلوا ضمن تلك الهيئة . ومن القواعد المقررة ألا يكون الحرمان إلا بنص صريح .  
كبار العلماء هم الحائزون لجميع الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ ؛ وأول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درس في الأزهر مدة أقلها عشر سنوات ، وثانيه أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون ، وثالثه أن يكون معروفاً بالورع والتقوى .  
لا يعتبر العضو العالم مستوفياً لهذه الشروط إذا لم يكن قد استوفها حين انتخابه أو تعيينه ، لأن الشيء الذي يقع باطلاً لفقد شرط من شروط صحته لا يتقلب صحيحاً عند استيفاء ذلك الشرط ، لأن الباطل لا تلغيه إجازة ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٤٠١ — مجلس الشيوخ — ٢ و ٧ و ٩ و ١٤ و ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ )

يمكن تعيين الموظف عضواً بالمجلس أو انتخابه فيه إذا كان يشغل وظيفة مدير بإحدى الدريبات من الدرجتين الأولى أو الثانية ، أو وظيفة محافظ بمحافظات مصر أو الإسكندرية أو القنال ، لأن القصود بموظفي الحكومة في هذه المادة هم الذين يشغلون وظائف تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعداً ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٤٧٥ — مجلس الشيوخ — ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ )

يجب أن يكون الإرادة المنصوص عليه في المادة دخلاً لعمل مالي أو تجاري أو صناعي ، أو دخلاً لهمة من الهن الحرة . فإذا كان شخص يملك عشرين فدناً فقط تغل ربحاً يربو على ألف وخمسمائة جنيهه ، فلا يعتبر هذا الإرادة حقيقة لشرط المستور ما دامت الضريبة تغل عن مائة وخمسين جنيهاً .  
إذا اعترف العضو أولاً بأنه لا يشغل التجارة ، أو كانت وظيفته تمنع اشتغاله بالتجارة ، فلا يقبل بعد ذلك ادعاءه بأنه يرجع إرادته القانوني من عمل تجاري ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٤٧٨ — مجلس الشيوخ — ١٢ يولي سنة ١٩٢٧ )

لا يشترط التصاب المالي في عضو الشيوخ إذا كان قضى مدتين في النيابة بمجلس النواب ، أي فصلين تشريعيين بصرف النظر عن مدهما سواء بلغت عشر سنين أو أقل ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٥٠٧ — مجلس الشيوخ — ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٨ )

١١٤٧ ... ... ... ... ...  
المقصود من مدنى النيابة أن يكون العضو أمضى فصلين تشريعيين مهما تكن مدتهما ...  
( مجلس الشيوخ — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ )

١١٤٨ ... ... ... ... ...  
اعتبار ضريبتى الحفر ومجلس الديرة ضمن مشمولات كلمة « ضريبة » البالغة مائة وخمسين جنيهاً ...  
( مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )

١١٥٠ ... ... ... ... ...  
من هو مدير العموم ؟ ...  
( مذكرة لحضرة صاحب العادة عبد المجيد بدوى باشا رئيس لجنة فضايا الحكومة — ١٧ فبراير سنة ١٩٤٠ )

## مادة ٧٩ — مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين .

ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات . ومن انتهت مدته من الأعضاء يجوز إعادة انتخابه أو تعيينه .

رقم صفحة

مجموعة

التطبيقات

١١٥٢ ... .. . ومدة العضوية عشر سنين ( لجنة وضع اللبائى العامة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ )

لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار : يتجدد تجديدًا نصفًا مرة كل خمس سنوات ؛ ويكون التجديد في أول مرة بطريق الاقتراع للمعينين والمنتخبين ... .. .  
( لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

مدة العضوية في مجلس الشيوخ عشر سنين ، ويتجدد اختيار نصف الشيوخ المعينين ونصف المنتخبين كل خمس سنوات ، ويجوز إعادة اختيار من انتهت مدته من الأعضاء ... .. .  
( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

استقلال المجلس وحده بتقرير الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة وعدم الاحتياج لصدور قانون بذلك .  
قرار المجلس اعتبار الأعضاء للنتخبين كتلة واحدة وإخراج نصفهم بطريق القرعة .  
واعتبار جميع الدوائر الانتخابية في القطر المصرى كتلة واحدة ، وتعمل القرعة عنها جميعها دفعة واحدة بأسماء المنتخبين .

واعتبار الدوائر الجديدة وحدة أخرى قائمة بذاتها تجرى القرعة على نصفها فتنتهى عضوية ممثليها في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ويبقى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨ .  
أما الأعضاء المعينون فيجربى الاقتراع على إخراج نصف عددهم الحالى . وأما الأعضاء المجدد فتجربى القرعة بينهم إثر تعيينهم لتعيين النصف الذى تنتهى مدة نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ومن يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ... .. .  
( مجلس الشيوخ — ١٨ يونيه ١٩٢٨ و ١٩ فبراير ١٢ مارس سنة ١٩٣٠ )

١١٩٥ ... .. . مذكرة لحضرة صاحب العزة جيب المصرى بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ عن تجديد المجلس  
( ٢٣ مايو سنة ١٩٢٨ )

١٢٠٤ ... .. . مذكرة لحضرة الأستاذ عبد السلام محمود مدير إدارة المراقبة بمجلس الشيوخ عن تجديد اختيار نصف الشيوخ  
( ٩ يونيه سنة ١٩٢٨ )

مادة ٨٠ — رئيس مجلس الشيوخ يعينه الملك ، ويتنخب المجلس وكيلين . ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ، ويجوز إعادة انتخابهم .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك ، لينتخب من بينهم رئيساً للمجلس ؛ ويعين للمجلس من بين أعضائه وكيلان بطريق الانتخاب ... .. ( لجنة وضع البادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الملك ، لينتخب منهم رئيساً للمجلس ؛ ويعين لهذا المجلس وكيلان بطريق الانتخاب ، على أن يكون انتخاب الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ويجوز تجديد انتخابهم ... .. ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

اقترح انتخاب سكرتيرين ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٧ بصيغة ١٢٤٥ — لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

رفض أن يكون تعيين رئيس مجلس الشيوخ بالانتخاب أسوة بمجلس النواب ... .. ( لجنة الدستور — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

يرشح مجلس الشيوخ ثلاثة من أعضائه لرئاسة المجلس تعرض أسماؤهم على الملك ليعين أحدهم . ويتنخب المجلس وكيلين ويكون تعيين الرئيس والوكيلين لمدة سنتين ، ويجوز إعادة انتخابهم ... .. ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

للتعارف في الاصطلاحات البرلمانية أن التعبير عن اللدة بسنة ، أو بدور انعقاد ، يقصد به سنة برلمانية تتناول دور الانعقاد العادي ، والفترة بين هذا الدور وبين الدور العادي الذي يليه .

استمرار هيئة المكتب في تأدية وظيفته إلى أن يتخذ المجلس في دوره التالي ويتنخب مكتباً جديداً ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٢ )

هل يجب أن يكون رئيس المجلس بعيداً عن الانتماء إلى حزب معين ، أم يكفي أن يكون في رياسته متجرداً عن الحزبية ؟ ( مجلس الشيوخ — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ )

هل مدة رئيس المجلس سنتان زمنيتان ، أم دورتان برلمانيتان ؟ ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٩ )

جدول يبين مدد رئاسة رؤساء المجلس من سنة ١٩٢٤ ... ..

جدول يبين مدد وكالة وكلاء المجلس من سنة ١٩٢٤ ، وللرات التي انتخبوا فيها ... ..

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

١٢٢٢ ... إذا حل مجلس النواب توقف جلسات مجلس الشيوخ ...

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

حصة أعضاء مجلس الشيوخ لا تنحل عنهم في وقت من الأوقات ، طبقاً لحكم الدستور الذي لا يميز حل مجلس الشيوخ . والأمر للسلك رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ لا يبدو أنه أقر الأمور في ضابطها ، وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة الشيوخ لوظيفتهم .

١٢٢٢ ... صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التعطيل ...

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٨ بصفحة ٤٢٥ — مجلس الشيوخ — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ )

١٢٢٢ ... حل مجلس النواب ، ووقف جلسات مجلس الشيوخ ...

## الفرع الثاني - مجلس النواب

مادة ٨٢ — يؤلف مجلس النواب من أعضاء منتخبين بالاقتراع العام على مقتضى أحكام قانون الانتخاب .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

١٢٢٣ ... .. ويكون كله منتخباً  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

١٢٢٣ ... .. يكون الانتخاب من درجتين  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ ) .

١٢٢٣ ... .. يجب ترشيح من يتقدم للانتخاب لعضوية مجلس النواب بطريق التزكية ، ويترك للجنة الانتخاب تعيين عدد المندوبين .  
( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٢٤ ... .. تكون الهيئة التي يؤلف منها المجلس الأول منتخبة ، وتسمى مجلس النواب  
( لجنة الدستور — ٤ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٢٥ ... .. يكون الانتخاب لمجلس النواب بدرجتين  
( لجنة الدستور — ٤ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٢٦ ... .. لا يجوز أن يكون رئيس مراجعة حسابات الدولة عضواً في مجلس النواب  
( تراجع للمناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٦ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

مادة ٨٣ — كل مديرية أو محافظة يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً فأكثر تنتخب نائباً واحداً لكل ستين ألفاً أو كسر من هذا الرقم لا يقل عن ثلاثين ألفاً. وكل مديرية أو محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً تنتخب نائباً. وكل محافظة لا يبلغ عدد أهاليها ثلاثين ألفاً يكون لها نائب مالم يلحقها قانون الانتخاب بمحافظة أخرى أو بمديرية.

رقم صفحة  
مجموعة  
الصلب

١٢٢٧ ... .. يكون الانتخاب فردياً ، ويتنخب نائب واحد عن كل خمسة وسبعين ألفاً من السكان ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٥ بصفحة ١١٢٥ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ و ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )

١٢٢٧ ... .. لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها ، ولا يجوز للمرشح أن يرشح في أكثر من دائرة واحدة ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٥ بصفحة ١١٢٥ — لجنة الدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )

١٢٢٧ ... .. لا يجوز للمرشح أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٢ )

١٢٢٧ ... .. ينتخب النائب عن كل ٧٥ ألفاً من السكان ... ..  
( لجنة الدستور — ٧ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٣٠ ... .. يكون الانتخاب فردياً عن كل دائرة ، ولا يكونى بالقائمة ... ..  
( لجنة الدستور — ٧ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٣٢ ... .. لا يجوز الترشيح إلا في المديرية أو المحافظة التي يكون اسم المرشح مقيداً فيها ... ..  
( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٣٣ ... .. يكون لكل ستين ألفاً من السكان نائب في المجلس ... ..  
( لجنة الدستور — ١٨ أغسطس و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

ملءة — ٨٤ تعتبر دائرة انتخابية كل مديرية أو محافظة لها حق انتخاب نائب؛ وكذلك كل قسم من مجموعة أو محافظة له هذا الحق.

وتحدد الدوائر الانتخابية بقانون يكفل، بقدر الامكان، مساواة الدوائر في المديرات والمحافظة التي لها حق انتخاب أكثر من نائب. وللقانون، مع ذلك، أن يعتبر عواصم للمديرات التي لا يبلغ عدد أهلها ستين ألفاً ولا يقل عن ثلاثين ألفاً دائرة انتخابية مستقلة. وفي هذه الحالة تعتبر جهات المديرية الأخرى كأنها مديرية مستقلة فيما يختص بتحديد عدد الأعضاء الجائز انتخابهم وتحديد الدوائر الانتخابية.

رقم  
مجموعة  
التعليقات

لا يجوز للمرشح أن يرشح للانتخاب في أكثر من دائرة واحدة ... ..  
( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٣٥ ... ..  
( لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

مادة ٨٥ — يشترط في النائب ، زيادة على الشروط المقررة في قانون الانتخاب ، أن يكون بالغاً من السن ثلاثين سنة على الأقل بحساب التقويم الميلادي .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

تكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل .

يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة .

اشتراط نصاب مالي ، مع إعفاء المحاصلين على شهادة عالية مفعى عليها خمس سنين من هذا الشرط ... .. ١٢٣٧  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

اشتراط النصاب المالي في عضو البرلمان .

الإصرار على إعفاء حملة الشهادات العالية من شرط المال في خمس السنين الأولى .

النصاب للمالي اللازم توافره في عضو البرلمان .

المدول عن اشتراط نصاب مالي في عضو البرلمان ... .. ١٢٣٧  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٨ بصفحة ١١٣٦ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٥ مايو سنة ١٩٢٢ )

اشتراط أن تكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل ، وأن يحسن القراءة والكتابة ... .. ١٢٣٨  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٨ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

اشتراط بلوغ النائب سن الثلاثين يجب توفره يوم أدائه مهامه النيابية ، أي يوم حلف الميمين الدستورية ، لا في

آخر يوم من أيام الترشيح ، ولا يوم إجراء الانتخاب ... .. ١٢٣٩  
( مجلس النواب — ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

١٢٤٢ ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ٤ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

١٢٤٢ ... ..  
مجلس النواب الذين تنتهي مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه ، وكذلك نصف أعضاء  
مجلس الشيوخ الذي تنتهي مدة نيابتهم . والمجلس الجديد يكون هو صاحب النيابة القانونية بمجرد انتخابه  
( لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٨٧ — ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً في أول كل دور انعقاد عادي . ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز إعادة انتخابهم .

رقم  
مجموعة  
الصفحات

١٢٤٤ ... ينتخب مجلس النواب في ابتداء نيابته رئيساً له ووكيلين من بين أعضائه ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٤٥ ... اقتراح بانتخاب سكرتيرين من أعضاء المجلس سنوياً وفي أول كل دور عادي ...  
( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٤٥ ... ينتخب مجلس النواب رئيساً ووكيلين سنوياً ، وفي أول كل دور انعقاد عادي ؛ ورئيس المجلس ووكيلاه يجوز إعادة انتخابهم ...  
( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

١٢٤٥ ... قرار المجلس انتخاب رئيس دائم دون انتظار الفصل في حجة نيابة الأعضاء ...  
( مجلس النواب — ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ )

١٢٤٦ ... رئاسة السن ، الرئاسة المؤقتة ، الرئاسة النهائية ...  
( مجلس النواب — ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

١٢٤٨

إذا حلّ مجلس النواب لسبب ما ، فلا يجوز حلّ المجلس الجديد لنفس السبب الذي حلّ من أجله المجلس الأول .

( لجنة وضع البادئ العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ٨ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٨٩ — الأمر الصادر بمحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتقام الانتخاب .

رقم صفحة  
مجموعة  
التطبيقات

يحدد في أمر الحل ميعاد لإجراء الانتخاب للمجلس الجديد ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢ )

يجب أن تم الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وأن ينقذ المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتقام الانتخاب ... ..  
( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )

الأمر الصادر بمحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد في العشرة الأيام التالية لتقام الانتخاب ... ..  
( لجنة الدستور — أول و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## الفرع الثالث - أحكام عامة للجلسين

مادة ٩٠ - مركز البرلمان بمدينة القاهرة . على أنه يجوز ، عند الضرورة ، جعل مركزه في جهة أخرى بقانون . واجتماعه في غير المكان المعين له غير مشروع وباطل بحكم القانون .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

مركز البرلمان بمدينة القاهرة ... ..  
( لجنة وضع البادئ العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

مركز البرلمان بمدينة القاهرة ، ومكانه فيها يعينه القانون ، واجتماعه في غير هذا المكان باطل ... ..  
( لجنة الدستور - أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٩١ - عضو البرلمان ينوب عن الأمة كلها ؛ ولا يجوز لناخيه ولا للسلطة التي تعينه توكيله بأمر على سبيل الإلزام .

---

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

كل عضو من أعضاء البرلمان يعتبر نائباً عن مجموع الأمة ، ولا يجوز تحميله بأى توكيل على سبيل الأمر والإلزام ،  
سواء من قبل منتخبه أو من قبل السلطة التي تعينه ... ..  
١٢٥٣ ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور - ١٣ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٩٢ — لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ ومجلس النواب . ولها عدا ذلك يحدد قانون الانتخاب  
أحوال عدم الجمع الأخرى .

رقم صفحة

بمجموعة

التعليقات

١٢٥٤ ... لا يجوز لأحد أن يكون عضواً في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ في آن واحد ... ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

١٢٥٤ ... لا يجوز الجمع بين وظيفة الوزارة وعضوية مجلس الشيوخ بطريق التصيين ... ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشيوخ أو مجلس النواب وبين أية وظيفة حكومية ذات مرتب ، ماعدا وظيفة الوزارة . على أن هذا الاستثناء لا يكون فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ المعيّنين ... ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

١٢٥٥ ... عدم جواز الجمع بين عضوية المجلسين ... ( لجنة الدستور — ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

عدم جواز الجمع بين النيابة ووظيفة حكومية أو العمدية أو عضوية مجلس الدبرية إلا للناصب السياسية والتدريس في المدارس العليا ... ( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس وأول ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

١٢٥٦ ... اختصاص المجلس بالنظر في صحة نيابة أعضائه قاصر على الأعضاء المطلعون فيهم ... ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصفحة ١٣٣٣ — مجلس الشيوخ — ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ )

تبدأ مدة ثمانية الأيام للاختيار بين عضوية المجلسين ، أو بين عضوية أحد المجلسين وإحدى الوظائف العامة ، من تاريخ قرار المجلس عدم النظر في انتخاب من لم يطمئن في انتخابهم ، أو من تاريخ رفض الطعن فيمن طعن في انتخابهم ... ( مجلس الشيوخ — ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ )

١٢٦١ ... جواز الجمع بين عضوية المجلس ووظيفة الأزهر والمعاهد الدينية ... ( مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٢٤ )

لا يجمع بين عضوية أى المجلسين وتولى الوظائف العامة بأنواعها . والمقصود بالوظائف العامة كل وظيفة يتناول صاحبها مرتبه من الأموال العمومية . ويدخل في ذلك كل مستخدم وموظف مجالس الدبريات والمجالس البلدية ، وكل موظفي وزارة الأوقاف ومستخدميها ، وكذلك المعد . ويستثنى الوزراء من حكم عدم الجمع . وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس الدبريات والمجالس البلدية والمحلية .

الأعضاء الحاليون في هذه الهيئات الذين يكونون في الوقت عينه أعضاء بالمجلس يصح لهم الجمع حتى تنتهي مدتهم

١٢٦٢ ... في هذه الهيئات ... ( مجلس النواب — ٨ و ٧ يولي سنة ١٩٢٤ )

- ١٢٧١ ... من انتخب عضواً في البرلمان بموجب قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ حتى الجمع بين عضويته وعضوية مجلس الدريبات أو المجالس البلدية ، لأن قانون الانتخاب المعدل والقاضي بعدم جواز الجمع لم يقض بإسريته على الماضي ... ( مجلس الشيوخ — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٨ )
- ١٢٧٣ ... عرض أحد الأعضاء نذب الوزارة إياه في إحدى اللجان الحكومية على المجلس ، ومواقفته على هذا الانتداب ... ( مجلس الشيوخ — ١٧ مارس سنة ١٩٣٠ )
- ١٢٧٤ ... تكون وظيفة رئيس ديوان المراقبة من الوظائف التي لا يصح الجمع بينها وبين عضوية البرلمان ... ( تراجع اللجنة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٦ — مجلس النواب — ١٧ و ١٩ مارس و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )
- ١٢٧٤ ... تعيين وكلاء برلمانيين يجمعون بين النيابة في أحد المجالس ووظيفة عامة في الدولة ، ويكون لهم في المجلسين ما للوزراء من الحقوق والواجبات ... ( مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٣٦ )
- ١٢٧٦ ... لا يجوز للأعضاء أن يقبلوا بدون إذن من المجلس العضوية في أية هيئة ينط بها عمل ماله أن يعرض على المجلس . الموافقة التي تصدر من المجلس في هذا الشأن لا تربطه بشيء ... ( مجلس الشيوخ — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ )
- ١٢٧٨ ... تبليغ المجلس قرار وزارة الداخلية تشكيل لجنة لوضع مشروع قانون لعمد ومشايخ البلاد والعرب ، بدون مناقشة في الأشخاص المختارين من بين أعضاء المجلس ، ولا أخذ موافقة منه على اختيارهم ... ( مجلس الشيوخ — ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ )
- ١٢٨١ ... للأعضاء الذين يجمعون بين عضوية المجلسين الحق في مباشرة سلطتهم في كلا المجلسين حتى تنتهي مدة الثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٥٩ من قانون الانتخاب ... ( مجلس الشيوخ — ٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ )
- ١٢٩٠ ... ثمانية الأيام المنصوص عليها في المادة ٦١ من قانون الانتخاب تبدأ بالنسبة للأعضاء المنتخبين من يوم صدور الرسوم للملك بالتعيين ، وبالنسبة للأعضاء المنتخبين غير المعلنين في انتخابهم تبدأ بانتهاء الحصة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب . أما إذا طعن في أحدهم فتبدأ الثمانية الأيام من يوم الفصل في صحة نيابة العضو ... ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )
- ١٢٩٤ ... لا يجوز لموظف انتخب عضواً بمجلس الشيوخ أو عين عضواً فيه أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية ، وإنما يأخذ أكبر المرتبين حتى يفصل في صحة نيابته وتنتهي مدة الاختيار . وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتباً من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن يجمعوا بين المكافأة والمرتب ، بل لهم أن يختاروا أحدهما ... ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )

- جواز جمع العضو بين عضوية المجلس وعضوية لجنة السودان الدائمة بمواقفة المجلس ، على ألا تضع هذه اللجنة أى  
مشروع قانون ... .. ( مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )
- ١٢٩٥ ... ..
- لا يجوز الجمع بين وظائف التدريس بجامعة فؤاد الأول وعضوية المجلس ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٠ و ١١ يونيو سنة ١٩٤٠ )
- ١٢٦٩ ... ..

مادة ٩٣ - يجوز تعيين أمراء الأسرة المالكة وبلائها أعضاء بمجلس الشيوخ ، ولا يجوز انتخابهم بأحد المجلسين .

---

رقم صفحة

مجموعة

الصلقات

يجوز تعيين الأمراء أعضاء في مجلس الشيوخ ... .. ١٣٠٩

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢١ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( تراجع الناقصة على هذا في المادة ٧٨ بصفحة ١١٤٠ — لجنة الدستور — ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢ )

مادة ٩٤ — قبل أن يتولى أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يقسمون أن يكونوا عظميين للوطن ولذلك، مطيعين للدستور ولقوانين البلاد، وأن يؤديوا أعمالهم بالذمة والصدق .  
وتكون تادية اليمين في كل مجلس علناً بقاعة جلساته .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

- قبل أن يباشر أعضاء مجلس الشيوخ والنواب عملهم يحلفون اليمين بأن يكونوا عظميين للوطن والملك الدستوري ،  
مطيعين لأحكام الدستور وقوانين البلاد ، وأن يؤديوا وظائفهم بالذمة والصدق ... ١٣١١  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل و١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٣ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- حلف اليمين الدستورية يجوز أن يكون ورئيس الجلسة أكبر الأعضاء سناً ، والجلسة منعقدة في يوم عطلة ... ١٣١١  
( مجلس الشيوخ — ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ )
- للعضو أن يؤدي اليمين الدستورية مصرحاً فيها باسم الجلالة ، كما أن له أن يؤديها من غير هذا التصريح ... ١٣١٢  
( مجلس الشيوخ — ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ )
- هل من المحتم أن تؤدي اليمين الدستورية من اللبر ؟ ... ١٣١٨  
( مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )
- وجوب أن تكون اليمين الدستورية متضمنة القسم « بالله العظيم » ... ١٣١٩  
( مجلس الشيوخ — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ )

مادة ٩٥ - يختص كل مجلس بالفصل في صحة نيابة أعضائه . ولا تعتبر النيابة باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الأصوات .  
ويموز أن يعهد القانون بهذا الاختصاص إلى سلطة أخرى .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

يكون سن النائب ثلاثين سنة على الأقل .

يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة .

اشتراط نصاب مالي ، مع إعفاء الحاصلين على شهادة عالية مضى عليها خمس سنين من هذا الشرط ... ١٣٢٣  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٥ بصفحة ١٢٣٧ - لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

يشترط في النائب أن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة ... ١٣٢٣  
( لجنة الدستور - ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )

شرط إحسان القراءة والكتابة فيمن ينتخب أو يعين في مجلس الشيوخ ... ١٣٢٣  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٧ بصفحة ١١٣١ - لجنة الدستور - ١١ يونيو سنة ١٩٢٢ )

يكون للمجلسين حق الفصل في الطعون التي تقدم ضد أعضائهما ... ١٣٢٣  
( لجنة الدستور - ١٣ يونيو سنة ١٩٢٢ )

نقل شرط إحسان القراءة والكتابة إلى قانون الانتخاب ... ١٣٢٤  
( لجنة الدستور - ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

جواز أن يعهد بالفصل في الطعون إلى سلطة أخرى خلاف المجلسين ، وذلك بمقتضى قانون ... ١٣٢٤  
( لجنة الدستور - ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

المجلس ينظر في صحة نيابة الأعضاء ، وفي خص الطعون ... ١٣٢٤  
( مجلس النواب - ١٧ و ١٨ و ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ )

تحقيق صحة نيابة الأعضاء ، وخص الطعون ... ١٣٣٠  
( مجلس النواب - ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ )

اختصاص المجلس قاصر على النظر في صحة نيابة الأعضاء الطعون فيهم ... ١٣٣٢  
( مجلس الشيوخ - ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ )

للبادئ العامة التي قررتها لجنة خص الطعون ووافق المجلس عليها :

اللجنة غير ملزمة بمراجعة دفتار القيد وقرارات لجان الترشيح إلا عند قيام الشبهة على بطلانها .

من القواعد الصحيحة صحة ما جاء بمحاضر الانتخاب ، وأنه لا يصح التقرير بالتحقيق ، إلا إذا وجدت قرآن قوية على

حصة ما يخالف الثابت بتلك المحاضر . والوقائع التي يظن بها ويتمسك بها ذوو الشأن يجب للأخذ بها أن يطلبوا إثباتها في محاضر الانتخاب عند حصولها .

من شروط أهلية النائب أن يحسن القراءة والكتابة .

يجب أن يكون الظن مصدقاً عليه أمام المحاكم دون غيرها .

ويجب أن يصل الظن لرئاسة المجلس في مدى الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، لأن يكتفى بأن يرسل في خلالها .

إن الترشيح لا يصح إلا بنزكية ثلاثين مندوباً لا يدخل فيهم المرشح .

الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفويًا في حدود القانون يعتبر صوته صحيحاً .

الأصوات الباطلة لا تحسب في تحديد الأغلبية المطلقة . وعندما يكون مجموع الأصوات التي أعطيت فردياً يكفي نصفه مع جبر الكسر ، بمعنى أنه إن كان عدد الأصوات التي أعطيت هو ٣٠١ فيكون لتحقيق الأغلبية أن يحوز العضو ١٥١ صوتاً .  
( مجلس النواب — ٥ أبريل سنة ١٩٢٤ )

لا يوجب الدستور ولا قانون الانتخاب أن يكون العضو عارفاً بالقراءة والكتابة ، وعلى ذلك صح انتخاب الأعي

عضواً بالمجلس ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٨ أبريل سنة ١٩٢٤ )

لا يكون الظن مقبولاً إلا إذا قبله ثلثا أعضاء المصوتين ... ..  
( مجلس النواب — ١٤ أبريل سنة ١٩٢٤ )

قبول الظن لموافقة أكثر من ثلثي الأصوات على قبوله ... ..  
( مجلس النواب — ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٤ )

رفض طلب النائب العمومي إقامة الدعوى على أحد الأعضاء ، بدعوى اتهامه بإرشاء بعض للتدوين الناخبين ، بعد أن قرر المجلس صحة نيابة هذا العضو ، ورأى أن قراره في ذلك حائر لقوة الشيء المحكوم فيه ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١١٠ بصفحة ٢٤٤٢ — مجلس النواب — ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤ )

لا مانع من جواز الجمع بين العضوية ووظيفة المعاهد الدينية ... ..  
( مجلس النواب — أول يولييه سنة ١٩٢٤ )

قرار المجلس جواز الجمع بين العضوية ووظيفة المعاهد الدينية ... ..  
( مجلس النواب — أول يولييه سنة ١٩٢٤ )

للجنة فحص الظنون سلطة تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد المنح في حق من يتخلف من الشهود بعد إعلانه طناً للفرقة الخامسة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ، لأن هذه السلطة نتيجة التفويض في إجراء التحقيق وإعلان الشهود ... ..  
( مجلس النواب — ١٩ يولييه سنة ١٩٢٦ )

١٣٦٥ ... .. قبول استقالة العضو المظنون فيه ، مع استمرار اللجنة في تحقيق الطعن ... ..  
( مجلس النواب — ١٩ و ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦ )

١٣٧٢ ... .. من حق المجلس بحث صحة التشريع أولاً ، وصحة عملية الانتخاب ثانياً ... ..  
( مجلس النواب — ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٦ )

قرار مجلس القرعة ليس حجة في تقرير الجنسية ، لأنه ليس الجهة المختصة في تقرير هذه المسألة ، ووزارة الخارجية هي الجهة التي يجب الرجوع إليها في هذا .

١٣٧٣ ... .. أخذ المجلس في تحديد السن بقرار مجلس القرعة في ذلك ... ..  
( مجلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٢٦ )

عضو المجلس إذا طعن فيه — بعد أن صحت نيابته — يكون هو السكاف بتقديم الدليل على نفي صحة الطعن ، أي أن يسوى بين حالته وحالة تحقيق صحة النيابة عند الانتخاب .

١٣٧٥ ... .. إسقاط صفة النيابة بأغلبية ثلثي الأصوات في حالة قبول الطعن في الأهلية ... ..  
( مجلس النواب — ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

١٣٨١ ... .. ليس للمجلس أن يخطط لجنة خطة تسيير عليها ، إذ أن واجب اللجنة يقضى عليها يبحث الطعن بكل الطرق التي توسلها للحقيقة ... ..  
( مجلس النواب — ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

١٣٨٢ ... .. هل إذا أعيد الطعن في عضو بأسباب سبق للمجلس رفضها ، يرفض ابتداءً من غير تحقيق ، إذا كان الطاعن في الحالة الثانية هو الطاعن نفسه في الحالة الأولى ؟ ... ..  
( مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

١٣٨٤ ... .. أخذ المجلس بحكم القاضي في تحقيق سن العضو المظنون فيه ... ..  
( مجلس النواب — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

١٣٨٩ ... .. لا يقبل تبليغ عن فقد أحد الأعضاء شروط الضوية إلا إذا كان موقعاً عليه من المبلغ وموضحاً به عنوانه ومصدقاً على إضائه أمام المحاكم ... ..  
( مجلس النواب — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

لا يقبل الطعن بوقائع لم تؤثر في حرية للتخيين ، أما مخالفة قانون الانتخاب فلا تؤدي حتماً إلى إبطال الانتخاب مادامت لم تؤثر في حرية هؤلاء للتخيين .

١٣٩٥ ... .. ما دام الطاعن لم يبين طريقة معينة لإثبات ما يدعيه ، فليس للجنة أن تشير عليه باتباع طريقة مخصوصة ، بل الواجب عليه أن يذكر في طعنه أن لديه شهوداً يشيرون صحة الوقائع التي ذكرها ... ..  
( مجلس النواب — ٥ يناير سنة ١٩٢٧ )

لا يتحتم أن يكون دخل الشغلين بالهن الحرة مبلغ ١٥٠٠ جنيه على الأقل من عملهم في تلك الهن فقط ، بل يسوغ أن يضم إلى ما يدخل إليهم من اشتغالهم بالهن المذكورة ما عساه أن يصل إلى أيديهم من إيراد أملاك أو عقارات أو موارد أخرى ... .. ( مجلس الشيوخ — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ )

١٣٩٨

المقصود بلفظ « كبار العلماء » كبارهم إطلاقاً لا « هيئة كبار العلماء » المكونة من ثلاثين عضواً لأن حصر عضوية مجلس الشيوخ فيها عند الانتخاب أو التعيين يعدّ حرماناً لمن عدا أعضائها من كبار العلماء الذين يكونون أهلاً لعضوية المجلس ولم يدخلوا ضمن تلك الهيئة . ومن القواعد المقررة ألا يكون الحرمان إلا بنص صريح .  
كبار العلماء هم الحائزون لجميع الشروط المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ المعدلة بالقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٠ ؛ وأول شرط يشترط لتحقيق وصف كبار العلماء أن يكون العالم قد درس في الأزهر مدة أفلها عشر سنوات ؛ وثانيه أن يكون قد ألف كتاباً في أحد العلوم المذكورة في المادة الرابعة بعد المائة ، وأن يكون قد استحق الجائزة المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين بعد المائة من هذا القانون ؛ وثالثه أن يكون معروفاً بالورع والتقوى .

١٤٠٠

لا يعتبر العضو العالم مستوفياً لهذه الشروط إذا لم يكن قد استوفها حين انتخابه أو تعيينه ، لأن الشيء الذي يقع باطلاً لفقد شرط من شروط صحته لا ينقلب صحيحاً عند استيفاء ذلك الشرط ، ولأن الباطل لا تلغاه إجازة ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢ و ٧ و ٩ و ١٤ و ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ )

١٤٧٤

للعضو المطعون فيه بأنه لا يملك النصاب أن يستقيل قبل نظر المجلس في تقرير لجنة الطعون عنه ، لأن موضوعه لا يتعدى شخصه ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ )

١٤٧٥

يمكن تعيين الموظف عضواً بالمجلس أو انتخابه فيه إذا كان يشغل وظيفة مدير بإحدى المديريات من الدرجتين الأولى أو الثانية أو وظيفة محافظ بمحافظات مصر أو الإسكندرية أو القنال ؛ لأن المقصود بموظفي الحكومة في هذه المادة هم الذين يشغلون وظائف تكون درجتها من درجة مدير عام فصاعداً ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ )

١٤٧٨

يجب أن يكون الإراد المنصوص عليه في المادة دخلاً لعمل مالي أو تجاري أو صناعي أو دخلاً لمنه من الهن الحرة . فإذا كان شخص يملك عشرين فدناً فقط نعل ربحاً ربو على ألف وخمسمائة جنيه ، فلا يعتبر هذا الإراد محققاً لشرط السنسور ما دامت الضريبة تقل عن مائة وخمسين جنهماً .  
إذا اعترف العضو أولاً بأنه لا يشغل بالتجارة ، أو كانت وظيفته تمنع اشتغاله بالتجارة ، فلا يقبل بعد ذلك ادعاؤه بأنه يرجع إرادته القانوني من عمل تجاري ... .. ( مجلس الشيوخ — ١١ و ١٢ يولييه سنة ١٩٢٧ )

١٥٨٨

التزوير من موانع الانتخاب أبداً ، وحكم المنع فيه يسرى على من ارتكبه ، ولو كان قبل تاريخ صدور قانون الانتخاب .  
يكفي في قبول الطعن — إذا كان خاصاً « بالأهلية » — أن يكون صادراً من المجلس بأغلبية المطلقة . أما إذا كان خاصاً بإجراءات الانتخاب ، فلا يكون قبول الطعن إلا بأغلبية ثلثي الأصوات ، ورفضه في الحالين يكون بالأغلبية المطلقة .  
( مجلس النواب — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )

العضو الذي ملن فيه بأنه لا يملك التصاب المالي ، ويثبت للجنة الطعون أنه انتخب مرتين لمجلس النواب ، وقضى فيه فصلين تشريعيين كاملين — معها كانت مدة كل فصل منهما — فإن هذا يجعله أهلاً للعضوية في مجلس الشيوخ ...  
( مجلس الشيوخ — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٨ )

١٥٠٧

الشخص الذي يعرف القراءة والكتابة ويعطى صوته شفويًا في حدود القانون يعتبر صوته صحيحًا .

للجنة الطعون سلطة الأمر بإجراء التحقيق وإعلان الشهود طبقاً للمادة ٦٨ من قانون الانتخاب الصادر في

١٥١٠

سنة ١٩٢٤ ... ..  
( مجلس النواب — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ )

إذا تقدم في الدائرة الواحدة مرشحان فقط ، وبعد مضي عشرة أيام الترشيح تنالز أحدهما ، وجب حينئذ اعتبار

١٥٢٦

المرشح الآخر ناجحاً بالترشيح ... ..  
( مجلس النواب — ٢٢ يناير سنة ١٩٣٠ )

طلب المرشح نقل ترشيحه من دائرة إلى أخرى ليس إلا عدولاً عن الترشيح في الأولى ، يتحتم معه أن يدفع تأمناً جديداً للدائرة الثانية مصحوباً بطلب كتابي خاص بهذا الترشيح الثاني . وتأمينه في الدائرة الأولى يطبق عليه حكم للمادة ٣١ من قانون الانتخاب .

في حالة عدم توفر الركنين السابقين عند نقل الترشيح للدائرة الثانية يعتبر المرشح السابق فيها — إذا كان وحيداً —

١٥٣١

ناجحاً بالترشيح غير مزاحم من أحد ... ..  
( مجلس النواب — ٢٣ يناير سنة ١٩٣٠ )

لا يعتبر قاضي محكمة الحظ موظفاً بالمعنى الذي قصده قانون الانتخاب ، وبناء على ذلك فلا حرج عليه في ترشيح نفسه

١٥٣٨

بدائرة عمله ... ..  
( مجلس النواب — ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ )

إذا قدم العضو الطعون في بلوغه السن القانونية طلباً للتبابة بتصحيح تاريخ ميلاده ، وهي قامت بالإجراءات الواجب اتباعها في مثل هذه الحالة ، ثم قدمت تحقيقاتها للقاضي المختص بقضى في مواجهتها بصفتها ممثلة للصالح العام بتصحيح تاريخ ميلاد العضو — فما قضى به يكون حكماً ، لصدوره في مواجهة خصم هو التبابة العمومية .

حكم القاضي في هذه الحالة له قوته في تعيين حقيقة ميلاد الطعون في صحة انتخابه ، لصدوره من سلطة مختصة بإصداره .

شهادة الميلاد لا تعتبر حجة على صحة ما ورد بها ، لأن الموظف المختص يثبت فيها الوقائع التي تبلغ إليه دون أن يتحرى

١٥٤٤

صحتها . فهي تعتبر رسمية فيما يتعلق بمحصل التبليغ ، ولا يمكن اعتبارها رسمية بالنسبة لصحة الوقائع الثانية بها ... ..  
( مجلس النواب — ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠ )

لا تستطيع لجنة الطعون النظر إلا فيما ورد في الطعن نفسه ، لأن هناك إجراءات خاصة بالطعون يجب توفرها

لتقديمها بطريقة خاصة ، وفي مدة معينة .

هل للمجلس أن يرجح رأى رئيس لجنة الغرز الذي انصرف بإعلان صحة بعض الأصوات دون سائر أعضاء لجنه ،

١٥٥٢

مخالفاً في ذلك نص المادة ٥٦ من قانون الانتخاب ؟ ... ..  
( مجلس النواب — ٢٤ مارس سنة ١٩٣٠ )

إذا قبل المجلس استقالة العضو للطمون فيه — ولما يفصل في طعنه الذي بنى على أسباب لا تأثير لها على النظام العام —

١٥٥٩ ... .. ( مجلس الشيوخ — ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ )

لا يشترط أن يكون دفع الضريبة في البائرة التي ينتخب عنها .

عدم جواز الجمع بين المجلسين يكون بعد انقضاء ثمانية الأيام التي لكل عضو حق اختيار أحد المجلسين فيها ، وتبتدى

١٥٦٠ ... .. هذه للدة من تاريخ الفصل في صحة نيابته ( مجلس الشيوخ — ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ )

١٥٦٢ هل يجب أن يفصل المجلس في صحة نيابة الأعضاء من تلقاء نفسه دون انتظار تقديم طعن من أحد خارج المجلس ؟  
( مجلس الشيوخ — ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠ )

١٥٦٣ المقصود من مدنى النيابة ( للنصوص عليهما في المادة ٧٨ ) أن يكون العضو أمضى فصلين تشريعيين مهما قصرت مدتهما .  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٨ بصفحة ١١٤٧ — مجلس الشيوخ — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٦ )

١٥٦٣ اعتبار ضريبتى الحفر ومجلس للدورية ضمن مشمولات كلمة « ضريبة » البالغة مائة وخمسين جنياً ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٧٨ بصفحة ١١٤٨ — مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )

إذا وجد في جمعية الانتخاب — عند الساعة الخامسة مساء — منتخبون لم يعطوا أصواتهم ، فقامت لجنة الانتخاب بإجراءات تقوم مقام تحرير كشف محصر أصواتهم ( كحجز للتخزين في غرف معينة وإغلاق أبوابها عليهم ) واستوقت من أن غيرهم لم يدخل جمعية الانتخاب ، فإن هذه الإجراءات تقوم مقام كشف المحصر للنصوص عليه في قانون الانتخاب ، وتكون عملية الانتخاب حينئذ صحيحة ... ..

١٥٦٤ ( مجلس النواب — ٢٠ يولي ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

بما أن القضاء السلطة — بمقتضى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ — في تعيين حقيقة تاريخ الميلاد ، لذلك جرى العمل

١٥٧٢ بمجلس الشيوخ والنواب على الأخذ بمثل هذه الأوامر القضائية في الطمون الخاصة بمحققة سن الأعضاء ... ..  
( مجلس النواب — ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

لجنة الطمون أن ترى أن لا عمل لإجراء تحقيق جديد في إحسان العضو القراءة والكتابة ، إذا كانت لجنة سابقة

١٥٧٣ قد تحققت من إحسانه لها ... .. ( مجلس النواب — ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )

إذا فرض أن أشخاصاً لاحق لهم في الانتخاب ، أو لا وجود لهم ، ومع ذلك نسب لهم أنهم اشتركوا في عملية

١٥٧٥ الانتخاب ، فإن هذه العملية لا تكون باطلة مادام استبعاد أصواتهم لا يؤثر في نتيجة الانتخاب ... ..  
( مجلس النواب — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )

عدم تمثيل المرشح في إحدى لجان الانتخاب لا يستتر سبباً لإبطال عملية انتخابها .

ليس لرئيس لجنة الانتخاب أن يقبل شخصاً قدمه أحد المرشحين ضمن الحصة الذين ينتخبون من مثله في اللجنة ، إذا ثبت لديه أن هذا الشخص عكوم عليه بالأشغال الشاقة ، وإن كان يعمل في يده بطاقة الانتخاب ، ولو ترتب على إخراجه عدم وجود من يمثل هذا المرشح في لجنة الانتخاب .

إذا أعيد تقرير اللجنة إليها ، فنافست في تقريرها الثاني تقريرها الأول ، فإن ذلك التناقض لا يمنع المجلس من النظر في التقرير الثاني ، وإن كان التقرير الأول غير موجود بين يديه ساعة النظر والفصل في الطعن ... .. ( مجلس النواب — ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣٦ و ٢٧ يولية سنة ١٩٣٧ )

١٥٧٧

إذا طعن في العضو بأنه لا يملك النصاب المالي ، وتحققت اللجنة من أنه يملكه ، فللمجلس الحق في أن يفصل في صحة نيابته في غيبته ، ولو طلب المظنون فيه التأجيل حتى يحضر ... .. ( مجلس النواب — ٢٧ يولية سنة ١٩٣٧ )

١٥٩٤

الأصوات الباطلة لا تحسب في نتيجة عملية الانتخاب .

لمجلس النواب السلطة في إعلان نتيجة انتخاب مرشح ، إذا أخطأت فيها لجنة الفرز .

يزول اختصاص لجنة الفرز بإعلانها نتيجة الانتخاب ، فلا حق لها بعد ذلك في إعلان نتيجة تحالف الأولى ؟ ولو كان هذا في جلسة الفرز نفسها وقبل إقفالها محضرها .

تحسب مدة الحصة عشر يوماً التي يجوز فيها تقديم الطعن من يوم إعلان المجلس انتخاب المرشح الذي أخطأت لجنة الفرز في إعلان نتيجة انتخابه .

١٥٩٧

يجوز لمرشح لم تعلن عضويته أن يتقدم للمجلس طالباً إعلان نيابته ... .. ( مجلس النواب — ٢٣ مايو و ٢٢ يونيه سنة ١٩٣٨ )

هل يجوز لأحد المجلسين التعريض أو الطعن في انتخابات المجلس الآخر ؟

يحرم الكلام إذا كان تعرضاً لاختصاص المجلس الثاني في الفصل في صحة نيابة أعضائه ، أي عدم جوازه فيما عدا ... .. ( مجلس النواب — ٢٤ و ٢٥ مايو وأول و ٦ و ٧ يونيه سنة ١٩٣٨ )

١٦٠٧

الأصوات التي أعطيت شفافاً في الانتخابات العامة ولم يوقع رئيس اللجنة على أوراقها تعتبر صحيحة ... .. ( مجلس النواب — ٢٤ و ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ )

١٦٥٢

شهادة الميلاد مستند رسمي في إثبات سن العضو ، إلا إذا طعن العضو في صحتها أمام القضاء .

إرجاء الفصل في صحة نيابة العضو المظنون في بلوغه سن النيابة إلى أن يفصل القضاء في مسألة سنه .

جواز التجاء العضو المظنون في بلوغه سن النيابة إلى المحكمة الكلية بدلا من محكمة المحالفات التي نصت عليها

١٦٥٨

لائحة الواليد ... .. ( مجلس النواب — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ )

مركز العمل النصوص عليه في المادة ٢٦ من قانون الانتخاب يجب أن يفسر بأضيق معانيه بالنسبة للموظفين المرشحين الذين تشمل دائرة أعمالهم جهات القطار كله ، كالوزراء ومدري الصالح .

١٦٦٧ لا يقبل طعن في عضو بمحجة أن بعض مندوبيه في لجنة الانتخاب الدائمة يجهلون القراءة والكتابة ... ..  
( مجلس النواب — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ )

١٦٦٩ موانع الأهلية لحق الانتخاب ، الدائمة أو المؤقتة ، والذكورة في المواد الرابعة والخامسة والسادسة من قانون الانتخاب ، هذه الموانع مذكورة على سبيل الحصر ، فلا تجوز الزيادة عليها . ... ..  
( مجلس النواب — ٣٠ مايو سنة ١٩٣٨ )

١٦٧٠ الأصوات الباطلة لا تحسب في تحديد الأغلبية المطلقة ... ..  
( مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٣٨ )

الأصوات الباطلة لا تحسب في عملية الانتخاب .  
إجراء رئيس اللجنة للقرعة بين مندوبي كل مرشح على حدة — دون إجرائها بين مندوبي جميع المرشحين ، حسب نص المادة ٣٥ من قانون الانتخاب — لا يبطل عملية الانتخاب .  
عدم استعانة لجنة الانتخاب برجال الإدارة في تعرف شخصية الناخبين الذين لا يعملون تذكر انتخاب لا يبطل أصواتهم ولا يؤثر في نتيجة العملية ... ..  
( مجلس النواب — ٨ يوبه سنة ١٩٣٨ )

بطلان نتيجة عملية الانتخاب الثانية — إذا كانت تكراراً لانتخاب أول — ضمت فيه الأصوات الباطلة لسائر الأصوات لحساب الأغلبية المطلقة ، وترتب على هذا الضم عدم إعلان فوز من كان يجب إعلان انتخابه .  
لمجلس النواب الذي أبطل هذا الانتخاب الثاني أن يعلن فوز من كان يجب إعلان فوزه في الانتخاب الأول .  
في هذه الحالة تبدأ مدة الحملة عشر يوماً المحددة لتقديم الطعن فيمن أعلن انتخابه ، من يوم إعلان المجلس فوز المرشح في الانتخاب الأول .

١٦٩٠ في مثل هذه الحالة يكون قرار المجلس صحيحاً بالأغلبية المعتادة ... ..  
( مجلس النواب — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٨ )

العضو الذي يعلن فيه بأنه لا يحسن القراءة والكتابة ، فيثبت أنه يحسن القراءة فقط دون الكتابة ، لا يقبل الطعن فيه .  
يشترط لإبطال نيابة العضو بسبب عدم توفر أحد شروط الأهلية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون الانتخاب أن يصدر قرار من المجلس بأغلبية ثلثي الأصوات ، لا بالأغلبية المطلقة ... ..  
( مجلس النواب — ٢٢ و ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٨ )

لا يؤخذ بشهادة الممدة والصراف في إثبات توفر النصاب المالي في العضو .  
يجب التثبت من صحة نصب العضو في التكليف المشترك بينه وبين الغير ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨ و ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ )

- لا يحرم من حق الانتخاب المحكوم عليه من محكمة الجنايات مع إيقاف التنفيذ ، إذا انقضت مدة الإيقاف ، ولم يكن صدر خلالها حكم بإلغاء هذا الإيقاف ، وكان تقدمه للانتخاب بعد فوات تلك المدة ... .. ( مجلس النواب — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) ١٧١٦
- ما يعمل وزير الداخلية بالنسبة لتقسيم الدوائر في حدود اختصاصه لا يصلح أساساً للظعن في عملية الانتخاب ... ( مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) ١٧١٧
- تحسب الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت في انتخاب عضو مجلس النواب ... ( مجلس النواب — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ ) ١٧١٨
- وفاة النائب الذي لم يفصل في حصة نيابته لا تمنع من النظر في صحتها ... ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ) ١٧٢٢
- عدم وجود تذاكر انتخاب مع المنتخبين لا يظعن في حصة الانتخاب ، ما دامت أعضاؤهم مقيدة في جداول الانتخاب ، ومادام التحقق من شخصيتهم كافياً ... ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ) ١٧٢٣
- عدم تمثيل أحد المرشحين في لجان الانتخاب بمندوبيه لا يقضى بطلان الانتخاب ... ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ) ١٧٢٤
- إذا حضر مرشح حزب مع وفد من دائرته لرئيس الحكومة الذي هو رئيس حزبه نغلهم ، فلا يعتبر الخطاب تأثيراً في حرية الانتخاب ، لأن الخطيب رئيس حزب قبل أن يكون رئيس حكومة .  
تقسيم دوائر الانتخاب من اختصاص الإدارة ، والتنظم منه لا يكون أمام لجنة الطعون ، وإنما يكون بالطريقة التي نص عليها قانون الانتخاب .
- تعيين العمدة في فترة الانتخاب برغبة الطعون فيه لا يعتبر تأثيراً في الانتخاب ... ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٣٩ ) ١٧٢٦
- رفت العمدة والمشايع وتعيينهم ووقفهم — ولو كان منهم مرشح — لا يعتبر تدخلا في عملية الانتخاب ، لأن هذا العمل من اختصاص الجهة الإدارية ... ( مجلس النواب — ١٢ أبريل سنة ١٩٣٩ ) ١٧٣١
- المقصود « بالملك الذين يؤدون ضريبة ... الخ » في المادة ٧٨ من الدستور هم الملاك العقاريون ، وأن الضريبة هي الضريبة العقارية دون غيرها ؛ وما يدفع رسماً للراكب لا يعتبر منها ... ( مجلس النواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ ) ١٧٣٣

هل إذا أصدر المجلس قراراً بتأجيل الفصل في صحة نيابة عضو مطعون في سنة حتى يفصل القضاء في حقيقتها ، يحق للجنة الطعون أن تقدم للمجلس بتقرير آخر في الموضوع من غير أن تستأذن المجلس أولاً في المدول عن قراره الأول ، بحجة أن العضو المطعون فيه يطيل التأجيل أمام القضاء ، وبحجة أنه تقدم لها دليل آخر يثبت حقيقة سنة ؟

إرجاء المجلس الفصل في الطعن حتى يفصل القضاء في السن ، لا يفهم منه إلا أن المجلس منع العضو مهلة فقط كي يتقدم بدليل يساعد على الفصل في الطعن ، لأن الأصل أن الفصل في الطعون من اختصاص المجلس لا القضاء ... ١٧٣٥ ...  
( مجلس النواب — ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ )

على لجنة الطعون بحث شروط الأهلية الواجب توافرها في عضو مجلس الشيوخ بمقتضى المادة ٧٨ من الدستور ، والمادتين ٥٥ و ٦٢ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ . على أن تبحث هذه الشروط بالنسبة لكافة الأعضاء منتخبيين ومعينين عند انتخابهم أو تعيينهم .

ولا بد لها أيضاً من صحة التحقق من صحة إجراءات الانتخاب وحسن تطبيق القانون بشأنها بصفة عامة ... ١٧٥٣ ...  
( مجلس الشيوخ — ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٩ )

العضو الذى يقضى مدتين في مجلس النواب ( أى فصلين تشريعيين ) لا يشترط في انتخابه المجلس الشيوخ نصاب مالى ، لأنه من طبقة لا يشترط فيها هذا النصاب ... ١٧٥٩ ...  
( مجلس الشيوخ — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

قبول استقالة العضو المطعون في بلوغه السن القانونية وعدم النظر في الطعن بعد هذا ... ١٧٦٠ ...  
( مجلس النواب — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

استبعاد أحد أعضاء المجلس من عضوية لجنة الطعون بصفة مؤقتة حتى ينتهى المجلس من النظر في الطعن التقدم في انتخابه . ١٧٦١  
( مجلس الشيوخ — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

أخذ المجلس بشهادة الشهود في إثبات بلوغ العضو السن المقررة ، مع أن بعضهم من أقاربه ، ومع وجود شهادة ميلاد رسمية تقول بأنه لم يبلغها ، ومع أن جميع الأوراق الرسمية في المدارس التى درس فيها وفيها والصالح الحكومية التى خدمها تقول بأنه لم يبلغها ، ومع صدور حكم من المحكمة التى التجأ إليها العضو لتحديد سنه بأنه لم يبلغها .

أخذ المجلس في إثبات النصاب المالى بمقود عرقية لم تسجل . ليس للعضو إذا كان وزيراً أن يبدى رأياً في طعن معروض على المجلس ، إذ الفصل في صحة نيابة الأعضاء من اختصاص المجلس وحده .

سبق إخطار العضو المطعون فيه والمطلوب إلقاء انتخابه وفقاً لحكم المادة الخامسة من اللائحة لا يمنع من وجوب إعادة إخطاره إذا غاب عند نظر التقرير ، مادام قد حضر في الجلسة التى دعى إليها ، ولم ينظر فيها التقرير ... ١٧٦١ ...  
( مجلس الشيوخ — ١٢ و ٢٠ فبراير و ٨ و ٢٢ أبريل و ٢٧ و ٢٨ مايو سنة ١٩٤٠ )

هل يكون تقرير سقوط العضوية بأغلبية ثلثي الأصوات أو بالأغلبية العادية ؟ ... ١٧٩٠ ...  
( مذكرة لحضرة صاحب العزة أمين عز الرب بك السكرتير العام للمجلس الشيوخ — أبريل سنة ١٩٤٠ )

١٧٩٣ ... .. عدم حلف العضو الميّن الدستورية لا يمنع من إحالة الطعن إلى اللجنة المختصة ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٩ مارس سنة ١٩٤٠ )

لا يجوز الوقوف عند قبول استقالة عضو النواب للطعون في بلوغه السن القانونية ، لأن ذلك يحجب التحقق من صحة سنه .

فإذا انتخب مرة أخرى اعتبر بعدئذ أنه قضى مدتين في النيابة بمجلس النواب ، ويصبح ممن لم يحق الانتخاب أو التميّن بمجلس الشيوخ بنص المادة ٧٨ ، على حين أنه قد لا يكون بلغ السن القانونية في انتخابه الأول .

١٧٩٤ ... .. وإذن فلا بد من الفصل في مسألة سنه بعد قبول استقالته ... ..  
( مجلس النواب — ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ )

مادة ٩٦ — يدعو الملك البرلمان سنوياً إلى عقد جلساته العادية قبل يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر .  
 فإذا لم يدع إلى ذلك يجتمع بحكم القانون في اليوم المذكور .  
 ويدوم دور انعقاده العادى مدة ستة شهور على الأقل . ويعلم الملك فض انعقاده .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

يلتزم البرلمان كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية ، ويمتد دور انعقاده إلى آخر شهر  
 أبريل من السنة التالية ، ويجوز عند الضرورة دعوة البرلمان إلى الاجتماع بصفة غير عادية ، ومدة انعقاده تحدّد في  
 أمر الدعوة ... ..  
 ( لجنة وضع البادئ العامة للمستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

يلتزم كل من المجلسين كل سنة في يوم السبت الثالث من شهر نوفمبر لعقد جلساته العادية ، ويمتد دور انعقاده إلى  
 آخر شهر مايو ... ..  
 ( لجنة المستور — ١٣ يونية وأول و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

قرار مجلس النواب انتهاء دور سنة ١٩٢٤ بمجرد انتهائه من نظر الميزانية وبعض قوانين أخرى عنها ، ولكن هذا  
 القرار عدل عنه في الجلسة التالية ، وتقرر أن فض دور الانعقاد متروك لما تقتضى به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك ...  
 ( مجلس النواب — ٣١ مايو سنة ١٩٢٤ )

فض دور الانعقاد متروك لما تقتضى به ظروف العمل وحكمة جلالة الملك ... ..  
 ( مجلس النواب — أول يونية سنة ١٩٢٤ )

هل بمجرد تلاوة مرسوم فض الدورة في أحد المجلسين يجتمع المجلس الآخر من النظر فيما هو وارد في جدول أعماله ؟  
 ( مجلس النواب — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ )

ابتداء الدور ومدته ... ..  
 ١٨٠٧

مادة ٩٧ — أدوار الانتماء واحدة للجلسين . فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني فالاجتماع غير شرعي ، والقرارات التي تصدر فيه باطلة بحكم القانون .

رقم صفحة

مجموعة

التطبيقات

أدوار الانتماء واحدة للجلسين . فإذا اجتمع أحدهما أو كلاهما في غير الزمن القانوني ، فالاجتماع غير شرعي

والأعمال باطلة .. ... ١٨٠٩

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ٩٨ - جلسات المجلسين علنية ، على أن كلا منهما ينقذ بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء . ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في جلسة علنية أم لا .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

جلسات المجلسين علنية ، على أن كلا منهما ينقذ بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة أو عشرة من الأعضاء ،

١٨١٠ ... ثم يقرر ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري في مناقشة علنية أم لا ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة لل دستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

يجب أن تنقذ الجلسة بصفة سرية ، إذا طلبت الحكومة ذلك .

١٨١٠ ... عقد جلسات المجلسين بصفة سرية ...  
( مجلس النواب — ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ )  
( مجلس الشيوخ — ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٨ و ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ )

١٨١٢ ... طلب عقد الجلسة سرية من الرئيس وحده ، وموافقة المجلس على ذلك ...  
( مجلس النواب — ٢٠ مارس سنة ١٩٣٩ )

١٨١٣ ... عقد الجلسة سرية للنظر في بيان الطوارئ\* التي استدعت صرف مبالغ ، والارتباط بها قبل استئذان البرلمان ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٣ بصيغة ٣٣١٨ — مجلس الشيوخ — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ )

١٨١٣ ... عقد الجلسة سرية ، والقرار الذي أصدره المجلس بشأن بنك مصر ...  
( مجلس الشيوخ — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ )  
( مجلس النواب — ٢٨ مارس سنة ١٩٤٠ )

عقد الجلسة سرية ، والقرار الذي أصدره المجلس بتأييد استمرار الحكومة في تقديم أكبر معونة ممكنة للحليفة

١٨١٤ ... في دفاعها عن الحق والحرية في حدود معاهدة الصداقة والتحالف ...  
( مجلس الشيوخ — ١٢ يونيو سنة ١٩٤٠ )  
( مجلس النواب — ١٢ يونيو و ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ )

هل يجوز أن تمتد يد الرقيب أثناء قيام الأحكام العرفية إلى منع نشر نصوص الأسئلة والاستجابات في الصحف بعد

١٨١٨ ... أن أدرجت في جدول الأعمال ، وقيل عرضها على المجلس ؟ ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥ بصيغة ١١٦ — مجلس الشيوخ — ١٩ و ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٠ )

## مادة ٩٩ - لا يجوز لأى المجلسين أن يقرر قراراً إلا إذا حضر الجلسة أغلبية أعضائه.

رقم صفحة  
مجموعة  
الصلقات

١٨١٩ ... .. يصح انعقاد المجلسين بحضور نصف الأعضاء زائداً واحداً ... .. ( لجنة الدستور - ١٥ يونه سنة ١٩٢٢ )

١٨١٩ ... .. لا تصح مداوالات أى المجلسين إلا إذا حضر الجلسة أكثر من نصف أعضائه ... .. ( لجنة الدستور - أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

١٨١٩ ... .. عدول المجلس عن قراره « في مادة » لأنه غير قانونى ، لعدم تكامل العدد المطلوب حين أخذ الرأى عليها ... .. ( مجلس النواب - ٢٠ مايو سنة ١٩٢٤ )

١٨١٩ ... .. يجب أن يكون العدد قانونياً عند أخذ الرأى على أية قراءة من القراءات الثلاث لمشروعات القوانين ... .. ( مجلس النواب - ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ )

١٨٢٠ ... .. لا يشترط وجود أغلبية عند أخذ الرأى فى المسائل التى لا يتحتم أخذ الرأى عليها قانوناً بالنداء بالاسم ... .. ( مجلس النواب - ١٤ يونه سنة ١٩٣٧ )

١٨٢٠ ... .. رفع الجلسة لعدم توافر العدد القانونى أثناء المناقشة .. .. ( مجلس النواب - ٢١ يوله سنة ١٩٣٨ )

هل يتحتم وجود العدد القانونى ( الأغلبية المطلقة ) عند أخذ الرأى على كل مادة ، أم يتحتم هذا فقط عند أخذ الرأى على مشروع القانون .

١٨٢١ ... .. يستبر العدد قانونياً أيأ كان مقداره حين أخذ الرأى ، إلا إذا لاحظ بعض الأعضاء أن العدد غير قانونى . فبعد هذه الملاحظة لا يؤخذ الرأى إذا كان العدد غير قانونى ... .. ( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٠٤ بصفحة ٢١٨٤ - مجلس النواب - ٥ يوله سنة ١٩٣٩ )

١٨٢١ ... .. تجوز للمناقشة ولو كان عدد الأعضاء غير قانونى ، والذي لا يجوز هو الاحتكام إلى المجلس فى هذه الحالة ... .. ( مجلس الشيوخ - ١٩ فبراير و ٨ أبريل سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٠٠ - في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تصدر القرارات بالأغلبية المطلقة . وعند تساوى الآراء يكون الأمر الذي حصلت المداولة بشأنه مرفوضاً .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

في غير الأحوال المشترط فيها أغلبية خاصة تكون القرارات بالأغلبية المطلقة لآراء الأعضاء الحاضرين . وعند تساوى

الآراء يكون الأمر المنظور فيه مرفوضاً ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٥ يونه وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

هل يعد صوت الممتنع عن إبداء رأيه مع الراضين ؟ ... ..  
( مجلس النواب — ٣٠ و ٣١ مايو سنة ١٩٢٧ )

المتنع لا يعتبر قابلاً ولا رافضاً ، واعتباره قابلاً أو رافضاً إنما هو تحكم فيه وإلزام له بما أراد تجنبه ... ..  
( مجلس النواب — ١٤ يولييه سنة ١٩٢٧ )

يكفى في قبول الطعن إذا كان خاصاً « بالأهلية » أن يكون صادراً من المجلس بأغلبيته المطلقة . أما إذا كان خاصاً  
« بإجراءات الانتخاب » فلا يكون قبول الطعن إلا بأغلبية ثلثي الأصوات ، ورفضه في الحالين يكون بالأغلبية المطلقة ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصفحة ١٤٨٨ — مجلس النواب — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )

## مادة ١٠١ - تعطى الآراء بالتصويت شفهاً أو بطريقة القيام والجلوس .

وأما فيما يخص بالقوانين عموماً ، وبالاقتراع في مجلس النواب على مسألة الثقة ، فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال . ويحق للوزراء دائماً أن يطلبوا من مجلس النواب تأجيل المناقشة لمدة ثمانية أيام في الاقتراع على عدم الثقة بهم .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التطبيقات

انتخاب الرئيس في مجلس النواب يكون بالطريقة السرية ... .. ( مجلس النواب — ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ )  
١٨٣٥ ... ..

للاقتراع على مشروع قانون من حيث البدء بطريقة المناداة بالأسماء ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ بصفحة ٢١٣١ — مجلس النواب — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ )  
١٨٣٩ ... ..

لا يكون الاقتراع على القوانين بالمناداة بالاسم إلا بعد قراءتها الثالثة ... .. ( مجلس النواب — ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ )  
١٨٤٠ ... ..

طريقة أخذ الرأي على مشروعات القوانين تكون بمناداة الأعضاء بأسمائهم بعد القراءة الثالثة فقط . وأما القراءتان الأولى والثانية فلا تشترط هذه المناداة فيهما ... .. ( مجلس النواب — ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦ )  
١٨٤٢ ... ..

كيفية أخذ الرأي في القوانين ... .. ( مجلس النواب — ٦ و ٧ و ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )  
١٨٤٣ ... ..

لا يجوز الكلام أثناء أخذ الآراء مهما كانت أهمية الكلام ... .. ( مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٢٧ )  
١٨٤٨ ... ..

أخذ الرأي على مشروعات القوانين يجب أن يكون بالمناداة على الأسماء ، ولو في حالة ظهور الإجماع في حالة القبول أو الرفض ... .. ( مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ )  
١٨٤٩ ... ..

حق المكتب دون غيره من الأعضاء في تعيين نتيجة أخذ الآراء ... .. ( مجلس النواب — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ )  
١٨٥١ ... ..

لا يجوز أن يعد صوت الممتنع في الرافضين ولا في القابلين ، وإنما يعد صوته لتكوين النصاب القانوني لعدد الأعضاء الذين يصدرون قرارات ... .. ( مجلس النواب — ١٤ يولية سنة ١٩٢٧ )  
١٨٥٣ ... ..

- لا يجوز الرجوع فيما يقرره المكتب بشأن إعلانه نتيجة أخذ الرأي ... .. ١٨٥٤  
( مجلس النواب — ١٣ يونه سنة ١٩٢٨ )
- لا يصح أن تؤخذ الآراء دفعة واحدة على قانونين ليسا من نوع واحد ... .. ١٨٥٧  
( مجلس الشيوخ — ٧ أبريل سنة ١٩٣٠ )
- أخذ الرأي إجمالاً على ثلاثة مشروعات قوانين في موضوعات مختلفة مرة واحدة .. ... ١٨٥٧  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ بصفحة ٢١٦٨ — مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ )
- أخذ الرأي على الثقة بالوزارة بغير المناداة بالأسماء ... .. ١٨٥٧  
( مجلس النواب — ١٧ يونه سنة ١٩٣٠ )
- أخذ الرأي بالنداء بالاسم على مشروعى قانونين معاً توفيراً للوقت ... .. ١٨٥٨  
( مجلس النواب — ١١ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

# مادة ١٠٢ — كل مشروع قانون يجب قبل المناقشة فيه أن يحال إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم تقرير عنه.

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

١٨٦٠ كل مشروع قانون تقدمه الحكومة يجب ، قبل طرحه للمناقشة العلنية ، أن يحال إلى لجنة لفحصه وتقديم تقرير عنه .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

١٨٦٠ عدم إحالة الخلاف الذي نشأ بين مجلسي البرلمان بشأن مكاتب الرقابة على البعثات العلمية إلى اللجنة المختصة أو إلى لجنة يختارها المجلسان للاتفاق على نصوص تقبلها اللجنتان ...  
( مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ )

١٨٦١ لا يملك المجلس التفسير والتبديل في تقارير اللجان ...  
( مجلس النواب — ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦ )

١٨٦٤ إعادة تقارير لجان الدورة السابقة للجان جديدة لبحثها ...  
( مجلس الشيوخ — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

١٨٦٧ نظر المجلس مشروع قانون غير مصحوب بمذكرته الإيضاحية ...  
( مجلس الشيوخ — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

١٨٦٨ لا يجوز للأعضاء قبول عضوية لجنة حكومية لإعداد مشروعات قوانين إلا بإذن المجلس ...  
( مجلس الشيوخ — ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

١٨٧١ نظر مشروع قانون بدون طبعه ولا طبع تقريره ولا توزيعه قبل اللجوء المحدد في المادة لسنة الاستعجال ...  
( مجلس الشيوخ — ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

١٨٧٣ عدم جواز نظر المجلس في أي مشروع قانون قبل توزيعه على الأعضاء بالطريقة التي نصت عليها المادة ٧٤ من اللائحة الداخلية ...  
( مجلس الشيوخ — ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ )

عدم موافقة المجلس على أن يكون للقرار مخالفاً لرأي اللجنة .

١٨٧٤ إقرار المجلس أن اختيار المقرر من حق اللجنة لا من حقه ...  
( مجلس الشيوخ — ١١ يناير سنة ١٩٢٧ )

١٨٧٥ تحيى المقرر عن تقديم التقرير للمجلس لأنه من أقلية اللجنة ، لا من أكثريتها ..  
( مجلس الشيوخ — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ )

١٨٧٥ ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة المالية إذا كان تنفيذه يستدعي فتح اعتماد من خزانة الدولة ، ولو لم يكن مشروع قانون .  
( مجلس الشيوخ — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ )

١٨٧٨ إذا عرض على اللجنة مرسوم بقانون فعدلته بمشروع قانون ، فلا يعتبر ذلك اقتراحاً جديداً بمشروع قانون مقدماً من أكثر من عشرة أعضاء ليس لهم الحق في التقدم به للمجلس بعدهم ، بل يعتبر تعديلاً للرسوم من حق اللجنة أن تتقدم به .  
( مجلس النواب — ٢٨ مارس سنة ١٩٢٧ )

١٨٨٠ موافقة المجلس على ترشيح الرئيس أحد أعضاء اللجنة ليكون مقررًا لها بدلا من مقررها الغائب ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٣٠ أبريل سنة ١٩٢٧ )

نظر المجلس مباشرة في مشروع قانون وارد من مجلس النواب دون إحالته إلى اللجنة المختصة التي قدمت تقريرها عن مشروع آخر مماثل له ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ )

١٨٨٤ اختيار رئيس المجلس أحد أعضاء اللجنة لينوب عن المقرر الغائب ، بموافقة اللجنة أثناء الجلسة ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٢ يولي سنة ١٩٢٧ )

١٨٨٥ إعادة التقارير التي لم يبت فيها المجلس برأى في دورة سابقة إلى اللجان الجديدة ... ..  
( مجلس النواب — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ )

لجنة الموضوع أن تطلب إرجاء النظر في اقتراح مشروع قانون إذا كان جزءاً من نظام عام ألفت لجنة حكومية لبحثه وتعديله ، حتى يبحث الموضوع من أوله إلى آخره دفعة واحدة ... ..  
( مجلس النواب — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )

هل إذا أخطرت الوزارة لجنة الموضوع حين نظرها مشروع قانون قدمه أحد الأعضاء أن هناك لجاناً وزارية تشغل يبحث مشروعات قوانين تشمل موضوع الاقتراح وغشى أن تتعارض معه ، وطلبت لذلك الوزارة إلى اللجنة أن تؤجل النظر في الاقتراح بمشروع قانون حتى تقدم لها أبحاثها ، وجب على اللجنة حينئذ أن تعجبا إلى طلبها ؟ ... ..  
( مجلس النواب — ٢٦ أبريل و ٧ مايو سنة ١٩٢٨ )

إقرار مشروع قانون باعتماد إضافي خاص بميزانية مجلس النواب دون إحالته إلى لجنة المالية .

١٨٩٢ إقرار مشروع القانون بعد قراءة مرتين فقط ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ )

إذا أجليت مشروعات قوانين إلى لجنة الموضوع ، وجب عليها أن تقدم تقريرها عنها بالقبول أو الرفض أو التعديل ، وليس لها أن تقدم تقريرها بطلب تأجيل نظرها دون بحث إلى دورة أخرى ، لأن وظيفتها تقضي بالبحث في موضوعها حتماً .  
( مجلس النواب — ٦ مايو سنة ١٩٣٠ )

- ١٩٠٦ ... نظر المجلس في تقرير عن مشروع أحيل إلى اللجنة لنظره بصفة مستعجلة دون أن يوزع أو يرد بمجلد الأعمال ...  
( مجلس النواب — ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٦ )
- ١٩٠٧ ... لا مانع من رجوع اللجنة عن قرارها في مشروع قانون مادام لم يرفع بعد إلى المجلس ...  
( مجلس النواب — ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٦ )
- ١٩١١ ... رفض اقتراح بعدم تلاوة تقارير اللجان ، اكتفاء بتوزيعها قبل الجلسة بشأن وأربعين ساعة ...  
( مجلس النواب — ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ )
- ١٩١٤ ... هل إذا قدم مشروع قانون إلى مجلس النواب ، وأحاله إلى لجنة من لجانه ، ولم تقدم تقريرها عنه ، يقال إن هذا المجلس بدأ بتلك الإحالة في مناقشته ، فيمتنع مجلس الشيوخ — بناء على هذه المادة — من نظره حتى ينتهي مجلس النواب من النظر فيه ؟ ...  
( مجلس الشيوخ — ٢ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ )
- ١٩٢٦ ... إلقاء بيان من الوزير المختص قبل تلاوة تقرير اللجنة ...  
( مجلس النواب — ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ )
- ١٩٣٠ ... موافقة المجلس على اختيار المقرر للجنة في جلسته التي ينظر فيها تقريرها ، بدلاً من مقررها الذي استقال من عضويته .  
( مجلس النواب — أول مارس سنة ١٩٣٧ )
- ١٩٣١ ... قرار المجلس تفويض الرئيس إحالة كل ما يرد من مجلس النواب إلى اللجان المختصة مباشرة ...  
( مجلس الشيوخ — ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ )
- ١٩٣٢ ... موافقة مجلس النواب المنحل على مشروع قانون لما يوافق عليه بعد مجلس الشيوخ ، تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه ، وتجعله من اختصاص مجلس الشيوخ ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٥ بصفحة ٣١٤ — مجلس النواب — ٢ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ )
- ١٩٣٢ ... كلمة الرئيس عن الأسئلة والاستجابات الباقية من الدورة الماضية ، والواد التي كانت محالة إلى اللجان السابقة ، واجتماع اللجان لاختيار رؤسائها وسكرتيرها ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٧ بصفحة ٢٣٥٨ — مجلس الشيوخ — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨ )
- أقرب فرصة ... تظل اللجان التي تشكل لغرض معين ، كالتحقيق في أمر ، قائمة ، فلا تنتهي بانتهاء الدورة بل بالفراغ من مهمتها التي كلفت بها من المجلس وتقديم تقريرها وإصدار المجلس قراراً حاسماً في الموضوع .
- ١٩٣٢ ... تكليف اللجنة المشكلة في الدور الماضي للنظر في المسائل الواردة في الاستجابات بأثر تقدم تقريرها للمجلس في أقرب فرصة ...  
( مجلس الشيوخ — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ )

- لا يسحب مشروع القانون المقدم من الحكومة إلا بمرسوم ، وإلا طلبت قراراً من المجلس برفضه إذا لم تقدم  
مرسوماً بالسحب ... .. ( مجلس النواب — ٣ يناير سنة ١٩٣٩ )
- لا يجوز جمع بعض اللجان إلى بعض لتعيد النظر بمجموعة في تقرير قدمته إحداها عن مشروع له وجهتان مشتركتان ،  
أو يدخل موضوعه في اختصاص لجنتين مختلفتين ... .. ( مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ )
- هل أعضاء كل لجنة يتضامن بعضهم مع بعض ، فلا يجوز من الوجهة الدستورية لرئيس لجنة أن يعارض للقرار  
أو الآراء التي تضمنها التقرير الذي وقع عليه ؟ ... .. ( مجلس النواب — ٢١ و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٩ )
- للجنة أن تعدل في الجلسة عن رأيها الذي سبق أن تقدمت به ، إذا اقتنعت ببيانات جديدة لم تكن قدمت لها حتى  
كتابة التقرير ، ولا حاجة لإعادة التقرير إليها ... .. ( مجلس النواب — ٣ يولييه سنة ١٩٣٩ )
- قرار المجلس أن يحيل الرئاسة كل ما يرد مستعجلاً من التشريعات والراسم بقوانين ، سواء من مجلس النواب أو من  
الحكومة ، إلى اللجان المختصة مباشرة ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )
- إحالة كل قسم من اللجان يقرره مجلس النواب إلى لجنة المالية والجمارك مباشرة دون حاجة لأخذ قرار من المجلس  
بهذه الإحالة ... .. ( تراجم المناقشة على هذا في المادة ١٣٩ بصيغة ٣١١٧ — مجلس الشيوخ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ )

## ملحة ١٠٣ - كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر يجب إحالته إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه؛ فإذا رأى المجلس نظره اتبع فيه حكم المادة السابقة .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

١٩٥٢ إحالة كل مشروع قانون يقترحه عضو واحد أو أكثر إلى لجنة لفحصه ، وإبداء الرأي في جواز نظر المجلس فيه .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

١٩٥٢ اللجنة « المختصة » بنظر الاقتراحات ومشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء أولاً هي لجنة الاقتراحات ، ثم تحال على اللجنة « المختصة » بنظر الموضوع ... ..  
( مجلس النواب — ٧ أبريل سنة ١٩٢٤ )

١٩٥٣ للجنة الاقتراحات — فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلاً — أن تبحث موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات وبيان ما إذا كان من الأهمية بحيث يستحق أن ينظر المجلس فيه ... ..  
( مجلس النواب — ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ )

١٩٥٧ الرغبات التي يقرها المجلس غير ملازمة للحكومة ، مع عدم اللباس بمبدأ مسئولية الوزارة ... ..  
( مجلس النواب — ١٧ مايو سنة ١٩٢٤ )

١٩٧١ ليس من حق المجلس أن يلزم السلطة التنفيذية بتنفيذ رغبة هي من اختصاصها ، لتتأق ذلك مع مبدأ فصل السلطات .  
( مجلس النواب — ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

إن للمجلس الحق في أن يقترح على اقتراح برغبة ، وفي هذه الحالة إذا لم توافق الحكومة على هذه الرغبة أو على تنفيذها ، فلهما أن تدلى للمجلس بالأسباب التي حالت دون قبولها أو تنفيذها ليقدرها قدرها ، مع عدم اللباس بمبدأ المسئولية الوزارية .

بشروط لقبول اقتراح برغبة توفر شرطين : أحدهما أن يكون ضرورياً ، والثاني أن يكون تنفيذه ممكناً ، بمعنى أنه لا يرهق للوزارة وألا يعطل مشروعاً أو مشروعات أزم منه ؛ وذلك كله مع اشتراط أن موضوع الاقتراح غير مخالف للدستور أو القوانين أو لأئمة المجلس الداخلية .

يؤخذ رأى الحكومة في كل اقتراح قبل الاقتراع عليه .

بعد قبول كل اقتراح يستدعي فتح اعتماد غير وارد بالميزانية ، يقرر المجلس ما إذا كانت هناك ضرورة ماسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لطلب الاعتماد اللازم له فوراً أو إدراجه في مشروع للميزانية المقبلة .

إذا لم يتوفر في الاقتراح شروط الضرورة وإمكان التنفيذ ، فلمجلس أن يرفضه أو أن يعتبره كمرضية من أحد أفراد اللصيرين تسرى عليها أحكام المادتين ٢٢ و ١١٦ من الدستور .

في الأحوال التي يكون رأى مجلس المديرية قطعياً ، فليس لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات . وفي الأحوال التي يكون رأى مجلس المديرية استشارياً يكون لمجلس النواب الحق في أن يبدى فيها رغبات .

١٩٧٣ وهذه قاعدة تشمل مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية أيضاً ... ..  
( مجلس النواب — ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ )

هل يجوز أن يقدم الأعضاء باقتراحات بلفت نظر الحكومة إلى شأن من الشؤون العامة المهمة ، اقتصادية ، أو مالية ، أو اجتماعية ؟

هل الاقتراحات برغبات إن هي إلا ملتزمات ، وهي أشبه شيء بالرائض التي لا تتفق مع ما للجلس التريك في التشريع والرقب على أعمال الدولة من كرامة ، فلا يجوز أن يقدم بها الأعضاء إطلاقاً ؟

إذا كان الغرض من « الاقتراح رغبة » لفت نظر الحكومة ، فللضو أن يقدم بسؤال في الموضوع ، أو أن يتنهر فرصة الرد على خطاب العرش ، أو نظر الميزانية ، فيفرض بما شاء من الآراء .

هل إبداء الرغبة تدخل في أعمال السلطة التنفيذية ، واشتراك معها فيها هي مسئولة عنه وحدها ، والحكومة يجب أن تكون لها — تلقاء مسئوليتها أمام البرلمان — حرية التصرف ، ولا يصح أن يسأل شخص عن شيء ليس حرأ في التصرف فيه ؟ ... .. ( مجلس الشيوخ — ٦ مارس سنة ١٩٣٣ )

١٩٨٩

رفض المجلس الموافقة على رأى لجنة الاقتراحات برفض اقتراح لم يصغ في مواد ، ولم يشفع بمذكرة ... .. ( مجلس النواب — ١١ مايو سنة ١٩٢٤ )

٢٠٠٦

إحالة اقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٢ مايو سنة ١٩٢٤ )

٢٠٠٧

السكة الحديدية التي تمر بأكثر من مديرية ، للأعضاء أن يقدموا باقتراحها على المجلس ؛ وليكون الاقتراح مازماً للحكومة يجب أن يصاغ في صورة مشروع قانون ... .. ( مجلس النواب — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ )

٢٠٠٨

عدم موافقة المجلس على رأى لجنة الاقتراحات برفض اقتراحات ، لأنها رأيت أنها لم تصغ في مواد ولم تلحق بمذكرة ... .. ( مجلس النواب — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ )

٢٠٠٩

الاقتراحات التي تقدم أثناء مناقشة الميزانية لا تدخل إلى لجنة الاقتراحات ... .. ( مجلس النواب — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤ )

٢٠١٣

قراءة ملخص التقرير وقرار اللجنة ... .. ( مجلس النواب — ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٦ )

٢٠١٣

رفض اقتراح بمشروع قانون تعديل قانون قائم ، لأنه لم يصغ في مواد ولم يشفع بمذكرة لإضاحية ... .. ( مجلس الشيوخ ١٤ و ٢٦ يولي سنة ١٩٢٦ )

٢٠١٤

إذا صرح العضو بأنه أراد من اقتراحه اقتراحاً بمشروع قانون ، ووجدته لجنة الاقتراحات غير مستوف للشكل ، صليها أن تقرر رفضه ، وليس لها أن تعتبره اقتراحاً برغبة ، إذ ليس من حقها أن تعدل ما يعرض عليها ... .. ( مجلس النواب — ٢٠ يولي سنة ١٩٢٦ )

٢٠١٥

تأجيل النظر في الاقتراح لتنياب مقدمه ... .. ( مجلس النواب — ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٦ )  
٢٠١٧ ... ..

استبعاد اقتراح لأنه ميهن لأحد الأعضاء ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢١ يولييه سنة ١٩٢٦ )  
٢٠١٧ ... ..

من حق المجلس أن ينتظر في اقتراح ويصدر قراراً فيه ، ولو عدّله صاحبه ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٥ بصفحة ١٠٤٨ — مجلس النواب — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )  
٢٠٢٢ ... ..

عدم موافقة المجلس على طلب بالآمال الاقتراحات برغبات على اللجان ، وألا يشتغل المجلس بها ... .. ( مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )  
٢٠٢٢ ... ..

إحالة اقتراح على لجنة الموضوع مباشرة ، لأن اقتراحاً مرتبطاً به سبق أن تقرّرت إحالته إليها مباشرة ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )  
٢٠٢٦ ... ..

لا ينظر المجلس في اقتراح بدأت مناقشته في مجلس النواب أولاً ، ولو كان هذا الاقتراح له سبق التقديم في مجلس الشيوخ ، وتقرّرت إحالته إلى لجنة الموضوع لنظره بصفة مستعجلة ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )  
٢٠٢٦ ... ..

جواز إحالة الاقتراحات برغبات التي وافقت عليها لجنة الاقتراحات إلى اللجان أو إلى الوزارات المختصة ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )  
٢٠٢٨ ... ..

قصر اختصاص لجنة فحص الاقتراحات على النظر في الاقتراحات من حيث الشكل ، أي البحث في جواز نظر المجلس فيما يحال إليها من مشروعات القوانين دون إدخال تعديل عليها ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )  
٢٠٢٩ ... ..

هل مهمة لجنة الاقتراحات قاصرة على البحث في كون الاقتراح مقبولا شكلا ؟ ... .. ( مجلس النواب — ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ )  
٢٠٣٤ ... ..

تأجيل النظر في موضوع له ارتباط بموضوع آخر مطروح أمام المجلس الآخر ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ )  
٢٠٣٥ ... ..

ضرورة إحالة الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات إذا كان مشكوكا في أنه مشروع قانون لتفصل في أمره من هذه الوجهة. ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ )  
٢٠٣٨ ... ..

السائل الواردة في تقارير اللجان ولا يسترض عليها من المجلس أو من الحكومة تعتبر من الآن مازمة للحكومة ، ولو لم يؤخذ قرار بالموافقة عليها ... .. ( مجلس النواب — ٨ يولييه سنة ١٩٢١ )  
٢٠٤١ ... ..

اعتبار عدم المعارضة في الملاحظات الواردة في تقارير اللجان موافقة عليها ، ولا يسرى ذلك على الماضي ... ٢٠٤٧  
( مجلس الشيوخ — ٢٠ يونيو ١٩٢٧ )

إحالة اقتراح برغبة إلى الحكومة مباشرة ... ٢٠٤٩  
( مجلس الشيوخ — ٦ يوليو سنة ١٩٢٧ )

إذا أشارت لجنة بتنفيذ اقتراح ، فعليها أن تطلب التنفيذ « عند سئوح الفرصة » ، لا « في أقرب فرصة » ، إقراراً  
لمبدأ أن الرغبات غير ملازمة ... ٢٠٥٠  
( مجلس النواب — ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )

هل للجنة فحص الاقتراحات أن تبحث الاقتراح من حيث عدم تعارضه مع القوانين الدستورية أو أية قاعدة أقرها  
الدستور ، وأن هذا البحث من الأمور الشكلية ؟ ... ٢٠٥٣  
( مجلس النواب — ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )

الموافقة على إحالة اقتراح إلى لجنة فحص الاقتراحات على أن تنتظره بصفة مستعجلة ، ولا مانع حينئذ من أن تشتترك لجنة  
الموضوع مع لجنة اقتراحات في بحث الاقتراح ... ٢٠٦٦  
( مجلس الشيوخ — ١٦ يناير سنة ١٩٢٨ )

غياب مقدم الاقتراح لا يمنع المجلس من نظره ... ٢٠٦٧  
( مجلس النواب — ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٨ )

من حق المجلس أن يرفض مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء دون أن يحيله إلى لجنة لفحصه وإبداء الرأي في جواز  
نظره ، إذا رأى أن الموضوع لا يحتمل القبول وخطر على البلاد في ماليها ومسمتها من حيث عدم احترام القوانين التي لم  
يخض على وضعها إلا أيام ، ولما يجب مداها بعد ... ٢٠٦٨  
( مجلس الشيوخ — ٢٧ مارس سنة ١٩٢٨ )

إحالة الاقتراح إلى لجنة الموضوع مباشرة بناء على طلب مقدمه إحالته إليها بصفة مستعجلة ... ٢٠٧١  
( مجلس النواب — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )

قبول النظر في اقتراح سبق أن رفض اقتراح مثله ، إذا أدخل عليه تعديلات ولما عاض ثلاثة أشهر على رفضه ... ٢٠٧٢  
( مجلس النواب — ١٧ مايو سنة ١٩٢٨ )

تأجيل النظر في إحالة اقتراح بمشروع قانون لنواب مقدمه إلى اللجنة المختصة ... ٢٠٧٣  
( مجلس الشيوخ — ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

هل للجنة الاقتراحات أن تبحث الاقتراح من حيث موضوعه ؟ ... ٢٠٧٤  
( مجلس النواب — ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

٢٠٨٢ هل للأعضاء أن يقدموا باقتراحات برغبات هي في الواقع مشروعات قوانين ، وإن كانت غير مصوغة في مواد ؟  
( مجلس النواب — ٣١ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

٢٠٩١ للجنة الاقتراحات — فوق حقها في نظر الاقتراحات شكلا — أن تبحث موضوع ما يعرض عليها من الاقتراحات  
ليان أهميتها من حيث استحقاقها لنظر المجلس فيها ، وهي مختصة بأن تشير على المجلس برفض الاقتراحات لأسباب تتعلق  
بالموضوع ، وإن كان للمجلس أن يأخذ أو لا يأخذ رأيها ... ..  
( مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧ )

٢٠٩٣ لا يجوز رفض اقتراح مشروع قانون بدعوى أن هناك لجنة حكومية تنظر في موضوع هذا الاقتراح ، لأن ذلك  
تعطيل لأعمال السلطة التشريعية ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٨ بصفحة ٣٤٩ — مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧ )

٢٠٩٤ يجوز قبول اقتراحات برغبات تستلزم تشريعا ، ولو لم تقدم في صورة مشروعات بقوانين ؟ على أن يكون مفهوما أن  
قرارات المجلس بالموافقة عليها لا تكون مازمة للحكومة ... ..  
( مجلس النواب — ١٨ يناير سنة ١٩٣٧ )

٢١٠٣ إعادة اقتراحين إلى اللجنة المختصة بعد توزيع تقريرها عنهما لتدرسهما من جديد على ضوء بيانات جديدة قدمتها الحكومة  
( مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ )

٢١٠٥ وفاة العضو صاحب الاقتراح لا تمنع من استمرار المجلس في نظر اقتراحه ... ..  
( مجلس النواب — ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ )

٢١٠٥ إذا رفضت لجنة الاقتراحات اقتراحا لأسباب موضوعية فيه ، فلا يمنع ذلك من إحالته إلى لجنة الموضوع لنظره ... ..  
( مجلس النواب — ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ )

٢١٠٩ الموافقة على تقارير لجنة المالية بصدد الميزانية هي تصديق على ما ورد فيها من اعتبارات ، ولا ينصب هذا التصديق على  
البرغبات الواردة فيها ؛ والبرغبات التي لا يعترض عليها لا من المجلس ولا من الوزارة المختصة تصبح مازمة للحكومة . وفي  
نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة العدل أظهر معالي الوزير أن لديه اعتراضات على تنفيذ بعض البرغبات ،  
وأذنت فهي غير مازمة للوزارة ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ بصفحة ٣٠٠٦ — مجلس النواب — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ )

٢١٠٩ إذا كان لدى إحدى اللجان اقتراح مشروع قانون لبحثه فلا يمكن في أثناء ذلك أن ينظر المجلس مباشرة في اقتراح  
يؤدي إلى الغرض المقصود من هذا المشروع ، بل يجب أن يحال هو أيضاً إلى اللجنة لتدرسه مع المشروع ، حتى لا يقع  
تضارب بين ما يراه المجلس وما قد تراه اللجنة ... ..  
( مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٧ )

٢١١٥ للرئيس ألا يشير في الجلسة إلى اقتراح غير متعلق بموضوع معروض على المجلس ... ..  
( مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ )

- لا يجوز لأى عضو أن يتقدم باقتراح غير متعلق بموضوع معروض على المجلس ، وفصلا عن ذلك يطلب التفصل في اقتراحه بكيفية نظرية ؛ ومحت النظريات لا يكون إلا عند بحث الموضوع للتعلق بها ... ٢١١٦ ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٠ بصفحة ٤٦٥ — مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ )
- للجنة الاقتراحات أن تبدى رأيها في الاقتراحات من حيث موضوعها ؛ وهذا لا يمنع المجلس من إحالتها بعد ذلك إلى لجنة الموضوع لنظرها... ٢١١٦ ( مجلس النواب — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )
- هل يجب في الاقتراح برغبة أن يكون ذا فائدة عامة أو حقيقية ، لينظره المجلس ويحيله إلى لجنة الموضوع ؟ ... مناقشة حول جواز إدخال تعديل على اقتراح أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة الاقتراحات عنه ، أو أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة الموضوع ... ٢١١٩ ( مجلس النواب — ٧ يونه سنة ١٩٣٨ )
- إحالة الاقتراح بمشروع قانون إلى اللجنة المختصة مباشرة لنظره بطريق الاستعجال ... ٢١٢٣ ( مجلس النواب — ١٨ يوله سنة ١٩٣٨ )
- لا يجري تعديل إلا في قانون حاز قوته النهائية غير معرض لزوال ماله من قوة القانون ... ٢١٢٣ ( مجلس النواب — ٣ يناير سنة ١٩٣٩ )
- الرغبات البرلمانية غير ملازمة للحكومة إلا في حدود المسؤولية الوزارية ... ٢١٢٦ ( مجلس النواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )

مادة ١٠٤ — لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة . والمجلسين حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرض من التعديلات .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لا يجوز لأى المجلسين الإقرار على مشروع أى قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة ؛ وله حق التعديل والتجزئة فى المواد وفيما يعرضه من التعديلات ... .. ( لجنة وضع البادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز لأى المجلسين تقرير مشروع قانون إلا بعد أخذ الرأى فيه مادة مادة ... .. ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

حق التعديل فى مشروع قانون حق أصيل للمجلسين ، لا حق تبعى ... .. ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

موافقة المجلس على ما بقى من مواد اللائحة ( من المادة ٧٣ إلى نهايتها ) دفعة واحدة ... .. ( مجلس النواب — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ )

لا بد من أخذ الرأى على مشروع القانون من حيث مبدئه ، ولو كان من القوانين التى أقر الدستور مبدأها بنص فيه . ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ )

موافقة المجلس على الانتهاء ، بأخذ الرأى على الاقتراح الموافق لتقرير اللجنة ، وذلك أثناء نظر الميزانية ... .. ( مجلس النواب — ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ )

القوانين التى كانت يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب عند عرضها على المجلس لإقرارها أن تتلى ثلاث مرات ، كمشروعات القوانين الجديدة .

وهل يجب إلغاؤها أحدها أن يقدم مشروع قانون بهذا الإلغاء ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٥ و ١٧ يويه سنة ١٩٢٦ )

رأى المجلس التجاوز عن المناقشة الإجمالية لمشروع قانون ، والانتقال إلى مناقشة مواد المشروع مادة مادة ... .. ( مجلس النواب — ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

القراءة الثالثة لمشروع القانون فى الجلسة التى قرئ فيها المرتين الأولى والثانية نظراً لحالة الاستعجال ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

جواز فتح باب المناقشة فى بعض المواد أثناء القراءة الثالثة إذا طرأ ما يوجب فتحها ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ )

٢١٤٣ ... الراسم بقوانين التي تصدر أثناء عطلة البرلمان طبقاً للمادة ٤١ من الدستور لا تقرأ ثلاث قراءات ... ( مجلس الشيوخ — ١٥ فبراير سنة ١٩٢٧ )

٢١٤٤ ... لا يتحتم وجود الوزير المختص أثناء المناقشة في مشروع قانون ... ( مجلس الشيوخ — ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ )

٢١٤٧ ... موافقة المجلس على أن تكون القراءات الثلاث في جلسة واحدة لصفة الاستعجال ... ( مجلس الشيوخ — ٢ مارس سنة ١٩٢٧ )

٢١٤٨ ... التعديلات التي تقدم أثناء الدواولة الثانية ( بعد صياغ إيضاحات مقدمها وأقوال مقرر اللجنة عنها ) للمجلس أن يحيلها على اللجنة ، أو يرفض النظر فيها ، كما أن له الحق أيضاً في أن ييحبها ... ( مجلس النواب — ١٦ يونيه سنة ١٩٢٧ )

٢١٥٠ ... قراءة المجلس مشروع قانون للمرة الثالثة في الجلسة التي تليها فيها للمرة الثانية نظراً لحالة الاستعجال ... ( مجلس الشيوخ — ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٧ )

٢١٥٠ ... موافقة المجلس على النظر في مشروع قانون أثناء قراءته للمرة الأولى في غيبة الوزير المختص ... ( مجلس الشيوخ — ٩ يوليه سنة ١٩٢٧ )

٢١٥١ ... أخذ الرأي على عدة قوانين دفعة واحدة بعد تلاوتها للمرة الثالثة ... ( مجلس الشيوخ — ١٠ يوليه سنة ١٩٢٧ )

٢١٥٢ ... القراءة الأولى لمشروع القانون واجبة لأخذ الرأي عليه من حيث البدأ ... ( مجلس الشيوخ — ١٠ يوليه سنة ١٩٢٧ )

عدم موافقة المجلس على تأجيل القراءة الثانية لجلسة أخرى .

٢١٥٣ ... عند اختلاف الأعضاء في تفسير مادة من مواد اللائحة يؤخذ رأي المجلس في تفسيرها ... ( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ )

٢١٥٦ ... لا يحال اقتراح بتعديل مادة من مشروع قانون إلى اللجنة إلا إذا قرر المجلس إحالة ... ( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٨ )

٢١٥٩ ... الموافقة على إعادة مشروع قانون قبل القراءة الثالثة للبت في نقطة قانونية ... ( مجلس الشيوخ — ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ )

٢١٦٠ ... إقرار المجلس بتعديل مادة عدلها من قبل ، دون إحالة اللجنة ... ( مجلس الشيوخ — ١٠ أبريل سنة ١٩٢٨ )

٢١٦٢ ... .. وأخذ الرأي على كل مادة على حدة ... ..  
( مجلس النواب — ٩ و ١٠ و ١٧ أبريل سنة ١٩٢٨ )

٢١٦٣ جواز النظر في التفسيرات والاستيضاحات الخاصة ببعض المواد عقب التلاوة الأولى وقبل مناقشة المواد مادة .  
( مجلس النواب — ٢٤ مايو سنة ١٩٢٨ )

الغرض من القراءة الثالثة لأى مشروع قانون إصلاح ما قد يلاحظ من مخالفة بعض نصوصه لموضوعه ، أو رفع  
ما يكون قد وقع من التناقض بين مواده أو بين أحكامه وأحكام قانون آخر معمول به .  
أما إذا رأى أحد الأعضاء تعديلا بما عدا ما ذكر ، فما عليه إلا أن يطلب فتح باب المناقشة تطبيقاً لحكم اللائحة  
الداخلية قبل أخذ الرأي على مجموع القانون ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١١ يونيو سنة ١٩٢٨ )

٢١٦٨ أخذ الرأي إجمالاً على ثلاثة مشروعات في موضوعات مختلفة مرة واحدة ... ..  
( مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠ )

٢١٦٨ تلاوة مشروعات قوانين ثلاثاً في جلسة واحدة بسبب ضيق الوقت ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )

٢١٧٣ تأجيل القراءة الثالثة لمشروع قانون باعتبار إضافي لجلسة أخرى ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ )

٢١٧٣ القراءات الثلاث لمشروع قانونين في جلسة واحدة ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ )

٢١٧٤ لا ضرورة لتلاوة مشروع القانون مادة مادة في حالة إقرار المجلس نظره بصفة مستعجلة ... ..  
( مجلس النواب — ٢٠ يوليو سنة ١٩٣٧ )

٢١٧٥ لا يؤخذ الرأي بالبند بالاسم على مشروعات قوانين دفعة واحدة إذا لم يكن موضوعها متشابهاً ... ..  
( مجلس النواب — ٢١ يوليو سنة ١٩٣٧ )

في حالة قرار المجلس نظر مشروع قانون بصفة مستعجلة له أن يقرر تلاوة مواده عند أخذ الرأي عليها مادة مادة ،  
كما له أن يقرر عدم تلاوتها .

ولكى يصدر المجلس قراره على الوجه الأكمل — حين الأخذ بعلم التلاوة — يقتصر على تلاوة المواد التي تناولها  
التعديل ، مع ذكر التعديلات التي أدخلت عليها ... ..  
( مجلس النواب — ٢٥ و ٢٦ يوليو سنة ١٩٣٧ )

كل عضو يريد المناقشة في مادة أو مواد من مواد القانون يمينها ، وتكون هذه المادة أو المواد دون غيرها محل

المناقشة والتمهيد ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٩ و ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ )  
٢١٨١ ... ..

قرار المجلس قراءة مشروع القانون المؤلف من مادة واحدة القراءات الثلاث في جلسة واحدة ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ )  
٢١٨٢ ... ..

هل يشترط توفر العدد القانوني من الأعضاء عند الموافقة على كل مادة من مواد مشروع القانون ، أم أن مسألة العدد القانوني لا يجب الأخذ بها إلا في حالة أخذ الرأي بالتصديق بالاسم على مشروع قانون ؟ ... .. ( مجلس النواب — ٢١ يناير سنة ١٩٣٩ )  
٢١٨٣ ... ..

المناقشة حول أي الاقتراحات المقدمة تعديلا للرد على خطاب العرش يبدأ بأخذ الرأي عليه .  
أخذ الرأي على التعديل الأوسع نطاقا ، والأبعد عن الشروع الأصلي ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٢ بصفحة ٦٥٣ — مجلس الشيوخ — ٢٢ مارس سنة ١٩٣٩ )  
٢١٨٤ ... ..

هل يتحقق وجود العدد القانوني ( الأغلبية المطلقة ) عند أخذ الرأي على كل مادة ، أم يتحقق هذا فقط عند أخذ الرأي على مشروع القانون جملة ؟

يعتبر العدد قانونيا أيما كان مقداره حين أخذ الرأي ، إلا إذا لاحظ بعض الأعضاء أن العدد غير قانوني ، فبعد هذه الملاحظة لا يؤخذ الرأي إذا كان العدد غير قانوني ... .. ( مجلس النواب — ٥ يولييه سنة ١٩٣٩ )  
٢١٨٥ ... ..

موافقة مجلس النواب على إدماج مشروع قانون يفرض رسم أبولو على التراكات في مشروع قانون ربط الميزانية .

المناقشة في دستورية إدماج نصوص تشريعية لا علاقة لها بالميزانية في قانون ربط الميزانية .

هل يختلف نظر قانون ربط الميزانية عن القوانين الأخرى العادية ؟ وهل تقرب قوانين فرض الضرائب من قانون ربط الميزانية وتختلف عن القوانين العادية ؟

هل يؤدي الخلاف بين مجلس الشيوخ ومجلس النواب على أحد النصوص التشريعية المدججة في قانون ربط الميزانية إلى عرض هذا الخلاف على هيئة مؤتمر من المجلسين ، أسوة بالخلاف على باب من أبواب الميزانية ؟ ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ بصفحة ٣٠٣١ — مجلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٣٩ )  
٢١٨٦ ... ..

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتشريع يقضى بفرض رسم أبولو على التراكات في مشروع قانون ربط الميزانية لأن الأمر في ذلك قد ينتهي إلى عقد مؤتمر تكون غالبيته من أعضاء مجلس النواب ، فتهد بذلك سلطة مجلس الشيوخ . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ بصفحة ٣٠٥٠ — مجلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ )  
٢١٨٧ ... ..

إذا كان المجلس سبق أن أقر مشروع قانون وعده وأرسله للمجلس الآخر الذي وافق على التعديل وأعاد إليه في  
دورة تالية ، فحين نظره فيه من جديد تقرأ موادها كلها مادة مادة ، ويؤخذ الرأي عليها ، ولا يكتفى بتلاوة المواد المعدلة فقط .  
٢١٨٧ ( مجلس الشيوخ — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

لا عمل مطلقاً لإبداء تحفظ في الموافقة على مشروع قانون من حيث البدء . فالمجلس إما أن يوافق عليه من حيث  
البدء ، وإما أن يرفضه ... ..  
٢١٨٨ ( مجلس الشيوخ — ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ )

القراءة الثالثة لمشروع قانونين في الجلسة التي تليتها القراءتان الأولى ، والموافقة عليهما دفعة واحدة  
بالنداء بالاسم ... ..  
٢١٩١ ( مجلس الشيوخ — ٢١ مايو سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٠٥ - كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

- ٢١٩٢ ... كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر ... ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )
- ٢١٩٢ ... كل مشروع قانون يقرره أحد المجلسين يبعث به رئيسه إلى رئيس المجلس الآخر ، ولا ينظر للمشروع أمام المجلسين في وقت واحد ... ( لجنة الدستور - ١٥ و ١٩ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٢١٩٤ ... المشروع الذي يقدم من الحكومة لأحد المجلسين ترسله في الوقت نفسه للمجلس الثاني على سبيل الإخطار لينظر فيه في الوقت المناسب ... ( مجلس الشيوخ - ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )
- ٢١٩٥ ... موافقة مجلس النواب للنحل على مشروع قانون لم يقره بعد مجلس الشيوخ تمنع مجلس النواب الجديد من إعادة النظر فيه ، وتجمعه من اختصاص مجلس الشيوخ ... ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٥ بصفحة ٣١٥ - مجلس النواب - ٢ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٨ )
- ٢١٩٥ ... تبليغ مجلس النواب قراراً له في اقتراح برغبة لمجلس الشيوخ ... ( مجلس النواب - ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٨ )
- ٢١٩٨ ... رفض المجلس مشروع قانون بإعتماد إضافي أقره المجلس الآخر مسقط لهذا المشروع ... ( مجلس النواب - ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ )
- ٢٢٠٠ ... عدم موافقة مجلس النواب على تدب لجنة توفيق جديدة للاتصال بلجنة توفيق جديدة من مجلس الشيوخ لإعادة النظر في المسائل المختلف عليها في مشروع قانون الهاماة ... ( مجلس النواب - ١٨ يولييه سنة ١٩٣٩ )

مادة ١٠٦ — كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه .

رقم الصفحة  
مجموعة  
التعليقات

كل مشروع قانون رفضه البرلمان نهائياً لا يجوز أن ينظره مرة ثانية في دور الانعقاد نفسه .

كل مشروع قانون أقره البرلمان ولم يصدق عليه الملك يرد للبرلمان في بحر شهر مشفوعاً بالأسباب التي أدت إلى عدم التصديق ، فإذا أقره البرلمان ثانية بموافقة ثلثي أعضاء كل من المجلسين وجب إنفاذه .

وإذا لم يرد للبرلمان في بحر شهر اعتبر هذا مصادقة من الملك عليه ووجب إنفاذه . إما إذا رد إلى البرلمان وحاز أغلبية عادية ، ولكنها أقل من الثلثين ، تأجل نظر القانون إلى دور انعقاد آخر . فإذا أقره البرلمان بأغلبية عادية نفذ القانون . ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٦ بصفحة ٣٩١ — لجنة الدستور — ١٥ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ يونيو سنة ١٩٢٢ )

كل مشروع قانون اقترحه أحد الأعضاء ورفضه البرلمان لا يجوز تقديمه ثانية في دور الانعقاد نفسه ... ٢٢٠٤ ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

رفض المجلس الاقتراح برغبة لا يمنع نظره في مشروع قانون يتضمن موضوع هذا الاقتراح ، ولو قدم في الدورة

نفسها ، ولو لم يمض على ميعاد الرفض الثلاثة الأشهر للنصوص عليها في اللائحة ... ٢٢٠٤ ( مجلس النواب — ٥ مايو سنة ١٩٣٧ )

مادة ١٠٧ — لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه إلى الوزراء أسئلة أو استجابات ، وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس ، ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال وموافقة الوزير .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التطبيقات

لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في أن يوجه للوزراء أسئلة أو أن يستجوبهم ، وذلك بالكيفية التي تتبين في

اللائحة الداخلية لكل مجلس... .. ( لجنة وضع اللبادى العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

كل استجواب يترتب عليه اقتراح على الثقة بالوزارة يجب أن يقدم قبل الجلسة المحددة للمناقشة بثمانية أيام على الأقل .  
( لجنة الدستور — ٨ يونيو سنة ١٩٢٢ )

لكل عضو من أعضاء البرلمان أن يوجه للوزراء أسئلة أو استجابات ، وذلك على الوجه الذي يبين باللائحة الداخلية لكل مجلس . ولا تجرى المناقشة في استجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ، وذلك في غير حالة الاستعجال

أو موافقة الوزير ... .. ( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

رفض اقتراح بأن كل توجيه لوم أو اقتراح بعدم الثقة بالوزارة أثناء النظر في مشروع يجب أن يحاط الوزراء علماً

به قبل حصوله بثمانية أيام على الأقل ... .. ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

قواعد التمييزات القضائية وأسباب تخطى الأقدمية من الأمور الإدارية المحضة ، فللوزير ألا يجيب عنها إذا شاء ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٦٨٣ — مجلس النواب — ٢٥ مايو سنة ١٩٢٤ )

لحدادة عهد الوزراء بمناصبهم يؤجل توجيه الاستجابات زمناً كافياً ، لتحسينهم من درس شؤون وزارتهم ... .. ( مجلس النواب — ١٢ يونيو سنة ١٩٢٦ )

لا يعتبر عدم الموافقة على بيان الوزير بشأن استجواب عدم ثقة به ... .. ( مجلس النواب — ٥ يولييه سنة ١٩٢٦ )

إعلان المجلس استيائه من صيغة سؤال .

موافقة المجلس على سماع أقوال عضو آخر غير السائل .

اشتراك آخرين في الكلام في موضوع السؤال ... .. ( مجلس النواب — ٦ يولييه سنة ١٩٢٦ )

لا يقدم استجواب لوزارة قاتمة عن عمل تم في عهد وزارة سابقة ، لأن نتيجة الاستجواب قد تستدعي عرض مسألة الثقة بالوزارة .

٢٢٢٨ ... .. السؤال ( مجلس النواب — ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٦ )

٢٢٣٠ ... .. اشتراك غير السائل في التعليق على موضوع السؤال والإجابة ، وتعليق السائل بإضافة في الموضوع ( مجلس النواب — ١٥ و ١٦ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

٢٢٤٥ ... .. لا يجوز الاستمرار في الاستجواب إذا صرح الوزير بأن موضوعه قد أوقف ، ولم يسدأ في تنفيذه ( مجلس النواب — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

٢٢٤٩ ... .. تأجيل الإجابة عن بعض الأسئلة ، لتجاوز الإجابات الزمن المقرر لها في اللائحة ( مجلس النواب — ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

٢٢٥٠ ... .. ينبغي في الاستجواب أن يكون متعلقاً بالشؤون العامة ( مجلس الشيوخ — ٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

٢٢٥٢ ... .. الأسئلة المقدمة في دور انعقاد ماض ، على مقدمها أن يحيطوا مكتب المجلس علماً بإصرارهم عليها لحيط الوزراء علماً بذلك ؛ وكذلك الشأن في الاقتراحات ( مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

٢٢٥٢ ... .. تحويل السؤال إلى استجواب ( مجلس الشيوخ — ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

٢٢٥٣ ... .. لا يجوز لأحد الأعضاء أن يدخل تعديلاً في استجواب مقدم من عضو آخر ( مجلس النواب — ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ )

٢٢٥٣ ... .. السؤال والاستجواب يجوز توجيههما بالنسبة لأي أمر كان ، داخل ضمن أعمال الوزير للشؤون أو المستجوب أو متعلق بها ( مجلس الشيوخ — ٨ فبراير و ٤ مايو سنة ١٩٢٧ )

٢٢٥٦ ... .. وجوب تحديد الغرض من الاستجواب ليتهي إلى فكرة معينة ( مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )

٢٢٦٥ ... .. عدم تلاوة الأسئلة والاستجابات اكتفاء بإثباتها في الضبطة ( مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )

٢٢٦٥ ... .. إذا قدمت اقتراحات عدة بعد الانتهاء من المناقشة في الاستجواب يسدأ بأخذ الرأي على أبسطها أولاً ( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ )

- هل يجوز لموجه السؤال أن يجعل سؤاله استجواباً في أي وقت كان وفي أية حالة ، أو أن هذا التحويل له ظروف خاصة منها امتناع الوزير عن الإجابة مثلاً ؟ وهل إذا اتفق للاستجوب والاستجوب على الإجابة حالاً يصح أن يطلب أحد الأعضاء تأجيل تلك الإجابة للاستعداد للمناقشة ؟
- ٢٢٦٦ ... .. طلب تحويل السؤال إلى استجواب يجب أن يكون كتابة ( مجلس النواب — ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٧ )
- ٢٢٦٨ ... .. حق تحويل السؤال إلى استجواب ( مجلس النواب — ٧ مارس سنة ١٩٢٧ )
- ٢٢٧٠ ... .. إباحة صراح بيان الوزير للاستجوب في غيبة العضو المستجوب ، وقيل شرح استجوابه ( مجلس الشيوخ — ٤ مايو سنة ١٩٢٧ )
- ٢٢٧١ ... .. استعداد استجواب لقيام مقدمه ( مجلس الشيوخ — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ )
- ٢٢٧١ ... .. بدء الوزير ببيانه عن الاستجواب ، قبل أن يشرح للمستجوب موضوع استجوابه ( مجلس الشيوخ — ٣٠ مايو سنة ١٩٢٧ )
- ٢٢٧٣ ... .. تأجيل الإجابة عن الأسئلة إلى ما بعد انتهاء المجلس من فحص الميزانية ( مجلس الشيوخ — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٧ )
- ٢٢٧٤ ... .. توجيه أسئلة شفاها عن وزارة أثناء نظر ميزانيتها خارجة عن موضوع هذه الميزانية . وإجابة الوزير عنها وتعليق السائل وغيره عليها ( مجلس الشيوخ — ٤ يولي سنة ١٩٢٧ )
- ٢٢٧٦ ... .. وجوب تجديد الاستجوابات والأسئلة المقدمة في دورة سابقة ( مجلس النواب — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ )
- ٢٢٧٦ ... .. الموافقة على تحويل سؤال إلى استجواب من غير طلب كتابي ( مجلس الشيوخ — ٢ يناير سنة ١٩٢٨ )
- ٢٢٧٨ ... .. تعليق السائل ثلاث مرات على إجابة الوزير ( مجلس النواب — ٧ مايو سنة ١٩٢٨ )
- ٢٢٧٩ ... .. عدم موافقة مجلس الشيوخ على تحديد وقت خالص لنظر الأسئلة ، كما لم يوافق على إدراجها إلى ما بعد نظر الميزانية . ( مجلس الشيوخ — ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ )

٢٢٨٤ ... .. تطبيق السائل بإسهاب على إجابة الوزير  
( مجلس النواب — ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠ )

٢٢٨٥ ... .. استيضاح السائل أكثر من مرة  
( مجلس النواب — ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ )

٢٢٨٦ ... .. استيضاح السائل وغير السائل أكثر من مرة  
( مجلس النواب — ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٠ )

٢٢٨٧ ... .. لكل عضو في المجلس ، سواء أكان السائل نفسه أم غيره ، أن يطلب تحويل أي سؤال موجه إلى أحد الوزراء إلى استجواب ؛ ولكن يجب أن يقدم طلب التحويل كتابة لا شفويا ، ويجب فضلا عن ذلك أن يقر المجلس هذا التحويل  
( مجلس النواب — ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ )

٢٢٩١ ... .. استمرار المناقشة في الاستجواب مع امتناع المستجوب عن شرحه .  
للاوقفة على أن تدلى الحكومة بإجابتها قبل مناقشة المجلس في الاستجواب  
( مجلس النواب — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )

٢٢٩٣ ... .. السؤال استيضاح عن أمر مجهول أو مفروض أن السائل على الأقل يجمله ، فلا يجوز بناء على هذا أن يخلط بينه وبين الاقتراح ، وينبغي أن يستعمل كل منهما في الظروف التي تسمح .  
للمرئيس الحق في أن يطلب من الأعضاء تعديل اقتراحاتهم التي تقدم في صورة أسئلة إلى اقتراحات ؛ فإن لم يقبلوا عرض الأمر على المجلس ليفصل فيه  
( مجلس النواب — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦ )

٢٢٩٤ ... .. قرار المجلس تأجيل طلب تحويل سؤال موجه من غير الطالب إلى استجواب ، إلى أن تدلى الحكومة بإجابتها عن هذا السؤال  
( مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ )

٢٢٩٨ ... .. لا يجوز لأحد الأعضاء أن يستجوب لجنة من لجان المجلس في تصرفاتها  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٢ بصيغة ١٩٠٧ تحت العنوان « لا مانع من رجوع اللجنة عن قرارها في مشروع قانون مادام لم يرفع بعد إلى المجلس » — مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ )

٢٢٩٨ ... .. تحويل الرئيس حق تحويل الأسئلة إلى اقتراحات إذا كانت موضوعاتها يجب أن تكون كذلك بعد موافقة مقدمها ، وإلا عرض الأمر على المجلس  
( مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٣٦ )

٢٣٠٢ ... .. إبداء الإجابة عن سؤال غالب مقدمه لدى السكرتيرية  
( مجلس النواب — ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

- ٢٣٠٣ ... .. للوزير ألا بدلى بإجابة عن سؤال يكون موضوعه مرتبطاً بموضوع قضية منظورة أمام القضاء ... ..  
( مجلس النواب — ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )
- ٢٣٠٤ ... .. اقتراح الانتقال إلى جدول الأعمال يجب أن يسبق في العرض سائر الاقتراحات ، وسبب هذا أن الانتقال إلى الجدول  
معناه انتهاء المناقشات واكتفاء المجلس بما دار فيها دون الانتهاء إلى رأى معين ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٤ بصيغة ١٠١٩ — مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٧ )
- ٢٣٠٤ ... .. إيداع الإجابة عن سؤال لدى السكرتيرية لطول البيانات والأرقام ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ )
- ٢٣٠٥ ... .. تحتم إجابة الوزير عن السؤال في الجلسة إذا تمسك السائل بهذا ، دون إجابة الوزير إلى طلبه الاكتفاء بإيداع  
إجابته سكرتيرية المجلس لطول البيانات فيها ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ )
- ٢٣٠٨ ... .. المستجوب الذي تنازل عن استجوابه وتمسك به غيره الحق في العودة للتمسك به والمناقشة فيه ... ..  
( مجلس النواب — ١٠ يونيو سنة ١٩٣٧ )
- ٢٣٠٨ ... .. طلب تحويل السؤال إلى استجواب يحسن أن يكون بعد سماع الإجابة ، فقد يكون فيها ما يقع المستجوب ، وإلا  
كان له الحق في تقديم الاستجواب ... ..  
( مجلس النواب — أول يولي سنة ١٩٣٧ )
- ٢٣١٠ ... .. تحديد الحدود الدستورية في مناقشة استجواب عن تحقيق بين يدي النيابة حتى تبين الموضوعات التي يجوز الكلام  
فيها والتي لا يجوز ، قبل البدء في المناقشة .
- ٢٣١٠ ... .. كل ما تعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية ( النيابة العمومية من السلطات القضائية ) ، ففي  
رفع أمر للقضاء امتنع أن يدور في موضوعه بحث أو استجواب داخل البرلمان ، حرصاً على استقلال القضاء وحرية الأفراد .  
ليست النيابة فيما يتعلق بالدعوى العمومية مشثلة لدى البرلمان ، وإنما للسؤال وزير الحفانية حين يحول بمهله دون  
رضها بغير حق ، أو حين يحمل النيابة بدون حق على رفضها ... ..  
( مجلس النواب — ١٢ يولي سنة ١٩٣٧ )
- ٢٣١٤ ... .. إذا حدثت جلسة لمناقشة الاستجواب ، فلمجلس الحق في تأجيلها بعد هذا ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٠ يولي سنة ١٩٣٧ )
- ٢٣١٥ ... .. اعتبار المجلس الاستجوابات المقدمة في دورة قادمة بعد انتهائها إلى أن يجاب عنها في دورة تالية ... ..  
( مجلس النواب — أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ )
- ٢٣١٩ ... .. السؤال يسقط بانتهاء الدورة ، ولقدهم تجديده في الدورة المقبلة ... ..  
( مجلس النواب — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

إذا قبل الوزير أن يجيب عن أسئلة خاصة بموظفين ذكروا بأسمائهم فيها ، فليس للمجلس منع توجيهها .

لا يجوز لنا أن نستجوب نائباً آخر ... .. ( مجلس النواب — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

تطبيق مقدم السؤال بإسهاب على إجابة الوزير ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٤ بصفحة ٧٢٠ — مجلس النواب — ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب على النيابة أن تسألهم أو يجب ألا تسألهم ... .. ( مجلس النواب — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ )

عدم قبول توجيه سؤال بسبب صيغته غير اللائحة التي أفرغ فيها ، ولأنه خالف في صيغته هذه نص اللائحة في مادتها ٤٦ ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٧ )

هل يُمنع نظر الاستجواب إذا كانت لهجة عنيفة ، أو غير لائقة ؟ ... .. ( مجلس النواب — ١٨ مايو سنة ١٩٣٨ )

هل طلب تحويل السؤال إلى استجواب يجب أن يسكون كتابة ؟ ... .. ( مجلس النواب — ٢٣ مايو ١٩٣٨ )

يحسن أن يقتصر السؤال على الاستفهام بالمعنى الحقيقي ، وألا يتضمن اقتراحات ، ليمكن الإجابة عن أكبر عدد مستطاع من الأسئلة في جلسة واحدة . ... .. ( مجلس النواب — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ )

للوزير أن يجيب عن السؤال في غيبة مقدمه ، لأنه أصبح ملكاً للمجلس بعد طرحه عليه ... .. ( مجلس الشيوخ — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ )

رد الحكومة على الاستجواب لا يكون إلا في الجلسة ... .. ( مجلس الشيوخ — ٧ يونيو سنة ١٩٣٨ )

امتناع الحكومة عن الإجابة عن سؤال تضمنه طعناً في فريق من السكان وتعرضاً خطيراً لبعض موظفي الحكومة . ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )

لا يجوز توجيه استجواب سيق للمجلس أن رفض عبارات تضمنها هذا الاستجواب ، حتى ولو عدل في عباراته يوم المناقشة ، ما دامت الحكومة لا توافق على التعديل بهذه الطريقة ، وترى أن الواجب أن يصاغ صياغة جديدة لا تشتمل على ما سبق للمجلس أن رفضه ، وأن تأخذ هذه الصيغة الجديدة سيرها المادى للتصوص عليه في اللائحة ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )

الاستجواب يجب ألا يكون غامضاً مبهماً غير محدد الوقائع ، لأن الأصل في الاستجواب أن يكون عن وقائع يعتقد  
الستجوب أن الحكومة تصرف فيها تصرفاً غير متفق مع القانون .

تعديد جلسة نالية لإلقاء بيان من مقدم الاستجواب ، يفصل الاستجواب ويوضحه ، ثم تحدد جلسة للنقاشه بعد

٢٣٣٩ ... .. (جلس الشيوخ — ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨)

لا يجوز توجيه سؤال بطلب بيانات عن تعيينات الموظفين ، وعن مؤهلهم ، وترقياتهم ، لأن مسائلهم من اختصاص

٢٣٤٢ ... .. (جلس النواب — ٢١ يونيه سنة ١٩٣٨)

إذا استقال الوزير الشئول أو للستجوب ، أو استقالت الوزارة كلها بعد تقديم السؤال أو الاستجواب ، وقبل  
الرد على الأول ومناقشة الثاني ، ففي هذه الحالة لا يدرج السؤال أو الاستجواب في جدول الأعمال إلا إذا أعلن مقدمه

٢٣٤٢ ... .. (جلس الشيوخ — ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٨)

الامتناع عن إجابة عن سؤال إذا كان فيها إفساء أسرار يجب الاحتفاظ بها ( السؤال خاس بالاستفسار عن

٢٣٤٤ ... .. (جلس النواب — ٤ يولييه سنة ١٩٣٨)

لا يجوز التحوير في صيغة سؤال النائب بغير رجوع إليه ... ..

٢٣٤٤ ... .. (جلس النواب — ٦ يولييه سنة ١٩٣٨)

إلقاء بيان للستجوب عن استجوابه في غية الحكومة وبعد انسحابها ، وتحديد جلسة للنقاشه فيه بعد ذلك ... ..

٢٣٤٤ ... .. (جلس الشيوخ — ١١ يولييه سنة ١٩٣٨)

للحكومة أن ترفض إيداع البيانات والمستندات إذا رأت أن للصالحه العامة تقضى بالرفض ... ..

٢٣٥٥ ... .. (جلس النواب — ١٢ يولييه سنة ١٩٣٨)

استقالة الوزارة لا تمنع الاستمرار في نظر الاستجواب الذي كان موجهاً إليها ، ما دامت الوزارة الجديدة وافقت على

٢٣٥٧ ... ..

من الجائز للنقاشه في مثل هذا الاستجواب ، لأنه يحتمل أن ينتهي المجلس إلى تقرير مبدأ في الموضوع يكون فيه  
اتهاء وقوع مثل هذه الأعمال في المستقبل إن ثبت خطؤها .

(جلس الشيوخ — ١٨ يولييه سنة ١٩٣٨)

الأسئلة والاستجوابات واللواذ التي كانت عمالة إلى اللجان في الدورة السابقة والباقيه بالمجلس تعتبر كأنها لم تكن ،

٢٣٥٨ ... .. (جلس الشيوخ — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٨)

اشتراكه غير الوزير للشول في الإجابة إذا كانت في السؤال ما يدخل في اختصاص وزارته ، ولو لم يكن السؤال

موجهاً إليه ... .. ( مجلس النواب — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٨ )  
٢٣٥٨ ... ..

عدم الإجابة عن سؤال عن مشروعات قوانين أرسلتها الوزارات إلى أقسام قضائها ، لأن استجالتها والتصرف فيها  
من شؤون السلطة التنفيذية وحدها ، ولأن مثل هذا السؤال يرى إلى التدخل فيما بين بعض جهات الحكومة وبعضها

الآخر من العلاقات ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢ يناير سنة ١٩٣٩ )  
٢٣٦٠ ... ..

لا يجوز أن تتضمن عبارة الاستجواب إهانة أو سباً أو قذفاً في الحكومة وقبل أن تلقى بيانها ، وإلا وجب استبعاده .  
( تراجع الناقلة على هذا في المادة ١٠٩ بصفحة ٢٤٣٣ — مجلس النواب — ٢ يناير سنة ١٩٣٩ )

على أثر المناقشة في استجواب ، قرر المجلس أن ما أمر به معالي وزير الداخلية بواسطة رجال البوليس من حصار أحد  
الأندية السياسية ، اعتداء صريح على الحرية الشخصية التي كفلتها المادة الرابعة من الدستور ... .. ( تراجع الناقلة على هذا في المادة ٤ بصفحة ٥٠ — مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ )  
٢٣٦٠ ... ..

زيادة التكلمين في الاستجواب على أربعة ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٣٩ )  
٢٣٦٠ ... ..

عدم الإجابة عن سؤال إذا تعلق بشؤون خارجية أو شؤون موظفين ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ )  
٢٣٦١ ... ..

للحزب أن يطلب كل البيانات التي يردها لاستجوابه ، ولكن مما لا شك فيه أيضاً أن للوزير أن يقدر ما إذا كانت  
الصلحة العامة تقتضي إعطاء هذه البيانات أم لا . فإن رأى إعطاؤها انتهى الأمر ، وإن رأى أن الصلحة العامة تقتضي بعدم  
إعطائها كان على الحزب في هذه الحالة أن يرجع إلى المجلس ليحكم بينه وبين الوزير ... .. ( مجلس النواب — ١٣ فبراير سنة ١٩٣٩ )  
٢٣٦١ ... ..

يكون السؤال عن أعمال حصلت بالفعل ، لا عن نيات هي بطبيعتها ليست محللاً للأستئلة البرلمانية ... .. ( مجلس النواب — ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ )  
٢٣٦٨ ... ..

لا يوجه الاستجواب ابتداء ثم يطلب من الوزير البيانات التي يبنى عليها اتهامه .

لكل نائب الحق في أن يطلب من الوزير البيانات التي يراها ، في صورة سؤال أو بكتاب ، لأن طلب البيانات

وتقديمها يكون قبل توجيه الاستجواب ، ولا يتمتع الوزير عن تقديمها إلا لصلحة عامة ... .. ( مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ )  
٢٣٦٨ ... ..

إذا تمت المناقشة في الاستجواب وقدمت عدة اقتراحات ، منها اقتراح بالانتقال إلى جدول الأعمال ، أخذ الرأي عليه  
قبل غيره من الاقتراحات ... .. ( مجلس النواب — ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ )

إذا قدم استجواب هو في الواقع سؤال فمن حق الرئيس أن ينصح مقدمه بتحويله إلى سؤال ، فإن لم يقبل النصيحة  
عرض الاستجواب على المجلس ليبدى رأيه فيه . ومن حق المجلس أن يراعى وقت الأعضاء ( الاستجواب المروض أجاب  
عنه الوزير على اعتبار أنه سؤال ) ... .. ( مجلس النواب — ٢٨ مارس سنة ١٩٣٩ )

استقالة الوزير المستجوب قبل نظر الاستجواب لا تمنع من نظره ، لأن الاستجواب قد يكون موجهاً لسياسة وزارته ،  
لا لتصرفاته وحدها ، ولأن للوزير شخصية معنوية لا تنتهى باستقالته . فإذا استقال بقيت سياسته في وزارته ، وهي التي تهتم  
في الحكم لها أو عليها ، ولأن كل اتهام موجه ينتهي إلى الإدانة أو البراءة ، فلا يصح أن يبقى شرف الوزير بلا حكم حسم .  
إذا كان موضوع الاستجواب استدعى تحقيقاً إدارياً مع موظفين لم يفصل فيه ، فليس للمجلس أن يتعرض لم غير  
أو شر ، انتهاءً لتعارضه قد يقع بين حكمه والحكم التأديبي ... .. ( مجلس النواب — ١٨ أبريل سنة ١٩٣٩ )

يجوز أن يتقدم بالسؤال أكثر من عضو من الأعضاء ، على أن يكون حق الاستيضاح لواحد من حضراتهم فقط ؛  
وذلك حتى لا يتحول السؤال إلى استجواب بدون قيد ولا شرط ... .. ( مجلس الشيوخ — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )

رفض اقتراح بتأجيل النظر في الاستجوابات إلى ما بعد الانتهاء من بحث الميزانية ، لأن ذلك لا يتفق مع رقابة المجلس  
لأعمال الحكومة ... .. ( مجلس النواب — ١١ مايو سنة ١٩٣٩ )

من الجائز توجيه استجواب عن عمل وزير استقال ، لأن استقالته لا تمنع بقاء سياسته في الوزارة . وهذه السياسة  
هي التي يهتم بها المجلس للحكم لها أو عليها .

استبعاد اقتراح لأنه يتناول مسؤولية بعض الموظفين عن تصرفات حصلت منهم لأنه لا يجوز أن يتخذ المجلس قراراً  
بالنسبة لموظفين إداريين ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٩ يونيو سنة ١٩٣٩ )

يجب أن يكون الاستجواب عن أمر خاص ، لا عن حالة عامة ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

تقضى التقاليد البرلمانية بالألا تشر الأسئلة والاستجوابات في الصحف قبل إدراجها في جدول الأعمال ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٠ يناير سنة ١٩٤٠ )

٢٣٩٩ ... .. لتقديم السؤال الحق في تحويله إلى استجواب في أي وقت شاء ولو قبل إجابة الوزير عنه  
( مجلس الشيوخ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ )

٢٤٠١ ... .. الاستجواب مقصود به محاسبة الوزير عن خطأ ارتكبه عند تطبيق قانون أو عن خطأ ارتكبه أثناء تأدية عمله .  
فالتقدم للحكومة بالرجاء والاستعطاف أثناء المناقشة فيه خروج على الواجب ... ..  
( مجلس النواب — ٢١ فبراير سنة ١٩٤٠ )

٢٤٠٢ ... .. تأجيل رد المستجوب على بيان الوزير للمستجوب إذا كان هذا البيان طويلا يحتاج لمراجعة ، ولو كان قد تقرر نظر  
الاستجواب بصفة مستعجلة ... ..  
( مجلس النواب — ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٠ )

٢٤٠٣ ... .. جواز تأجيل المناقشة في الاستجواب للتعليق بالأمور الداخلية لأكثر من شهر ، إذا لم يطلب أحد من حضرات  
الأعضاء الكلام فيه ... ..  
( مجلس النواب — ٤ أبريل سنة ١٩٤٠ )

٢٤٠٤ ... .. إيداع مكتب المجلس البيانات التي يطلبها العضو في سؤاله ... ..  
( مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ )

٢٤٠٤ ... .. تأجيل الاستجواب إلى أجل غير مسمى حتى يحدده صاحبه إذا أراد ، لعدم وجوده في الجلسة ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٥ مايو ١٩٤٠ )

٢٤٠٤ ... .. لا يصح توجيه أسئلة ولا الجواب عنها فيما يختص بمعاهدات لا تزال معلقة ... ..  
( تراجع مذكرة حضرة صاحب البزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، الواردة بالجزء الأول من هذا الكتاب ،  
بالصفحات ٨٥٩ — ٨٦١ )

رقم  
مجموعة  
التعليقات

٢٤٠٥ ... لكل مجلس من المجالسين حق إجراء التحقيق ...

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٢٤٠٥ ... اللجنة فحص الطعون سلطة تطبيق أحكام قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الخاصة بمواد الجرح في حق من يتخلف من الشهود بعد إعلانه ، طبقاً للفقرة الخامسة من المادة ٦٨ من قانون الانتخاب ، لأن هذه السلطة نتيجة التفويض في إجراء التحقيق وإعلان الشهود ...

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٥ بصيغة ١٣٥٧ — مجلس النواب — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ )

لا يقبل المجلس الاحتجاج على أعمال لجنة التحقيق الذي يرد إليه من الخارج .

استدعاء اللجنة وزير المعارف السابق — حضوره أمامه وسباع أقواله .

إنما يباشر المجلس أي تحقيق لمعرفة مدى تأثير الأعمال في إدارة المصالح العامة تنفيذاً لبدأ مراقبة الحكومة ، فهو يبحث أعمالاً بصرف النظر عما إذا كانت قد صدرت بقصد جنائي أو غير جنائي ، ولكن يساعد على التشريع الذي هو من خصائصه . لا يصح أن يعبر المجلس منبره لأجنبي عنه . وهو فوق كل مناقشة تأتي من الخارج ، لأن لهذا المنبر حرمة هي ألا يتليه إلا من كان عضواً فيه أو وزيراً .

إعلان المجلس أسفه للتعصبات السيئة التي أظهرها التحقيق .

قرار المجلس أن يستحث الحكومة على السرعة في تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المشار إليه في المادة ٦٨ من

الدستور .

الفرض من المادة ١٨ من الدستور هو أن يكون العمل في شؤون التعليم حسب القانون — إن كان موجوداً — والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠ موجود ، وهو يقضي بأن خطط الدراسة من المائل الواجب استصدار قانون بها بعد أخذ رأى مجلس المعارف الأعلى إذا دعت الحال .

أما مناهج التعليم فيملك الوزير التغيير فيها بشرط استشارة مجلس المعارف الأعلى أو اللجنة الفنية التي حلت محله ابتداء

٢٤٠٥ ... من ٢٤ يولي سنة ١٩٢٤ ، وكل تغيير يحدث فيها يكون بقرار وزاري ...

( مجلس النواب — ٣١ يولي وأول سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

إن رأى المجلس ضرورة إجراء تحقيق في عمل حكومي وجب أن تكون لجنة التحقيق قاصرة على أعضائه ، فلا يضم

٢٤٢٦ ... إليها أحد من رجال الحكومة ...

( مجلس الشيوخ — ٢٥ يولي سنة ١٩٣٧ )

٢٤٣١ ... طلب التحقيق البرلماني في أي موضوع يكون نتيجة لاستجواب ، ولا يمكن أن يكون طلباً أصلياً ...

( مجلس النواب — ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لا يجوز مؤاخنة أعضاء المجلسين على ما يدونه من الأفكار والآراء بالمجلس ، ولا يجوز اتخاذ إجراءات جنائية ضد  
أحدهم أو القبض عليه إلا بتصريح المجلس التابع هوله ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

ليس لأحد مطلقاً ، مهما كان كبيراً ، أن يحتج على عمل أو قول يصدر من المجلس ، أو من أحد أعضائه .  
إن استنكار أعمال الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في المجلس والحكم عليها لا يكون إلا غيائياً ، وفي غير مواجهة  
الشخص الذي صدرت منه هذه الأعمال ... ..  
( مجلس النواب — ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

مدى حصانة الأعضاء ... ..  
( مجلس النواب — ٢ يناير سنة ١٩٣٩ )

مادة ١١٠ — لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية .

رقم  
مجموعة  
التعليقات

٢٤٤٢ ... عدم جواز القبض على أحد من أعضاء المجلسين أو اتخاذ إجراءات جنائية ضده إلا بتصريح المجلس التابع هو له ( لجنة وضع الأساس العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٢٤٤٢ ... لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه إلا بإذن المجلس التابع هو له ، وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية ( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٢٤٤٢ ... رفض طلب النائب العموى إقامة الدعوى العمومية على أحد الأعضاء بدعوى اتهامه بإرشاء بعض للتدوين الناخبين ، بعد أن قرر المجلس صحة نيابة هذا الضو ؟ وقرار الرفض المذكور بنى على ما دار فى المناقشة من أن قرار المجلس فى ذلك قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه ( مجلس النواب — ٢١ أبريل سنة ١٩٢٤ )

٢٤٤٦ ... تعليقات وزارة الداخلية لرجال الإدارة بالنسبة للمخالفات الإدارية التى يترتب فيها حضرات أعضاء البرلمان . تنفيذ المادة ١١٠ من الدستور فيما يخص بمخالفات الترع والجور وغيرها التى تقع من حضرات أعضاء البرلمان فى دور انعقاده أو قبله ( مجلس النواب — ٧ يولية سنة ١٩٢٤ )

ما هو تأثير امتداد الدور على الإجراءات التى بدأت ضد عضو أو قبض عليه قبل انعقاد الدور ؟  
أستمر من غير قيد ولا شرط ومن غير حاجة لإذن ؟  
أم توقف بمجرد افتتاح الدور ويفرج عن العضو ، ولا تستأنف إلا بعد إذن المجلس ؟  
أم تستمر الإجراءات ، ويبقى القبض حتى يتدخل المجلس ، فيطلب وقفها أو بأمر بالإفراج ؟  
قرار مجلس النواب :

أولاً — ليس للمجلس أن يفصل فى موضوع التهمة أو يتعرض له إذ أن هذا العمل يتناقض مع مبدأ فصل السلطات . هذا فضلاً عما قد يحدثه قرار يتعرض للموضوع من التأثير فى العدالة سواء أكان لمصلحة العضو أم ضده .

ثانياً — لا يصح أن يسلم المجلس باتخاذ الإجراءات أو الاستمرار فيها فى الأحوال الآتية أو ما يماثلها :

- ( أ ) متى كان اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد العضو مسبباً لوقوع اضطرابات أو معطلاً لأعمال المجلس .
- ( ب ) متى كانت الإجراءات المطلوب التصريح بها أو الاستمرار فيها كيدية أو تصفية لتخليها روح الحزبية .
- ( ج ) متى ظهر أن الغرض من الإجراءات هو التأثير فى العضو ، لتعطيل عمله التباين ، سواء لمنعه من التصويت أو حرمانه من الاشتراك فى المناقشة فى موضوع ما ، بكامل الحرية والطمأنينة .
- ( د ) متى كان ظاهراً بالبداهة أن الدعوى على غير أساس ، كأن سقط الحق فى إقامتها بعضى المدة أو سبق الفصل فيها أو شملها الضو .

ثالثاً — قرر المجلس ضرورة استئذنه فى الاستمرار فى الإجراءات التى اتخذت ضد أحد أعضائه قبل دور الانعقاد واستمرت بعده ، وهذه السابقة تعتبر سابقة دستورية من السوابق التى تعتبر تفسيراً للدستور ( مجلس النواب — ٢٠ نوفمبر و ٢٧ و ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ و ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ )

إذا كان طلب رفع الحصانة البرلمانية من أجل مخالفة لم يكن للرأى السياسى للعضو ارتباط بموضوعها باعتباره ، فإن المجلس في هذه الحالة يأذن باستمرار إجراءات المحاكمة فوراً ، دون حاجة إلى إحالة الطلب للجنة ... .. ( مجلس النواب — ١٠ يناير سنة ١٩٢٧ )

لا يجوز تقديم طلبات رفع الحصانة بطريق الوكالة عن الأفراد ، بل يجب تقديمها مباشرة من أصحاب الشأن .  
في حالة طلب رفع الحصانة بسبب رفع قضية جنحة مباشرة على العضو ، يشترط أن يسبق ذلك تقديم بلاغ للنيابة من صاحب الشكوى رأيت حفظه ورأى هو أن يستعمل حقه القانونى في تحريك الدعوى العمومية مباشرة ... .. ( مجلس النواب — ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ )

إذا طلب رفع الحصانة عن عضو عين قبل ، ونسب إليه بهذه الصفة مخالفة تاريخها سابق على تاريخ تعيينه قبل ، فإن المجلس يرفض رفع الحصانة لهذا السبب ، لأن التواريخ تدل صراحة على أنه وقت وقوع المخالفة لم يكن قبل . ولا يعتبر ذلك تدخلا في أعمال القضاء ... .. ( مجلس النواب — ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ )

إذا رفعت جنحة مباشرة على عضو قبل انعقاد البرلمان ، فلا بد من استئنائه في استمرار الإجراءات ضده بعد الانقضاء ؛ وفي هذه الحالة لا يمكن النظر في طلب استمرار الإجراءات إلا إذا سبق ببلاغ النيابة وحصل تحقيق فيه ، لأنه يجب أن يكون أمام المجلس المعلومات الكافية لمعرفة إن كانت هناك جريمة أم لا ، وهل الدعوى جدية أم لا ، خصوصاً أنه لا يسح للأفراد أن يتقدموا إلى المجلس بطلب رفع الحصانة لتحريك الدعوى العمومية مباشرة بعد حفظ التحقيقات التى تجريها النيابة عما يقدم إليها من البلاغات ضد أحد النواب ، إلا إذا كان الطلب مشفوعاً بصورة رسمية من هذه التحقيقات ... .. ( مجلس النواب — ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٠ )

لا يرفع المجلس الحصانة عن العضو إذا اعترف النائب العام أن ما نسب للعضو لا جريمة فيه ، وأنه إنما طلب رفع الحصانة لخروج القضية من يده بتقديمها للقضاء ... .. ( مجلس النواب — ٢١ مايو سنة ١٩٣٠ )

مخالفات الترع والجسور التى تقضى فيها لجان خاصة غير المحاكم العادية يجب أن يتناولها النص الدستورى لهذه المادة لأن هذه المخالفات قد يحكم فيها بقوانين مقيدة للحرية ... .. ( مجلس النواب — ١٣ يوليى سنة ١٩٣٦ )

قبول العضو رفع الحصانة عنه لا يمنع من وجوب إحالة الموضوع على لجنة العدل لفحصه وإبداء رأيا فيها .  
تضاة الأمر للطلوب من أجله رفع الحصانة ، وقرب زمن انتهاء الدورة البرلمانية لا يمنعان من رفع الحصانة ... .. ( مجلس النواب — ٢٥ أغسطس ١٧ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )

إحالة طلب رفع الحصانة البرلمانية على لجنة العدل قبل أن يعلن العضو بموضوع القضية ، لأن في إعلانه بها — قبل مواقاة المجلس على رفضها — توجيه تهمة إليه ، وفي ذلك مساس بالحصانة البرلمانية لا يجوز ... .. ( مجلس النواب — ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ )

إذا صدر حكم صحيح على عضو برامة دون رفع الحصانة عنه لأن المخالفة وقت قبل قيام نيابة حضرة العضو . كما أن الحكم التلغرافي صدر قبل قيام هذه الصفة أيضاً ، فضلا عن ذلك لم يعلن حضرة العضو صفته التلغرافية في الوقت الذي تحققت فيه ليمسك بالحصانة البرلمانية ، فلا تحصل الترامة منه حتى يأذن المجلس برفع الحصانة لإمكان تنفيذ الحكم وتحصيل تلك الترامة ... ( مجلس النواب — ٣ و ١٧ فبراير و ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ )

استئذان المجلس في الاستمرار في نظر الدعوى إذا كانت قد رفعت على العضو قبل أن توجد له صفة النيابة ... ( مجلس النواب — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ )

إذا لم يكن في طلب رفع الحصانة البرلمانية غرض تصني يقصد منه منع العضو عن مباشرة عمله بالمجلس ، فلا يكون هناك محل لتمسك المجلس بها .  
هل للمجلس حق الكلام في موضوع قضية مطروحة أمام هيئات القضاء ، ولو كانت الكلام قاصراً على سقوط الدعوى بقضى للدة ؟ ... ( مجلس النواب — ٢ يناير و ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

بحث حضرة صاحب السعادة محمد نجيب الترابي باشا في البادئ الدستورية عن الحصانة البرلمانية ، مقدم إلى لجنة العدل بالمجلس ...

الحصانة البرلمانية من النظام العام ، ولا يملك العضو التنازل عنها ، بل هي حق المجلس وحده .  
على السلطة القضائية أن تستأذن المجلس في القبض على العضو الذي سبق أن رفعت عنه الحصانة البرلمانية بسبب سؤاله والتحقيق معه ، لأنه يجب التفريق بين الإجراءات وبين القبض في الحكم ، فإن طبيعة الإجراءات تختمل الاستمرار ، أما القبض فهو عمل يصح لخطورته اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها ، وهذا ما قصدته الشارع بإفراده له بالذكر . ( مجلس النواب — ٣ أبريل سنة ١٩٣٩ )

قرار المجلس إعادة التقرير إلى اللجنة إذا قدم قبل أن يحضر جلساتها المهددة العضو المطلوب رفع الحصانة عنه والمعتبر عن عدم حضورها ، وذلك لتستدعيه مرة أخرى .  
فإن لم يحضر بعد ذلك فلا يتحتم تأجيل التقرير حتى يحضر ، بل لها أن تفصل في طلب رفع الحصانة إذا تكررت التياب .  
هل للجنة أن تنظر في أمر يتصل بموضوع الدعوى ؟ ... ( مجلس النواب — ١٧ أبريل و ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

نص هذه المادة يسمح بالتفريق في الحكم بين الإجراءات وبين القبض ، لأن القبض عمل يصح لخطورته اعتباره مستقلاً عن الإجراءات ومنفصلاً عنها . فإذا وافق المجلس على رفع الحصانة عن العضو دون القبض عليه ، ورأت النيابة بعد ذلك القبض عليه ، تعين على وزارة العدل أن تطلب إذن المجلس ليقرر في هذا الطلب ما يراه .  
هل لرئيس المجلس الحق في أن يفسر الدستور ؟ ... ( مجلس النواب — ٣ و ١٣ يونيو سنة ١٩٤٠ )

ملحة ١١١ - لا يمنح أعضاء البرلمان رتباً ولا نياشين أثناء مدة عضويتهم . ويستثنى من ذلك الأعضاء الذين يتقلدون مناصب حكومية لا تتنافى مع عضوية البرلمان ، كما تستثنى الرتب والنياشين العسكرية .

رقم صفحة

مجموعة

التلخيصات

لا يجوز أن يمنح أعضاء المجلسين رتباً ولا نياشين أثناء مدة العضوية ولا بعد دور الانقضاء بسنة ؛ ويستثنى من هذا الذين يتقلدون مناصب حكومية لا يترتب عليها حرمانهم من عضوية البرلمان ... .. ٢٥٣٣  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ٩ و ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ١١٢ — لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع له ، ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور ويقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس .

---

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

لا يجوز فصل أحد من عضوية البرلمان إلا بقرار صادر من المجلس التابع له . ويشترط في غير أحوال عدم الجمع وأحوال السقوط المبينة بهذا الدستور ويقانون الانتخاب أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع جميع الأعضاء . . . . . ٢٥٣٥

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

هل للمجلس الحق في أن يخرج إخراجاً نهائياً عضواً كسب كرسى فيه بانتخاب مباشر ؟ . . . . . ٢٥٣٥

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١١٩ بصفحة ٢٥٦٧ — مجلس النواب — ٩ و ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨ )

ملحق ١٩٣٠ - عند إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يتخلف عنه بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

إذا خلا محل أحد الأعضاء في أي المجلسين يختار بدله في ظرف شهرين على الأكثر بطريق التعيين أو الانتخاب ، على حسب الأحوال ، ولا يدوم توكيل العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة توكيل سلفه ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٣ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

إذا خلا محل أحد أعضاء البرلمان بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب يختار بدله بطريق التعيين أو الانتخاب على حسب الأحوال ، وذلك في مدى شهرين من يوم إشعار البرلمان الحكومة بخلو المحل . ولا تدوم نيابة العضو الجديد إلا إلى نهاية مدة سلفه ... ..  
( لجنة الدستور — ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

تجاوز الشهرين في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ في المحال الحالية لأسباب ترجع إلى الصلحة العامة ... ..  
( مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٨ )

هل يجوز تجاوز المدة التي حددتها المادة لتعيين العضو أو انتخابه في المحل الذي خلا بالمجلس ؟ ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٦ فبراير سنة ١٩٣٩ )

مادة ١١٤ - تجرى الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال السنين يوماً السابقة لانتها مدة نيابته .  
وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور فإن مدة نيابة المجلس القديم تمتد إلى  
حين الانتخابات المذكورة .

---

مادة ١١٥ — يجب تجديد نصف مجلس الشيوخ ، سواء أكان التجديد بطريق الانتخاب أو بطريق التعيين ، في خلال الستين يوماً السابقة على تاريخ انتهاء مدة نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم . فإن لم ييسر التجديد في الميعاد المذكور امتدت نيابة الأعضاء الذين انتهت مدتهم إلى حين انتخاب أو تعيين الأعضاء الجدد .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار ، يتجدد تجديداً نصفياً مرة في كل خمس سنين ، ويكون في أول مرة بطريق الاقتراع ، وتشمل القاعدة للمعينين وللمنتخبين... .. ( لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

مجلس النواب الذي تنتهي مدة نيابته يستمر في وظيفته حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه ، وكذلك نصف أعضاء مجلس الشيوخ الذي تنتهي مدة نيابته .

والمجلس الجديد يكون هو صاحب النيابة القانونية بمجرد انتخابه ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٨٦ بصفحة ١٢٤٢ — لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ١١٦ — لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه . ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم إليه من الرائض ؛ وعليهم أن يقدموا الإيضاحات الخاصة بما تضمنته تلك الرائض كلما طلب المجلس ذلك إليهم .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

يمنع الناس من مخاطبة البرلمان بأشخاصهم ، سواء كانوا أفراداً أو جماعات ... ..  
٢٥٤١ ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

لا يسوغ لأحد مخاطبة البرلمان بشخصه ، ولكل مجلس أن يحيل إلى الوزراء ما يقدم له من الرائض ، وعليهم إجابة المجلس إلى ما يطلبه من الإيضاح مما تضمنته تلك الرائض ... ..  
٢٥٤١ ... ..  
( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

لا يصح أن يسير المجلس منبره لأجنبي عنه ، وهو فوق كل مناقشة تأتي من الخارج ، لأن لهذا المنبر حرمة هي ألا يعتليه إلا من كان عضواً فيه أو وزيراً ... ..  
٢٥٤١ ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٨ بصفحة ٢٤٠٥ — مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

ليس لأحد مادام أنه ليس عضواً بمجلس النواب أن يخاطب البرلمان بشخصه ؛ واستنكار أعمال الأشخاص الذين ليسوا أعضاء في المجلس والحكم عليها لا يكون إلا غيباً ، وفي غير مواجهة الشخص الذي صدرت منه هذه الأعمال ... ..  
٢٥٤١ ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٩ بصفحة ٢٤٣٢ مجلس النواب — ٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

للجنة الاقتراحات أن تقترح على المجلس إحالة عريضة إلى لجنة أخرى ، إلا إذا كان لدى هذه اللجنة اقتراح مرتبط بموضوع العريضة ، ولكن ليس للجنة الاقتراحات أن تحيل عرائض إلى اللجان مباشرة ، حتى ولو كان بهذه اللجان اقتراحات أو مشروعات متعلقة بموضوع العريضة ... ..  
٢٥٤٢ ... ..  
( مجلس النواب — ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٦ )

ردود الوزارات على الرائض المحالة إليها من المجلس تعرض عليه للإحاطة بما فيها فقط ، ولا يؤخذ الرأي عليها ... ..  
٢٥٤٣ ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

ملحة ١١٧ — كل مجلس له وحده المحافظة على النظام في داخله ويقوم بها الرئيس .

ولا يجوز لأية قوة مسلحة الدخول في المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه إلا بطلب رئيسه .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

كل مجلس له وحده حق المحافظة على النظام في داخله ، وذلك بواسطة رئيسه . ولا يجوز لأي قوة مسلحة الدخول في أي المجلسين ، ولا الاستقرار على أبوابه أو فيا حوله إلا بناء على طلبه ... .. ٢٥٤٥  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

الإذن لقوة البوليس بمعاونة قوة بوليس البرلمان في المحافظة على النظام خارج أسوار البرلمان أثناء حفلة الافتتاح للدور العادي للبرلمان .

( كتاب لحضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، موجه إلى وزير الداخلية ، مؤرخ ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ ) ... .. ٢٥٤٥

الإذن بوضع قوات من الجيش خارج أبواب البرلمان أثناء الاحتفال بافتتاح الدور العادي .

( كتاب لحضرة صاحب العزة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، موجه إلى وزير الدفاع الوطني ، مؤرخ أول نوفمبر سنة ١٩٣٩ ) ... .. ٢٥٤٦

كلمة الرئيس بشأن تنظيم المناقشة في الجلسة ... .. ٢٥٤٦  
( مجلس الشيوخ — ٧ مايو سنة ١٩٤٠ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٢٥٤٨ ... يتناول كل عضو من أعضاء المجلسين مكافأة سنوية ...

( لجنة وضع الأساس\* العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ٩ و ٢٩ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

قرار مجلس الوزراء الصادر بإقتصاص مكافأة أعضاء البرلمان إلى ٣٦٠ جنياً لا يؤثر مطلقاً على القانون رقم ١

لجنة ١٩٢٤ التي جعلها ستامة جنيه ، لأن القانون لا يصل ولا يلقى إلا بقانون ...

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٦ بصفحة ٣٢٧ — مجلس النواب — ٢٨ يونيو و ٥ يولي سنة ١٩٢٦ )

صفة أعضاء مجلس الشيوخ لا تتحل عنهم في وقت من الأوقات طبقاً لحكم الدستور الذي لا يجوز حل مجلس الشيوخ ،

والأمر للملك رقم ٧٢ لسنة ١٩٢٩ لا يصد بأنه أقر الأمور في نصابها وأزال العقبات التي كانت قائمة في سبيل مباشرة

الشيوخ لوظيفتهم — صرف مكافأة الأعضاء بناء على ذلك طول مدة التمثيل ...

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٣٨ بصفحة ٤٢٥ — مجلس الشيوخ — ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٠ )

لا يجوز لموظف انتخب عضواً بمجلس الشيوخ أو عين عضواً فيه ، أن يجمع بين مرتب الوظيفة ومكافأة العضوية ،

وإنما يأخذ أكبر المرتبين حتى يفصل في محبة نيابته وتنتهي مدة الاختيار .

وكذلك لا يجوز للأعضاء الذين يتناولون مرتبات من الأموال العامة ويصح لهم الجمع بين العضوية والوظيفة أن

يجمعوا بين المكافأة والمرتب ، بل لهم أن يختاروا أحدهما ...

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٩٢ بصفحة ١٢٩٤ — مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ )

ما هو محل إقامة العضو العين الذي يباح له أن يأخذ منه جواز سفر حتى مدينة القاهرة ، مع معرفة إقامته فيها ؟

( كتاب من رئاسة لجنة قضايا الحكومة مؤرخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ردأ على كتاب من رئاسة مجلس الشيوخ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٢٥٥٢ ... بين كل مجلس نفسه في لائحته الداخلية الطريقة التي يؤدي أعماله على موجبها ...

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١٥ يونيو وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٢٥٥٢ ... موافقة المجلس على ما بقي من مواد اللائحة ( من المادة ٧٣ إلى نهايتها دفعة واحدة ) ...

( تراجع النافذة على هذا في المادة ١٠٤ بصيغة ٢١٢٩ — مجلس النواب — ٣١ مارس سنة ١٩٢٤ )

٢٥٥٢ ... للرئيس الحق في أن يستبعد الاقتراح إذا كان خارجاً عن اختصاص المجلس ...

( مجلس الشيوخ — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦ )

قرار المجلس أنه متمسك باستقلاله استقلالاً تاماً عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه عامة ، وأنه هو الذي يتولى

٢٥٥٣ ... إدارة هذه الشؤون بنفسه بواسطة هيئته بدون أي تدخل من أية وزارة ، مع تبليغ هذا القرار لهيئة الحكومة ...

( مجلس الشيوخ — ١٥ يونيو سنة ١٩٢٦ )

إصرار المجلس على سلطة مكتبه في تعيين موظفيه وترقيتهم بصفة عادية أو غير عادية ، وأن المجلس مستقل استقلالاً

٢٥٥٧ ... تاماً عن مصالح الحكومة في إدارة شؤونه عامة ...

( مجلس الشيوخ — ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦ )

٢٥٥٩ ... استقلال المجلس بشؤونه ...

( مجلس النواب — ٢ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

جعل السلطة للقررة لمكتب مجلس النواب بالنسبة لميزانية المجلس وموظفيه من حقوق مكتب مجلس الشيوخ

٢٥٦٠ ... في حالة عدم وجود مكتب مجلس النواب ...

( مجلس النواب — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ )

( مجلس الشيوخ — ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٨ )

٢٥٦١ ... للرئيس الحق في منع العضو من الكلام ، فإذا لم يتمتع يؤخذ رأي المجلس في ذلك ...

( مجلس الشيوخ — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

لا يجوز لمكتب المجلس أن يقترح من تلقاء نفسه تعديلاً لللائحة ، ويتنخب مقرر له أمام المجلس . ومثل هذا الاقتراح

٢٥٦١ ... يحال كغيره من الاقتراحات على لجنة لتبجته وتقدم تقريرها عنه ...

( مجلس النواب — ١٧ و ١٨ أبريل سنة ١٩٢٨ )

٢٥٦٥ ... للمجلس أن يضمن لائحته الداخلية الجزاءات المناسبة للمخالفات التي تقع ضد النظام من بعض الأعضاء ...

( مجلس النواب — ١٠ و ٩ يونيو سنة ١٩٢٨ )

٢٥٨١ ... .. قرار المجلس ضمان استقلاله فيما يتعلق بميزانيته وبشؤون موظفيه ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ )

٢٥٨٤ ... .. إقرار المجلس العمل بالأتمتة وضعها في سنة ١٩٢٤ ، بعد أن أعيد دستور سنة ١٩٢٣ ، والشروع فوراً في  
تكوين مكتبته النهائي بانتخاب الوكيلين والسكرتيرين والراقبين ، دون انتظار الفصل في صحة نيابة الأعضاء ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٣ مايو سنة ١٩٣٦ )

## الفرع الرابع - أحكام خاصة بانعقاد البرلمان بهيئة مؤتمر

مادة ١٢٠ - فيما عدا الأحوال التي يجتمع فيها المجلسان بحكم القانون فإنهما يجتمعان بهيئة مؤتمر بناء على دعوة الملك .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

تلاوة محضر للمؤتمر لا تكون إلا في اجتماع للمؤتمر ، لأن للمؤتمر وحده هو الذي يملك التفسير والتحرير في عبارات محضر المؤتمر ، لا أحد المجلسين ... .. ( مجلس النواب - ١٦ مارس سنة ١٩٢٤ )

إنما تبين المادة ١٢٠ كيفية دعوة المجلسين بهيئة مؤتمر ، لا السائل التي تستدعي اجتماعهما ، فهذه المادة لا تنص على تعيين الحالات التي يجتمع فيها المجلسان بهيئة مؤتمر ، إنما تنص على كيفية اجتماعهما ودعوتهما ، ولو أجاز الدستور للحكومة - كلما اختلف المجلسان - أن تدعوها بهيئة مؤتمر لزال بهذا سلطة مجلس الشيوخ ، ولما كانت هناك تلك الضمانة التي أرادها الشارع من وجود مجلسين ... .. ( مجلس النواب - ١٦ مايو سنة ١٩٣٩ )

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٢٥٩٤ ... .. إذا اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ ...  
( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٢٥٩٤ ... .. كلما اجتمع المجلسان بهيئة واحدة تكون الرئاسة لرئيس مجلس الشيوخ ، وإذا غاب فالرئاسة لوكيله ...  
( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٢٥٩٤ ... .. اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمر برئاسة حضرة صاحب العزة محمد علوي الجزائر بك وكيل مجلس الشيوخ ...  
( ٧ يولي و ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٧ )

٢٥٩٥ ... .. اللائحة الداخلية للمؤتمر هي لائحة مجلس الشيوخ ...  
( مجلس الشيوخ — ٧ يولي سنة ١٩٢٧ )

رئاسة للمؤتمر تكون لأكبر أعضاء مجلس الشيوخ سنًا ، إذا لم يكن له رئيس معين ، ولم يكن قد انتخب وكيلان  
٢٥٩٥ ... .. لمجلس الشيوخ ، لأن الرئاسة تكون لأحد الوكيلين عند غياب الرئيس ...  
( اجتماع مجلس الشيوخ والنواب بهيئة مؤتمر — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )

مادة ١٢٢ - لا تعد قرارات المؤتمر صحيحة إلا إذا توفرت الأغلبية المطلقة من أعضاء كل من المجلسين اللذين يتألف منهما المؤتمر، ويراعى المؤتمر في الاقتراع على هذه القرارات أحكام المادتين المائة والأولى بعد المائة.

---

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

التصديق على مضطلة المؤتمر يجب أن يكون في جلسة اليوم نفسه ضماناً لصدوره من الهيئة نفسها ، لا من غيرها ... ٢٥٩٦  
( مجلس النواب — ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

مادة ١٢٣ - اجتماع المجلسين هيئة مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية .

رقم صفحة  
مجموعة  
الطلبات

جواز نظر مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة لدور غير عادي .

موافقة الحكومة على أن للمجلس الحرية التامة في مراقبة سير أعمالها ، سواء أكان ذلك في دور عادي ، أم في دور

غير عادي ... ..  
٢٥٩٧ ... ..  
(راجع النافذة على هذا في المادة ٤٠ بصفحة ٤٤٩ - مجلس الشيوخ - ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ و ١٧ مارس و ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧)

مسألة هل للمجلس أن ينظر في مسائل غير واردة في مرسوم الدعوة لدور غير عادي ، هي من المسائل الأساسية التي

يجب أن يصدر فيها قرار متحد من المجلسين ، لأنها تتناول تفسير حكم من أحكام الدستور .

ليس مجلس الشيوخ مجلساً استثنائياً لمجلس النواب ، فلا يهما حق سبق في نظر إحدى المسائل ، عدا البرزانية ...  
٢٥٩٧ ...  
( مجلس الشيوخ - أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ )

## الفصل الرابع

### السلطة القضائية

مادة ١٢٤ — القضاة مستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء .

رقم صفحة

مجموعة

التطبيقات

٢٦٠٧ المحاكم مستقلة ، لا سلطان على رجالها في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في شؤونهم .  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٦٠٧ المحاكم مستقلة ، لا سلطان على رجالها في قضائهم لغير القانون ، وليس لأية سلطة في الحكومة التدخل في القضاء .  
( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

إذا كان لوظيفة القاضي مرتب ثابت محدد ، فزادته الحكومة بصفة شخصية لأحد القضاة ، فإن ذلك يعتبر اختيافاً على استقلال القضاء ؛ وصوناً لهذا الاستقلال ، تحذف هذه الريادة ... ..  
( مجلس النواب — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

٢٦١٢ تقدير الموضوع والفصل في : هل وقعت الحادثة من التهم ذاته ؟ والحكم في : هل ارتكب التهم المخالفة للنسوة إليه ؟  
هل هذه أمور كلها خارجة عن اختصاص مجلس النواب ، لأنها من اختصاص السلطة القضائية ؟ ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١١٠ بصفحة ٢٤٨٦ — مجلس النواب — ٩ أبريل سنة ١٩٢٨ )

٢٦١٢ للأعضاء أن يقدموا باقتراحات للإصلاح أو بملاحظات من الوجهة الإدارية بشأن طريقة العمل في المحاكم . أما التعرض بصفة عامة للقضاء فلا يجوز ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ )

تحديد الحدود الدستورية في مناقشة استجواب عن تحقيق بين يدى النيابة حتى تتبين الموضوعات التي يجوز الكلام فيها والتي لا يجوز قبل البدء في المناقشة .

كل ما تعلق بالقضايا من تحقيق وحكم من شأن السلطات القضائية ( والنيابة العمومية من السلطات القضائية ) ، فهي رفع أمر للقضاء امتنع أن يدور في موضوعه بحث أو استجواب داخل البرلمان حرصاً على استقلال القضاء وحرية الأفراد .

ليست النيابة فيما يتعلق بالدعوى العمومية مسئولة لدى البرلمان ، وإنما للشؤون وزير العدل حين يحول بعمله دون رفعها بنير حق ، أو حين يعمل النيابة بدون حق على رفضها ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٧ بصفحة ٢٣١٠ — مجلس النواب — ١٢ يوليو سنة ١٩٣٧ )

ليس من حق المجلس أن يناقش فيمن يجب على النيابة أن تتولى سؤالهم ، أو يجب ألا تسألهم ... .. ٢٦١٦  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٧ بصيغة ٣٣٢٠ — مجلس النواب — ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ )

هل مبدأ الفصل بين السلطات يبيح لوزير العدل أن يقدّر تصرفات القاضى فيحكم عليه ، ويعرم ذلك على أعضاء المجلس ؟

وهل القول بأنه لا يجوز التمرض لما نسب للوزير فى قتل القضاة وندهم يحل مبدأ اللسؤولية الوزارية لغواً ، وأن محاسبة الوزير على ذلك فيها تحقيق لاستقلال القضاء ؟ ... .. ٢٦١٦  
( مجلس الشيوخ — ١٨ مايو وأول ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

ليس للنائب أن يتكلم فى حكم بالذات ؛ أما إذا كان كلامه انتقاداً لنظام يرى أنه غير عادل ، أو لإجراءات تتكرر فى بعض الجهات فله هذا الحق ، لأنه لا ينتقد حكماً وإنما ينتقد نظام القضاء ، إذ تعد نظام القضاء من حق البرلمان ... .. ٢٦٤١  
( مجلس النواب — ١٩ يولية سنة ١٩٣٨ )

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٢٦٤٣ ... لا يجوز إحداث شيء في أمر ترتيب واختصاص جهات القضاء إلا بقانون يصدر بهذا الغرض ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور - ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٦٤٣ ... يقتصر في النص في الدستور على الكليات المتعلقة بالسلطة القضائية ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )

٢٦٤٥ ... كل حكم يجب أن يكون مشتملا على أسبابه ، وأن ينطق به في جلسة علنية ...  
( لجنة الدستور - ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالوصاية على القصر والحجر على عدوى الأهلية وإدارة أموال الغائبين يجب أن تنظر فيها جهة اختصاص تكون واحدة بالنسبة لجميع أهالي القطر على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم بدون تمييز ؛ والقانون ينظم هذه المادة .

٢٦٤٥ ... السلطات الوحيدة للمترف لها حق النظر والحكم في مسائل الأنكحة تستمر متمتعة بهذا الحق ، ولوائحها للبيئة لترتيبها واختصاصاتها في هذه المادة يجب حفظها بمعرفة الحكومة ، ثم التصديق عليها وإعلانها بأمر الملك ...  
( لجنة الدستور - ٢٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٦٤٦ ... الأصل في المحاكمة أن تكون أمام الجهات القضائية ، ولا يمدل عن هذا للبدء إلا إذا كانت هناك أسباب تقتضي ذلك .  
( تراجع المناقشة على هذا في السادة ٣٠ بصفحة ٣٦٩ - مجلس الشيوخ - ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )

وزير الحفانية بحكم الدستور مسئول عن سير العدالة ، وهذه المسئولية يترتب عليها حرية اختيار القضاة والإشراف على أعوانه المختارين .

إلغاء محاكم الأخطاء تطبيقاً لذلك ، لأن حرية الوزير في اختيار قضاة غير محققة ، إذ أن ترشيحهم عن طريق رجال الإدارة وإشرافه عليهم منعدم ، لأنهم يعملون متبرعين ...  
٢٦٤٦ ... ( مجلس النواب - ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ )

مادة ١٢٦ — تعيين القضاة يكون بالكيفية والشروط التي يقرها القانون .

---

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٢٦٥٢ ... .. تعيين القضاة كافة يكون بأمر عال بالكيفية والشروط التي يقرها القانون  
( لجنة وضع البادئ العامة للدستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

رقم  
صفحة  
مجموعة  
الطلبات

- ٢٦٥٣ ... .. عدم قابلية القضاة للمزل أو النقل يكون بالحدود وبالكيفية التي يقررها القانون  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )
- ٢٦٥٦ ... .. المطالبة بمن تصريح يصون استقلال القضاء  
( مجلس النواب — ١٩ يولييه سنة ١٩٣٨ )

مادة ١٢٨ - يكون تعيين رجال النيابة العمومية في المحاكم وعزلهم وفقاً للشروط التي يقررها القانون .

---

مادة ١٢٩ — جلسات المحاكم علنية إلا إذا أمرت المحكمة بجعلها سرية مراعاة للنظام العام أو للمحافظة على الآداب .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٢٦٦٠ ..... جلسات المحاكم علنية ، إلا إذا اتضت المحافظة على الآداب أو النظام العام جعلها سرية .....  
( لجنة الدستور — أول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

للمشرع أن يصدر قانوناً يمنع نشر ما يدور في جلسات قضايا القذف والسب ، دون أن يعتبر ذلك إخلالاً بملنية  
٢٦٦٠ ..... جلسات المحاكم .....  
( مجلس الشيوخ — ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

كل متهم بجناية يجب أن يكون له من يدافع عنه بمجرد وضعه تحت الاتهام .....  
٢٦٧٣ .....  
(لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢)

مادة ١٣١ - يوضع قانون خاص شامل لترتيب المحاكم العسكرية ويان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يتولون القضاء فيها .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

يسدر قانون خاص بترتيب المحاكم العسكرية ، ويان اختصاصها والشروط الواجب توفرها فيمن يقومون

بالقضاء فيها ... .. ٣٦٧٤

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور - ١٤ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## الفصل الخامس

### مجالس المديرية والمجالس البلدية

مادة ١٣٢ - تعتبر المديرية والمدن والقرى فيما يخص مباشرة حقوقها أشخاصاً معنوية وفقاً للقانون العام بالشروط التي يقررها القانون .  
وتمثلها مجالس المديرية والمجالس البلدية المختلفة .  
وليعين القانون حدود اختصاصها .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

في المديرية والمحافظات تشغل مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها إلى جانب السلطات الإدارية للثقة للحكومة . ومهمة هذه المجالس النظر في مصالح المديرية والمدن والقرى المثلثة هي لها والمعتبر كل منها شخصاً معنوياً قائماً بذاته والعمل على ما يرقى شؤونها ... .. ( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس وأول أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٢٦٧٥ ... ..  
الترغبات التي يوافق عليها أي مجلس من المجالسين ، هل تكون ملزمة للحكومة ، أم هي غير ملزمة ؟ ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٣ بصفحة ١٩٥٧ في بحث سني ١٩٢٤ و ١٩٢٧ و ١٩٣٣ بمجلس الشيوخ والنواب عن الترغبات التي يقدمها حضرات الأعضاء ) .

مادة ١٣٣ - ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية على اختلاف أنواعها واختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة تبينها القوانين . ويراعى في هذه القوانين المبادئ الآتية :

( أولاً ) اختيار أعضاء هذه المجالس بطريق الانتخاب إلا في الحالات الاستثنائية التي يبيح فيها القانون تعيين بعض أعضاء غير منتخبين .

( ثانياً ) اختصاص هذه المجالس بكل ما يهم أهل المديرية أو المدينة أو الجهة ، وهذا مع عدم الإخلال بما يجب من اعتماد أعمالها في الأحوال المبينة في القوانين وعلى الوجه المقرر بها .

( ثالثاً ) نشر ميزانياتها وحساباتها .

( رابعاً ) علنية الجلسات في الحدود المقررة بالقانون .

( خامساً ) تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك .

رقم  
مجموعة  
الصفحات

ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية واختصاصاتها وعلاقتها بمجتمعات الحكومة المختلفة تبين بالقوانين .

ويجب أن تقوم هذه القوانين على المبادئ الآتية :

أولاً - أن يكون أعضاء هذه المجالس منتخبين ، وذلك فيما عدا الاستثناءات الضرورية التي يقررها القانون بخصوص أعضاء غير منتخبين .

ثانياً - أن تخص هذه المجالس بكل ما يهم أهل جهتها وخصوصاً في مسائل التعليم العام والأمن العام والرى والزراعة والتجارة والصناعة وطرق المواصلات والصحة العمومية وإنشاء البنوك الزراعية وغيرها من النظم المالية والاقتصادية .

وكل هذا مع عدم الإخلال بما يلزم من اعتماد أعمالها في الأحوال المبينة بالقوانين وبالكيفية المقررة لها .

ثالثاً - موافقة هذه المجالس على كل ضريبة أو تكليف - من أى نوع كان - خلص بمصالح أهل جهتها .

رابعاً - إعلان ميزانياتها وحساباتها .

خامساً - علنية جلساتها في الحدود المقررة بالقانون .

سادساً - تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصاتها وإضرارها بالمصلحة العامة .  
( لجنة الدستور - ٢٣ أغسطس وأول ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

ضريبة السيارات التي تفرضها المجالس البلدية ضريبة قانونية ؛ والفقرة الخامسة من هذه المادة إنما يقصد منها أن ترتيب مجالس المديرية والمجالس البلدية تبينها القوانين . وعند وضع هذه القوانين تراعى المبادئ الواردة بالمادة ، ومن ضمنها تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها ، أو إضرارها بالمصلحة العامة ، وإبطال ما يقع من ذلك ... ..  
( مجلس النواب - ٥ مايو سنة ١٩٢٧ )

عدم الموافقة على اقتراح أريد به سد الباب في وجه كل تصريح يرى إلى إيجاد أعضاء معينين في مجالس المديرية وعودول صاحبه عنه ... ..  
( مجلس النواب - ٤ يناير سنة ١٩٢٨ )

موافقة المجلس على إحالة عريضة بطلب إنشاء سكة زراعية في مديرية واحدة إلى وزارة الواصلات ، ولا تعتبر هذه  
الإحالة متعارضة مع اختصاص مجالس للدريات ... ..  
٢٦٨٤ ( مجلس الشيوخ — ٢٠ يناير سنة ١٩٣٠ )

رفض اقتراح برغبة بإلغاء وتخفيض بعض الضرائب للفروضة على أهالي مدينة الإسكندرية ، لأن ذلك لا يكون إلا  
بقانون ، ولأنه من اختصاص هيئتها البلدية ... ..  
٢٦٨٨ ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٧١٢ — مجلس النواب — ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

هل مجالس الدريات والمجالس المحلية والقروية أن تحصل ضرائب لم تصدر بقانون ... ..  
٢٦٨٨ ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٤ بصفحة ٢٨١١ — مجلس الشيوخ — ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ )

ترك عوائد أملاك كل بلدية تحت تصرفها لتقرر ما تراه مناسباً من الضرائب ، وترك الحرية لكل بلدية في دائرة  
أعمالها ... ..  
٢٦٨٨ ( مجلس النواب — ١٩ يونيو سنة ١٩٢٤ )

# الباب الرابع

في المالية

---



ملحة ١٣٤ — لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . ولا يجوز تكليف الأهالي بتأدية شيء من الأموال أو الرسوم إلا في حدود القانون .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٢٦٩٠ ... لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ و ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٢٦٩١ ... تنظيم قوى البوليس واختصاصاته تقرر بقانون  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

٢٦٩١ ... فيما عد الأحوال المنصوص عنها صراحة في القانون لا يجوز تكليف الأهالي بدفع شيء من الأموال إلا بصفة ضريبة  
لغايدة الحكومة أو مجالس الأقاليم  
( لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٦٩٢ ... لا يجوز إنشاء ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون . وإنشاء الضرائب أو زيادتها لا يكون إلا بناء على اقتراح  
من الحكومة  
( لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٦٩٣ ... لا يجوز إنشاء ضريبة ولا تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون ؛ والقصد بالضريبة هنا الضريبة العامة التي تشمل  
كافة أهل القطر ، والضرائب الخاصة بإحدى الجهات التي قد تستأجر تصديق البرلمان إذا اقتضى القانون ذلك  
( لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٢٦٩٣ ... لا يجوز تكليف الأهالي تأدية شيء من الأموال إلا في حدود القانون  
( لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

إذا أريد إلغاء ضريبة أو تخفيضها وجب اتخاذ الطريق الخاص بتعديل القوانين  
لا يجوز لمجلس الشيوخ اقتراح زيادة في الضرائب تطبيقاً لنص المادة ٢٨ من الدستور .  
لمجلس الشيوخ الحق — عند نظر ميزانية إيرادات الدولة — في أن يقرر رغبات واقتراحات يطلب من الحكومة  
النظر فيها قبل تقديم الميزانية عن السنة المقبلة  
( مجلس الشيوخ — ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ )

٢٧٠٢ ... ضريبة السيارات التي تفرضها المجالس البلدية ضريبة قانونية . والفقرة الخامسة من المادة ١٣٣ إنما يقصد منها أن  
ترتيب مجالس للدريبات والمجالس البلدية تبينها القوانين . وعند وضع هذه القوانين تراعى المبادئ الواردة بالمادة ١٣٣  
ومن ضمنها تدخل السلطة التشريعية أو التنفيذية لمنع تجاوز هذه المجالس حدود اختصاصها أو إضرارها بالمصلحة العامة  
وإبطال ما يقع من ذلك

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٣ بصفحة ٢٦٧٨ — مجلس النواب — ٥ مايو سنة ١٩٢٧ )

إذا كان من اختصاص البرلمان الموافقة على قانون بضرية على وجه العموم ، فله أن يأذن للحكومة بإصدار مرسوم قانون بها ، خصوصاً إذا كان التأخر في إصداره يمرض البلاد لكارثة ، ما دامت الأنظمة الدستورية تبيح للحكومة أن تطلب تفويضاً معيناً في أمر معين ولمدة معينة ، على أن ترجع للبرلمان لتكون له الكلمة العليا النهائية ... ٢٧٠٢ ( مجلس النواب — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ )

رفض اقتراح رغبة بإلغاء وتخفيض بعض الضرائب المفروضة على أهالي مدينة الإسكندرية ، لأن ذلك لا يكون إلا قانون ، ولأنه من اختصاص هيئتها البلدية ... ٢٧١٢ ( مجلس النواب — ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ )

المادة ٤١ من الدستور لا تجيز للحكومة أن تفرض ضرائب جديدة بمراسم بقوانين أثناء العطلة البرلمانية .  
الضرائب لا تكون إلا قانون ، ولا تصدر بغير إذن المجالس النيابية للوجوده .  
الضرائب ، كيفما كانت ، لا تفرض إلا بقانون يمرض على المجلسين ... ٢٧١٤ ( مجلس الشيوخ — ٥ و ٦ يولي سنة ١٩٣٨ )

يجوز تفويض الحكومة في إصدار مراسم بتعديل التعريفات الجمركية ورسوم الإنتاج ، وتكرار هذا التفويض لعدم استقرار الأحوال المالية ولضرورة المحافظة على فكرة التعديل في أضيق دائرة ... ٢٧٢٦ ( مجلس النواب — ١٨ يولي سنة ١٩٣٨ )  
( مجلس الشيوخ — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ )  
( مجلس النواب — ١٤ يونيه سنة ١٩٣٩ )

هل يجوز استصدار مراسم لها قوة القانون في فترة ما بين دورتي انعقاد البرلمان بغير التجاه إلى المادة ٤١ من الدستور ، ومن طريق أخذ تفويض من السلطة التشريعية في إصدار الراسم المذكورة على أن تعرض عند افتتاح الدورة العادية التالية للتصديق عليها من هذه السلطة ؟

أجاز مجلس النواب بمشروع قانون هذا التفويض للحكومة لتصدر مراسم لها قوة القانون بفرض ضرائب جديدة فيما بين دورتي الانعقاد ، أما مجلس الشيوخ فقد رفض الموافقة على مشروع القانون بهذه الاجازة ... ٢٧٣٩ ( مجلس النواب — أول و ٢ أغسطس سنة ١٩٣٨ )  
( مجلس الشيوخ — ٣ و ١٠ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

هل لمجالس اللدبريات والمجالس المحلية والقروية أن تحصل ضرائب لم تصدر بقانون ؟ ... ٢٨١١ ( مجلس الشيوخ — ٣١ مايو سنة ١٩٣٩ )

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتشريع يقضى بفرض رسم أولولة على التركات في مشروع قانون ربط الليزانية ، لأن الأمر في ذلك قد ينتهي إلى عقد مؤتمر تكون غالبية من أعضاء مجلس النواب ، فتهدر بذلك سلطة مجلس الشيوخ .  
( تراجع المائة على هذا في المادة ١٣٨ بصفة ٣٠٥٠ — مجلس الشيوخ — ١٨ يولي سنة ١٩٣٩ ) ٢٨١٦

عدم مشروعية تحصيل أجور لحفراء العرب من غير قانون ... ٢٨١٧ ( مجلس الشيوخ — ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٩ )

إصدار الوزارة أمرها بوقف تحصيل نصف أجور خفراء العزب إلى أن يصدر التشريع اللازم لتحمل أصحاب العزب

٢٨١٧ ... .. سكانها نصيبهم في هذه الأجور

( مجلس النواب — ١١ مارس سنة ١٩٤٠ )

٢٨١٨ ... لا يعتبر صدور مرسوم بفرض رسوم جمركية تفويثاً لرقابة البرلمان ما دام صدوره بإذن المجلس وتحت رقابته

( مجلس النواب — ١٠ أبريل سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٣٥ - لا يجوز إعفاء أحد من أداء الضرائب في غير الأحوال المبينة في القانون.

رقم صفحة

مجموعة

السلطات

لا يجوز إعفاء أحد من دفع الضرائب في غير الأحوال المبينة صراحة في القانون ... .. ٢٨٢٢  
( لجنة الدستور - ٢٣ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

## ملحة ١٣٦ - لا يجوز تحرير معاش على خزنة الحكومة أو تعويض أو إعانة أو مكافأة إلا في حدود القانون.

رقم صفحة

مجموعة

الصفحات

٢٨٢٣ لا يجوز دفع شيء من خزنة الحكومة بصفة معاش أو مكافأة أو إعانة أو مرتب من أى نوع كان إلا بمقتضى القانون .  
( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

صدر قانون التعميمات بإطلا من الوجهة القانونية ومخالفاً للدستور ، ولكنه ينفذ حتى يتم الاتفاق على إنشائه مع

٢٨٢٣ الدولة الأخرى التي تم الاتفاق معها عليه ... ..  
( مجلس النواب — ٢٤ يونه سنة ١٩٢٤ )

٢٨٣٥ صرف نصف مليون جنيه من خزنة الدولة بإنفاق من الحكومة البريطانية ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٣ بصفحة ٣١٩٨ مجلس الشيوخ — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ )

مادة ١٣٧ - لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد قد يرتب عليه إنفاق مبالغ من الخزينة في سنة أو سنوات مقبلة إلا بموافقة البرلمان .

وكل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية في البلاد أو مصلحة من مصالح الجمهور العامة ، وكل احتكار لا يجوز منحه إلا بقانون وإلى زمن محدود .  
يشترط اعتماد البرلمان مقدماً في إنشاء أو إبطال الخطوط الحديدية والطرق العامة والترع والمصارف وسائر أعمال الري التي تهتم أكثر من مديرية . وكذلك في كل تصرف مجاني في أملاك الدولة .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
التطبيقات

لا يجوز عقد أية سلفة عمومية ولا أي تعهد مستوجب لصرف مبالغ من الخزينة غير واردة بالميزانية إلا بموافقة البرلمان .

كل التزام موضوعه استغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية بالبلاد أو عمل تجاري أو صناعي له صلة للمصلحة العامة وكذلك كل احتكار لا يجوز منحه إلا بعد اعتماد البرلمان .

يشترط اعتماد البرلمان مقدماً كما اقتضى الحال إنشاء أو إبطال خط حديدي أو ترعة أو مصرف ماراً بأكثر من مديرية أو أي أعمال عامة للري كالخزانات وغيرها ، وكذلك كما اقتضى الحال تصرفاً مجانياً في الأملاك الأميرية ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور - ١١ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

السكة الحديدية التي تمر بأكثر من مديرية ، للأعضاء أن يتقدموا باقتراحها على المجلس ؛ وليكون الاقتراح ملزماً للحكومة يجب أن يصاغ في صورة مشروع قانون ...  
( مجلس النواب - ١٩ مايو سنة ١٩٢٤ )

إنفاق نصف مليون جنيه من خزانة الدولة بإنذار من الحكومة البريطانية بدون موافقة البرلمان ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٣ بصفحة ٣١٩٨ - مجلس الشيوخ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ )

إن كل ما يوافق عليه المجلسان خاصاً بالمسائل المالية والأعمال التشريعية يجب أن يفرغ في صيغة قانون ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٢٤ بصفحة ٣٠٤ - مجلس الشيوخ - ٢٧ أبريل سنة ١٩٢٧ )

للجامعة الشخصية العنوية ، وشأنها في التصرف في أموالها كشأن البلديات في مثل هذه الحالة ...  
( مجلس النواب - ٢ يولييه سنة ١٩٢٧ )

إذا كان اتفاق بين الحكومة وشركة يرتب عليه تعديل جوهري في الامتياز الممنوح للشركة ، فمن الضروري أن يتم هذا التعديل بقانون ...  
( مجلس الشيوخ - ٢٤ يونيو وأول يولييه سنة ١٩٣٦ )

لا يمكن أن يكون إقرار مبالغ للباحث الأولية لمشروع إقراراً للمشروع نفسه ، إذ لا بد لتنفيذه من موافقة البرلمان ابتداء على اللبالب اللازمة له ، لأن إقرار البرلمان للاعتادات الابتدائية يجب ألا يؤدي إلى أن يرتبط بإقرار للمشروع بأكمله .  
( مجلس الشيوخ - ٦ يولييه سنة ١٩٣٧ )

هل تعديل امتياز الشركات يجب قبل الموافقة عليه أن يعرض على البرلمان في صورة قانون ؟

٢٨٥٠ ... هل تأجير أسواق الحكومة بطريق الزايدة يعتبر احتكاراً يجب عرضه على البرلمان في صورة قانون ؟ ...  
( مجلس النواب — ٢١ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٨ )

٢٨٥٣ ... مد أجل الامتياز الخاص بإصدار أوراق النقد للمنوح للبنك الأهلي المصري ...  
( مجلس النواب — ١١ و ١٢ مارس سنة ١٩٤٠ )  
( مجلس الشيوخ — ١٧ و ٢٤ يونيو و ٣ و ٣١ يولييه سنة ١٩٤٠ )

هل اتفاق الحكومة مع شركة مياه القاهرة على استبدال طريقة المدادات بطريقة الاشتراك بالربط وخفض سعر  
التر للمكب من الماء ، وغير ذلك من الشروط للموضحة في الاتفاق التي تم في سنة ١٩٣٨ ، هو في الواقع تعديل جوهري  
لعتودها السابقة ، وهو بهذه الصفة لا يقع صحيحاً إلا إذا عرض على البرلمان طبقاً لنص المادة ١٣٧ من الدستور ؟ ...  
( مجلس الشيوخ — ١١ يونيو سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٣٨ — الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لفحصها واعتمادها . والسنة المالية يعينها القانون .  
وتقر الميزانية باباً باباً .

رقم صفة

مجموعة

التعليقات

٢٩٦٧ ... تقدم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٢٩٦٧ ... يجب تقديم الميزانية إلى مجلس النواب قبل ابتداء السنة المالية الجديدة بثلاثة أشهر على الأقل ، ويستمر في نظرها حتى يفرغ منها ...  
( لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٢٩٦٧ ... المصروفات للدرجة في الميزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز حذفها ولا النقص منها بما يؤدي إلى تعطيل حكم من أحكام القانون إلا بعد إلغاء ذلك القانون أو تعديله بالطريق العادي ...  
( لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٢٩٧٠ ... الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل انتهاء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لفحصها واعتمادها ؛ والسنة المالية يعينها القانون ...  
( لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٢٩٧٠ ... المجلس حر في حذف ما يرى حذفه من المصروفات ، ولو جنى على قانون من القوانين ...  
( لجنة الدستور — ٢ و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

جعل ميزانية كل وزارة قسماً من الميزانية العامة وتقسيم كل قسم إلى فروع بعدد المصالح الموجودة في الوزارة ، وتقسيم كل فرع إلى ثلاثة أبواب .

٢٩٧١ ... وبهذا التقسيم أصبحت أبواب الميزانية العامة وافرة العدد ، بعد أن كانت قاصرة على نحو عشرين باباً ؛ وصارت مراقبة البرلمان نافذة إلى كل الفروع والمصالح وذات سيطرة شاملة ، لأنه — بعد هذا التقسيم الدقيق الواسع للذي — يكون النقل غالباً من باب إلى باب ، ولا بد في هذا من استئذان البرلمان ، وهو مطلب غير يسير ...  
( مجلس النواب — ٧ و ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ )

٢٩٧٣ ... موافقة المجلس على الابتداء بأخذ الرأي على الاقتراح المرافق لتقرير اللجنة ، وذلك أثناء نظر الميزانية ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٤ بصفحة ٢١٣٢ — مجلس النواب — ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ )

٢٩٧٣ ... الاقتراحات التي تقدم أثناء مناقشة الميزانية لا تحال إلى لجنة الاقتراحات ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٣ بصفحة ٢٠١٣ — مجلس النواب — ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤ )

- إذا أريد إلغاء ضريبة أو تخفيضها وجب اتخاذ الطريق الخاص بتعديل القوانين .
- لا يجوز لمجلس الشيوخ اقتراح زيادة في الضرائب تطبيقاً لنص المادة ٢٨ من الدستور .
- المجلس الشيوخ الحق عند نظر ميزانية إيرادات الدولة أن يقرر رغبات واقتراحات يطلب من الحكومة النظر فيها قبل تقديم الميزانية عن السنة المقبلة ... ..
- ٢٩٧٣ ( تراجع المائتة على هذا في المادة ١٣٤ بصيغة ٢٦٩٤ - مجلس الشيوخ - ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٦ )
- ميزانية الجامعة تقدم إلى البرلمان جزءاً من ميزانية الدولة .
- وقب النظر في الاعتماد المطلوب للجامعة حتى ترسل إلى البرلمان ميزانية الجامعة .
- ٢٩٧٤ يجري على ميزانية دار الكتب المصرية ما يجري على ميزانية الجامعة ... ..
- ( مجلس النواب - ٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ )
- ٢٩٧٥ جل بدء السنة المالية أول مايو ، بدلا من أول أبريل ... ..
- ( مجلس النواب - ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )
- ٢٩٧٨ لا يحيد في قانون الميزانية موعد للعمل بها اعتدأ على إسنادها إلى زمنها ... ..
- ( مجلس الشيوخ - ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ )
- ٢٩٧٩ يكون صدور ميزانية للماهد الدينية وحسابها الخاضع بقانون ... ..
- ( تراجع المائتة على هذا في المادة ١٥٣ بصيغة ٣٤٣٦ - مجلس الشيوخ - ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ )
- الإيرادات التي تحصلها وزارة الداخلية من مجالس للدريبات والمجالس المحلية يجب إدراجها في الميزانية .
- الميزانية ما دامت معروضة على المجلس يصح أن يضاف إليها أو يخص منها حسب ما يقرره المجلس ، ولو كان هذا بعد إقرار أحد شطريها ... ..
- ٢٩٨٠ ( مجلس النواب - أول يونيه سنة ١٩٢٧ )
- حتى المجلس في نظر مشروع الميزانية من إيرادات ومصروفات حتى مطلق ، فله أن يتبدل فيها بالنقص والزيادة والإلغاء والإنشاء كيفما أراد ، مع عدم الإخلال بما استثنائه الدستور بنص صريح ( المادة ٦٦ الخاصة بمخصصات جلالة الملك ، وللمادة ١٤١ الخاصة بأقسام الدين المسموح والمصروفات الواردة في الميزانية تنفيذاً لتعهدات دولية ) .
- عندما يقرر أي تعديل في الميزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون الميزانية مادة تتضمن هذا التعديل أو الحذف .
- ٢٩٨١ يحال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع الميزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة
- ( مجلس النواب - ٦ و ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٧ )
- الواقعة على اعتماد بمرتب وزير لوزارة الصحة قبل إصدار مرسوم بإنشاء وزارة الصحة ، لوعد الحكومة باستصدار هذا الرسوم في العام نفسه ... ..
- ٢٩٨٦ ( مجلس النواب - ٧ و ١٥ يونيه سنة ١٩٢٧ )

وقف صرف الاعتماد المطلوب في ميزانية الصحة ( السنة المالية ١٩٢٧ — ١٩٢٨ ) وقدره ١٦٢٢ جنياً المخصص  
لمدرسة لتخريج عمال محيين حتى تستوفى الصلحة بحث هذا الموضوع من جميع أطرافه ، وتقدم للجلس بشروعها مع  
الاعتمادات اللازمة له ليقرر المجلس ما يراه ... .. ( مجلس النواب — ٨ يونيو سنة ١٩٢٧ )

التعديل في اللزانية يجب أن يرد للمجلس بمرسوم بمشروع قانون ، لأن اللزانية قدمت بمرسوم ؛ فالتعديل فيها يجب  
أن يكون بمرسوم أيضاً ... .. ( مجلس النواب — ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٧ )

لا يجوز التسك بالحق المكتسب في مرتبات الموظفين إذا كانت المصلحة العامة تقضى بالترشح لها بالإقتاس ... ..  
( مجلس النواب — ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ )

جواز إفراد حساب خاص منفصل عن اللزانية العامة لعمل طارئ ليس له صفة الدوام ، متضمن في ميزانيته ، حتى  
لا يؤثر بضخامته في توازن اللزانية العامة ، فتبدو في حالة عجز ظاهر ، وهي في الحقيقة ليست كذلك ... ..  
( مجلس النواب — ١١ يناير سنة ١٩٣٧ )

إنشاء حساب خاص لتنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية لا يعتبر ميزانية مستقلة ولا جزءة للزانية العامة ، ولو أنه سيقدم  
للبرلمان بعد تقديم مشروع اللزانية العامة بزمان ، إلا أنه سيقدم للبرلمان جزءاً لا ينفصل من اللزانية العامة ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ )

الموافقة على صرف زيادة اقترحت على باب من أبواب اللزانية من المصاريف غير المنظورة دون الالتجاء إلى عقد  
مؤتم من المجلسين لأخذ قرار على هذا الاعتماد بعد زيادته ... .. ( تراجم المائنة على هذا في المادة ١٦٦ بصفحة ٣٥٥٢ — مجلس الشيوخ — ١٥ و ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ )

الموافقة على تقارير لجنة المالية بصدد اللزانية هي تصديق على ما ورد فيها من اعتمادات ، ولا ينصب هذا التصديق  
على الرغبات الواردة فيها . والرغبات التي لا يعترض عليها من المجلس أو من الوزارة المختصة ، تصبح مازمة للحكومة . وفي  
نظر تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية وزارة العدل أظهر معالي الوزير أن لديه اعتراضات على تنفيذ بعض الرغبات ،  
وإذن فهي غير ملازمة للوزارة ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧ )

وجوب إسراع البرلمان في إقرار اللزانية قبل ابتداء السنة المالية الجديدة ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٧ )

وضع ميزانيات متعددة لأعمال ومصالح مختلفة كل منها مستقل عن الآخر يستدعي الصرف على البعض أكثر مما  
يستحق ، كما أن البعض الآخر لا يصرف عليه للمال الكافي .

لذلك أوجب توحيد اللزانية أن توحد الإيرادات ، وتجمع جميع المصروفات ، ويوازن بين هذه وتلك ، فتتحقق  
مراقبة البرلمان ، وتتحقق للوازنة بين أبواب اللزانية المختلفة ... .. ( مجلس النواب — ١٠ و ١١ و ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

هل التعديلات التي تتعلق بشؤون الموظفين المدنيين أو العسكريين يجب أن تحمل قانون ؟

بفرض وجوب حصول هذه التعديلات بقانون ، هل يمكن قانون الميزانية لإدخال هذه التعديلات ؟ وما هي الشروط

الواجب اتخاذها ليكون ذلك القانون قابلاً للتنفيذ ؟ ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

موافقة مجلس النواب على إدماج مشروع قانون بفرض رسم أيولة على التركات في مشروع قانون ربط الميزانية .  
الناقشة في دستورية إدماج نصوص تشريعية لا علاقة لها بالميزانية في قانون ربط الميزانية . هل يختلف نظر قانون ربط  
الميزانية عن القوانين الأخرى العادية ؟ وهل تقرب قوانين فرض الضرائب من قانون ربط الميزانية وتختلف عن القوانين  
العادية ؟ هل يؤدي الخلاف بين مجلس الشيوخ وبين مجلس النواب على أحد النصوص التشريعية المدججة في قانون ربط  
الميزانية إلى عرض هذا الخلاف على هيئة مؤتمر من المجلسين أسوة بالخلاف على باب من أبواب الميزانية ؟ ... .. ( مجلس النواب — ١٢ يولي سنة ١٩٣٩ )

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتشريع يقضى بفرض رسم أيولة على التركات في مشروع قانون ربط  
الميزانية ، لأن الأمر في ذلك قد انتهى إلى عقد مؤتمر تكون غالبيته من أعضاء مجلس النواب ، قهده بذلك سلطة  
مجلس الشيوخ ... .. ( مجلس الشيوخ — ١٨ يولي سنة ١٩٣٩ )

مذكرة لحضره صاحب العزة أمين عن العرب بك السكرتير العام لمجلس الشيوخ في :

( ١ ) هل يجوز دستورياً أن يشتمل قانون ربط الميزانية العامة للدولة على مادة تقضى بفرض ضريبة جديدة تستمر  
في الأعوام المقبلة ، مع أن قانون ربط الميزانية لا يمتد مفعوله إلا إلى سنة واحدة ؟

( ٢ ) وهل إذا وقع الخلاف بين مجلسي البرلمان على تلك المادة ينحصر هذا الخلاف لحكم المادة ١٦٦ من الدستور

فينتقد المؤتمر البرلماني ؟ ... .. ( مجلس النواب — ١٣ و ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ )

يتطلب ضبط تقديرات الميزانية وتقديمها إلى البرلمان على الوضع السليم أن تكون المصروفات موزعة على الخدمات  
العامة الأساسية ، والفاعية ، والتنفيذية ، والإدارية ، والاجتماعية ، والتجارية ، والإنشائية ، والصيانة ؛ وأن تقدم الاعتمادات  
مشفوعة بتقارير عن الخدمات التي ستحققها ، والأسس التي وضعت عليها ، وعلاقتها بالاعتمادات الأخرى ، وبسياسة  
الحكومة العامة ، والمدة اللازمة لإتمام التنفيذ .

هل من واجبات لجنة المالية الآن الرقابة المالية أثناء تنفيذ الميزانية ؟ ... .. ( مجلس النواب — ١٣ و ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ )

اقتراحان لحضرة الشيخ المحترم الأستاذ لويس أخوخ فانوس بمناسبة عرض مشروع ميزانية وزارة الصحة العمومية  
لسنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ المالية . إحالة أولهما إلى لجنة المالية والجمارك ، وإحالة الثاني إلى لجنة خصص الاقتراحات والمراقض .  
( مجلس الشيوخ — ١٧ أبريل سنة ١٩٤٠ )

لا يصح تخصيص مبالغ خاصة في الميزانية لأغراض خاصة ... .. ( مجلس النواب — أول مايو سنة ١٩٤٠ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٣١٠٦ ... .. يكون تقديم الميزانية ومناقشتها وتقريرها في مجلس النواب أولاً  
( لجنة وضع اللوائح العامة للدستور — ٢٤ و ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٣١٠٦ ... .. يجب أن يقدم مشروع الميزانية إلى مجلس النواب ليفصل فيه أولاً  
( لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣١٠٧ ... .. تكون مناقشة الميزانية وتقريرها في مجلس النواب أولاً  
( لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

إذا رفض مجلس النواب اعتماداً وطلبت الحكومة من مجلس الشيوخ أن يقر هذا الاعتماد ، فلهذا المجلس حق النظر في ذلك .

٣١٠٧ ... .. إن كل ما يطرح على مجلس النواب خاصاً بالميزانية يجب أن يطرح على مجلس الشيوخ ، ويجب أن يكون له رأى فيه .  
( مجلس الشيوخ — ٢٠ و ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ )

أولوية مجلس النواب في نظر الميزانية لا تمنع مجلس الشيوخ من إعادة ما قد يسقطه مجلس النواب من أفعاله ،  
أو من إسقاط ما أتبته ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ )

للعضو أن يتقدم أثناء نظر ميزانية أية وزارة باقتراح بتعديل فيها بالإضافة أو غيرها ، وللمجلس أن يفصل في الاقتراح  
من غير إحالة إلى لجنة ... ..  
( مجلس النواب — ١٦ يونيو سنة ١٩٣٧ )

٣١١٧ ... .. رفض المجلس مشروع قانون باعتماد إضافي أقره المجلس الآخر مسقط لهذا المشروع  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٥ بصفحة ٢١٩٨ — مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ )

٣١١٧ ... .. الرغبات البرلمانية غير ملازمة للحكومة إلا في حدود التسوية الوزارية ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٠٣ بصفحة ٢١٢٦ — مجلس النواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٩ )

على من يريد الكلام في قسم من أقسام الميزانية أن يطلب الكلمة قبل الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الجلسة ،  
وبذلك لا يحصل الكلام في موضوع إلا بعد أن يبحث بحثاً وافياً .

إحالة كل قسم من الميزانية يقره مجلس النواب إلى لجنة المالية والبنك مباشرة دون حاجة لأخذ قرار من  
المجلس بهذه الإحالة ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ )

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٣١٢٢ ... لا يجوز فض دور انعقاد البرلمان قبل الفراغ من تقرير الميزانية  
( لجنة الدستور - ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٣١٢٢ ... فض الدور البرلماني قبل الاقتراع على ميزانية المعاهد الدينية

٣١٢٢ فض الدور العادي لانعقاد البرلمان بعد انتهاء بحث مشروع ميزانية السنة المالية في البرلمان بإقرار المجلسين الأبواب  
٣١٢٣ الخاصة بالمصروفات جميعها ، واختلافهما ( فيما يتعلق بأبواب الإيراد ) على الباب الخاص بالضرائب الجديدة

٣١٢٣ ... إقرار مجلس النواب لمشروع قانون ربط ميزانية الدولة في الدورة التالية  
( مجلس النواب - ١٦ و ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٤١ — اعتادات الميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العموى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن. وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولى .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٣١٢٧ ... .. ليس للمجلسين ولا لأحدهما التعرض للديون العمومية ولا للالتزامات المالية الناشئة عن تعهدات دولية ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٣١٢٧ ... .. للصروفات المدرجة في الميزانية تنفيذاً لقانون لا يجوز تغييرها إلا بعد تعديل القانون أو إلغائه بالطريق العادى ... ..  
( لجنة الدستور — ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

اعتادات للميزانية المخصصة لسداد أقساط الدين العموى لا يجوز تعديلها بما يمس تعهدات مصر في هذا الشأن ،  
٣١٢٧ ... .. وكذلك الحال في كل مصروف وارد بالميزانية تنفيذاً لتعهد دولى ... ..  
( لجنة الدستور — ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٣١٢٧ ... .. الموافقة على اقتراح برد تقرير لجنة المالية عن الدين العموى إليها مع حذف الاعتاد الخاص بصندوق الدين فوراً ... ..  
( مجلس النواب — ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ )

٣١٣٠ ... .. الموافقة على تحديد ميزانية صندوق الدين بخمسة وثلاثين ألف جنيه فقط ... ..  
( مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٤٠ )

٣١٣٨ ... .. إلغاء صندوق الدين ... ..  
( مجلس النواب — ٢٢ يولييه سنة ١٩٤٠ )  
( مجلس النواب — ٧ أغسطس سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٤٣ - إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية القديمة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة .

ومع ذلك إذا أقر المجلسان بعض أبواب الميزانية أمكن العمل بها مؤقتاً .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

إذا لم يقرر البرلمان الميزانية ولم يصدق عليها الملك قبل ختام السنة المالية ، فللحكومة حق العمل بالميزانية القديمة حتى

يصدق على الميزانية الجديدة ... .. ٣١٩٤

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ١١ أغسطس و ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مرسوم بغض الدور العادي لانقضاء البرلمان قبل إقرار مشروع القانون يربط ميزانية الدولة ... .. ٣١٩٧

إقرار مجلس النواب لمشروع قانون يربط ميزانية الدولة في الدورة التالية .

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٠ بصفحة ٣١٢٢ — مجلس النواب — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ )

( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٠ بصفحة ٣١٢٣ — مجلس النواب — ١٦ و ٢٩ يناير سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٤٣ — كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان .  
ويجب استثنائه كذلك كلما أريد نقل مبلغ من باب إلى آخر من أبواب الميزانية .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

٣١٩٨ ... .. كل مصروف غير وارد بالميزانية أو يزيد على التقديرات الواردة بها يجب ابتداء أن يصرح به البرلمان ...  
( لجنة الدستور — ٢٣ أغسطس و ٢ أكتوبر ١٩٢٢ )

جعل ميزانية كل وزارة قسماً من الميزانية العامة ، وتقسيم كل قسم إلى فروع بسدد لصالح اللوجودة في الوزارة ، وتقسيم كل فرع إلى ثلاثة أبواب .

وهذا التقسيم أصبحت أبواب الميزانية العامة وافرة العدد بعد أن كانت قاصرة على نحو عشرين باباً ، وصارت مراقبة البرلمان نافذة إلى كل الفروع والصالح وذات سيطرة شاملة ، لأنه — بعد هذا التقسيم الدقيق الواسع للـدى — يكون النقل غالباً من باب إلى باب ، ولا بد في هذا من استئذان البرلمان ، وهو مطلب غير يسير ... ..  
( تراجع النافذة على هذا في المادة ١٣٨ بصحة ٢٩٧١ مجلس النواب — ٧ و ١١ يونيو سنة ١٩٢٤ )

٣١٩٨ ... .. صرف نصف مليون جنيه بأنذار من الحكومة البريطانية ، دون استئذان البرلمان ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ )

استنكار مجلس النواب تصرف زيور باشا رئيس مجلس الوزراء في شرائه «بيوت هاوس» ببلندره بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنيه بتفويض من مجلس الوزراء بدون مناقشة ، وبدون وجود اعتماد لذلك في الميزانية ، وبدون اتباع الطرق المعتادة في مثل هذه الحالة ، وبأسلوب لا يدل على الحرص على أموال الدولة .

يدعو المجلس الحكومة إلى أن تتخذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة في مثل هذا ، وأن تخصص هذه الدار لإقامة الوزير للقوض ، ومكاتب القوضية والتقصية ، وإدارة البعثات إذا أمكن .

ویدعوها لأن تضمن مشروع القانون للنصوص عليه في المادة ٦٨ من الدستور نصاً بمعاينة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة مبلغاً لعمل ليس في الميزانية اعتماد خاص له ، أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان ... ..  
( مجلس النواب — ١٥ و ١٦ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

تصرح البرلمان للحكومة بالقيام بعمل من الأعمال يستلزم صرف أموال لا يمكن أن يفيد أن تأخذ الحكومة في صرف هذه الأموال قبل موافقة البرلمان على اعتماد المبلغ اللازم لذلك بمشروع قانون كالتبع .

٣٢٢٧ ... .. فتح أى اعتماد غير وارد بالميزانية لا يكون إلا بعد الحصول على إذن البرلمان ، طبقاً للمادة ١٤٣ من الدستور ...  
( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ )

إقرار الاعتمادات الإضافية يجب أن يكون بقانون ، ولذلك يجب أن يقدم طلب الاعتمادات بالطريقة التي تقدم بها الحكومة إلى المجلس كل مشروعات القوانين التي تريد إصدارها ، أى بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء .

وكذلك يجب أن تفصل في سحب الاعتمادات ، أى أن الحكومة إن أرادت أن تسحب طلب اعتماد قدمته ، فعليها أن تسحبه بمرسوم بعد قرار من مجلس الوزراء ... ..

٣٢٣٦ ... .. ( مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )

لا يجوز صرف مبالغ من الصروفات السرية في أمور جهرية ، كصرف مرتبات موظفين في اللوفيات من الصروفات  
السرية ... .. ( مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٢٧ )

كل اعتداء لم يكن وارداً بالميزانية يجب الإذن به من البرلمان قبل أن يصرف ... .. ( مجلس النواب — ٢٦ مايو سنة ١٩٢٧ )

تجاوز بعض مصالح الحكومة الاعتادات المقررة بميزانياتها دون أن تحصل من البرلمان على ترخيص بهذا التجاوز —  
إحالة للوضع إلى لجنة الشؤون الدستورية — موافقة المجلس على التقرير وهو أن التجاوز في حد ذاته مخالفة صريحة لنس  
دستوري واجب الاحترام — ظروف الحالة المروضة مجتمعة تسمح بالموافقة على تسوية هذا التجاوز بنسبة اعتداد الحساب  
الخاص — لفت نظر الحكومة إلى وجوب التشديد في مراقبة الصرف في كل باب من أبواب الميزانية وألا يتجاوز  
المصرف من أي باب ما خصص له إلا بإذن البرلمان ... .. ( مجلس النواب — ٢٩ فبراير و ٢١ مايو سنة ١٩٢٨ )

يجب أن تتقدم الحكومة للبرلمان بطالب الاعتاد الجديد قبل نفاذ ما هو مقرر له أصلاً بالميزانية بوقت كاف يمكنه  
من نظره قبل الارتباط بصرف شيء منه .

لا يجوز لمجلس الوزراء — بقرار يصدره — أن يأذن بتجاوز اعتداد قبل موافقة البرلمان على هذا التجاوز ... .. ( مجلس النواب — ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ )

يجوز الصرف والنقل من باب إلى آخر قبل استئذان البرلمان ( إذا كان منعقد في دور غير عادي ) لأنه لا يجوز  
التقدم إليه في هذه الحالة بأمر آخر غير الذي حدد في الرسوم الصادر بدعوته إلى هذا الاعتقاد ... .. ( مجلس الشيوخ — ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ )

كل من يقدم على تجاوز اعتداد وافق عليه البرلمان يتحمل مسؤولية هذا التجاوز ... .. ( مجلس النواب — ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ )

إذا حدث تجاوز لمبلغ اعتمد في الميزانية وصرف المبلغ للتجاوز فعلاً ، فوزارة المالية عندما ترى أنه قد حصل تجاوز  
لا يمكن إيقاف صرفه تكون بين أحد أمرين : إما أن تتقدم إلى البرلمان الذي سبق أن أقر هذا الاعتداد بالفضل وتقول له  
إن الاعتداد لم يكف وإننا تجاوزناه تحت مسؤوليتنا ، أو أن تدرجه في الحساب الخاص . ولكننا فضلت الطريق الأول  
لأنه الطريق الصحيح والطريق الدستوري السليم ... .. ( مجلس الشيوخ — ٥ مايو سنة ١٩٣٧ )

القصد من كلمة « يجب أن يأذن به البرلمان » الواردة في المادة ١٤٣ أنه لا يجوز الصرف إلا بعد إذن البرلمان لا قبله .  
( مجلس النواب — ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ )

إذا كان تنفيذ القانون يستدعي اعتداداً جديداً ، فلوزارة أن تتقدم للبرلمان بطلبه ... .. ( مجلس النواب — ٧ يولي سنة ١٩٣٧ )

- تجاوز الوزارة الاعتداد فضلا ، ثم طلبها اعتداد تسوية التجاوز بعد ذلك هو مخالفة دستورية وإعمالاً لسلطان البرلمان وتجاهل لرقابته ... .. ( مجلس النواب — ٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ ) ٣٢٧٧
- وعد وزير المالية بحث نظام صرف الاعتادات في المالك الأخرى ليتمكن الوصول إلى القضاء على تجاوز الاعتادات للقدرة في البرازيلية ... .. ( مجلس الشيوخ — ٨ نوفمبر سنة ١٩٣٨ ) ٣٢٧٩
- رفض المجلس بموافقة الحكومة مشروع قانون بإعطاء إضافي آخره المجلس الآخر مسقط لهذا المشروع ... .. ( تراجيح المناقشة على هذا في المادة ١٠٥ بصفحة ٢١٩٨ — مجلس النواب — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ ) ٣٢٨١
- هل يجوز لوزارة أن تطلب زيادة في اعتماد خفض بمعرفة وزارة المالية وبموافقة البرلمان ولم تعترض الوزارة المذكورة على التخفيض ، فتقدم بعد ذلك في أثناء الدورة بمشروع قانون طالبة الموافقة على اعتماد جديد للزيادة المطلوبة ؟ ( مجلس الشيوخ — ١٦ يناير سنة ١٩٣٩ ) ٣٢٨١
- ينبغي لضمان الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة أن تعمل الحكومة على عدم تجاوز الاعتادات للدرجة بالميزانية وأن يتفادى بقدر استطاع الالتجاء إلى فتح الاعتادات الإضافية ، لأن في فتح هذه الاعتادات ما يوحى للمصالح المختلفة بفكرة تجاوز الاعتادات للدرجة لها . وينبغي أن تقتصر فعلا في فتح الاعتادات الإضافية على الطوارئ الملحة التي لا يمكن إحمال تأجيلها إلى الميزانية التالية ... .. ( مجلس الشيوخ — ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ ) ٣٢٩٣
- المصاريف غير المنظورة يتصرف فيها مجلس الوزراء بالطريقة التي يراها هو على مسؤوليته ، وليس لأحد أن يتناقض فيها إلا أثناء نظر الحساب الختامي . والفرض من المناقشة لإرشاد مجلس الوزراء حتى لا ينفق مبلغاً في أمر معين إلا بإذن البرلمان ، ولا يطلب من مجلس الوزراء أن يبين الوجوه التي صرفت فيها المبالغ . إذا طلب فتح اعتماد للمصاريف غير المنظورة أثناء السنة يكون أساس النظر : هل لمجلس الوزراء العذر في تخطيه الاعتادات التي كانت مدرجة ؟ وهل الأشهر الباقية تبرر فتح الاعتاد الجديد ؟ ... .. ( مجلس النواب — ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ ) ٣٢٩٥
- اختصاص لجنة الأوقاف بنظر الاعتاد الإضافي في ميزانية وزارة المالية لمخصصات المعاهد الدينية ... .. ( مجلس النواب — ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ) ٣٣٠٠
- الواقعة على اعتماد بمبلغ ١٥٥٠٠٠٠ جنيه صرف بضه فعلا وارتبطت الوزارة بصرف بضه الآخر قبل اعتماد البرلمان الصرف ... .. ( مجلس النواب — ٥ مارس سنة ١٩٤٠ ) ٣٣٠٦
- الواقعة على اعتماد بعد أن صرف فعلا ... .. ( مجلس النواب — ٥ مارس سنة ١٩٤٠ ) ٣٣١٥

إذا كان من غير الرغوب فيه طلب اعتادات إضافية بمبالغ لم يرتبط بها أو لم تتفق ، فإن من المحظور بتاتا وضع البرلمان أمام الأمر الواقع بطلب اعتادات لتسوية تجاوزات وقت فعلا . ووزارة المالية ليست على استعداد لتأييد مثل هذه الطلبات .  
٣٣١٦ ( مجلس النواب — ٢٥ و ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ )

طلب اعتاد مبالغ بعد أن صرفت أو ارتبط بها بدون سابق استئذان من البرلمان للظروف الاستثنائية والطوارئ  
غير العادية ... ..  
٣٣١٨ ( مجلس الشيوخ — ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٤٤ - الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المتقضى يقدم إلى البرلمان في مبدأ كل دور انعقاد عاды لطلب اعتماده .

رقم صفحة  
مجموعة  
الصفحات

٣٣٢٣ ... الحساب الختامي للإدارة المالية عن العام المتقضى يقدم للبرلمان في كل مبدأ دور انعقاد عاды لطلب التصديق عليه ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور - ١١ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٣٣٢٣ ... لا يجوز لمجلس الشيوخ النظر في الحساب الختامي إلا بعد أن ينتظره مجلس النواب أولاً لارتباطه بالميزانية التي له بمقتضى الدستور حق النظر فيها قبل أن ينتظرها مجلس الشيوخ ...  
( مجلس الشيوخ - ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ )

٣٣٢٤ ... اعتماد الحساب الختامي يكون بقانون ...  
( مجلس النواب - ٢ مارس سنة ١٩٢٧ )

٣٣٢٥ ... يكون صدور ميزانية المهاد الدينية وحسابها الختامي بقانون ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٣ بصفحة ٣٤٣٩ - مجلس الشيوخ - ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ )

٣٣٢٥ ... طلب فتح الاعتمادات الإضافية يتجاوز اعتمادات لليزانية - وفي غير الطوارئ الملحة - فيه مساس بكال الرقابة البرلمانية على ميزانية الدولة ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٣ بصفحة ٣٢٩٣ - مجلس الشيوخ - ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ )

ملحة ١٤٥ — ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف ومصروفاتها وكذلك حسابها الختاي السنوى تجرى عليهما الأحكام المتقدمة الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختاي .

رقم  
مجموعة  
الصفحات

٣٣٢٦ ... .. يجرى على ميزانية وزارة الأوقاف ما يجرى على ميزانيات سائر الوزارات  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )

ميزانية إيرادات ومصروفات وزارة الأوقاف يجب تقديمها سنوياً للبرلمان في اليعاد وبالطريقة للقررين لميزانية الحكومة . وذلك لمناقشتها وإقرارها ، ثم يصير التصديق عليها وإعلانها من قبل الملك . ويكون الإجراء كذلك في حسابها الختاي السنوى ..  
( لجنة الدستور — ٢٣ و ٢٥ أغسطس و ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٣٣٢٩ ... .. اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين  
( مجلس النواب — ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤ )

٣٣٣٥ ... .. اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين  
( مجلس الشيوخ — ٣ يوليه سنة ١٩٢٤ )

لا يصح إعادة النظر في قرار البرلمان بإخصاصه في النظر في ميزانية الأوقاف الأهلية الصادر منه في سنة ١٩٢٤ والذي لم يرد إليه في اليعاد للتصوص عليه في المادة ٣٥ من الدستور ..  
( مجلس النواب — ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )  
( مجلس الشيوخ — ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

٣٣٦٦ ... .. ميزانية الأوقاف يجب أن تصدر بقانون ..  
( مجلس النواب — ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

هل طريقة تأجير أطيان الأوقاف جملة أو على صفقات مسألة داخلية لوزارة الأوقاف ، ومن اختصاص مجلسها الأعلى ، أم أن لمجلس النواب أن يصدر قراراً فيها ما دامت تؤثر على إيرادات الوزارة بالزيادة أو النقصان ؟  
٣٣٦٦ ... .. هل يحول اختصاص مجلس الأوقاف الأعلى دون ارتباط الوزير بالرأى الذى يسديه فى المجلس ؟  
( مجلس النواب — ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ )

٣٣٧٢ ... .. لا يحدد فى قانون الميزانية موعد للعمل بها اعتدالاً على إسنادها إلى زمنها ..  
( تراجع المناقشة على هذا فى المادة ١٣٨ بصحة ٢٩٧٨ — مجلس الشيوخ — ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ )



الباب الحادي عشر

القوة المسلحة

---



رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٣٣٦٣ ... .. قوى الجيش تقرر بقانون

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور - ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور - ١٤ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

طريقة جمع رجال الجيش وكيفية تنظيمهم وترقيتهم وتأديبهم وما لهم من الحقوق وما عليهم من القروض ، كل ذلك  
تبينه القوانين ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
٣٣٧٤ ... .. ( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

مسألة تقرير الخدمة العسكرية إجبارياً وترك للبرلمان ... ..  
٣٣٤٧ ... .. ( لجنة الدستور — ٢١ أغسطس ١٩٢٢ )

بين القانون طريقة التجنيد ونظام الجيش ، وما لرجاله من الحقوق ، وما عليهم من القروض ... ..  
٣٣٧٤ ... .. ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

لا يجوز زيادة مدة الخدمة العسكرية المقررة على مصرى ، ولو كانت فى الحرس الملكى أو وابورات الركائب الملكية .  
٣٣٧٤ ... .. ( مجلس النواب — ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ )

هل التعديلات التى تتعلق بشؤون الموظفين المدنيين أو العسكريين يجب أن تحصل بقانون ؟

بفرض وجوب حصول هذه التعديلات بقانون ، هل يكفى قانون الميزانية لإدخال هذه التعديلات ، وما هى الشروط

الواجب اتخاذها ليكون ذلك القانون قابلاً للتنفيذ ؟ ... ..  
٣٣٧٩ ... .. ( تراجع النافذة على هذا فى المادة ١٣٨ بصفحة ٣٠٢١ — مجلس الشيوخ — ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ )

مادة ١٤٨ — يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات .

---

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

تنظيم قوى البوليس واختصاصاته تقرر بقانون ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

يبين القانون نظام هيئات البوليس وما لها من الاختصاصات ... ..  
( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )



الْبَيْتُ الْمَكِينُ

أحكام عامة

---



مادة ١٤٩ — الاسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية .

رقم صفحة  
مجموعة  
الصلقات

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

الدين الرسمي للدولة الإسلام ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

الإسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ... ..  
( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

لا ترضى الحكومة بأن تكون كراسي الأساتذة في الجامعة منابر تلقى منها المطاعن في أي دين قصد النيل من  
كرامته ، أو التهجم على حرمة ... ..  
( تراجم المناقشة على هذا في المادة ٦٥ بصيغة ١٠٤٠ — مجلس النواب — ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٦ )

استرداد رخصة دخول المعاهد الدينية الإسلامية من القس زويمر لتوزيعه منشورات على الطلبة في الأزهر في حلقات  
دروسهم تتضمن الطعن في الدين الإسلامي ، وإظهار القنأء بأعمال مفوضية الولايات المتحدة الأمريكية أسفه الشديد لوقوع  
هذا الحادث ووضعه الأمر موضع البحث ليأخذ من جهته التصرف الذي يليق به ... ..  
( مجلس النواب — ٢٣ أبريل سنة ١٩٢٨ )

رقم صفحة

مجموعة

التطبيقات

مدينة القاهرة قاعدة الملكة المصرية ... .. ٣٣٨٥

( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ١٥١ — تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، وهذا مع عدم الإخلال بالاتفاقات الدولية التي يقصد بها  
المحافظة على النظام الاجتماعي .

---

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

تسليم اللاجئين السياسيين محظور ... ٣٣٨٦  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٣٣٨٧ ... العفو الشامل لا يكون إلا بقانون ...  
( لجنة الدستور — ٢١ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٣٣٨٧ ... قانون رقم ٣ لسنة ١٩٢٦ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في المدة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لتاية ٣ أبريل سنة ١٩٢٦ ...  
( مجلس النواب — أول سبتمبر سنة ١٩٢٦ )  
( مجلس الشيوخ — ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

٣٣٨٩ ... قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في المدة من ١٩ يونيو سنة ١٩٣٠ إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٦ ...  
( مجلس النواب — ٣ أغسطس سنة ١٩٣٦ )  
( مجلس الشيوخ — ٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

٣٤٠٣ ... مرسوم بقانون رقم ١ لسنة ١٩٣٨ بالعفو الشامل عن بعض الجرائم التي وقعت في المدة من ٩ مايو سنة ١٩٣٦ لتاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ .

٣٤٠٤ ... هل يتمتع صدور العفو الشامل بمرسوم بقانون ؟ ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤١ بصفحة ٥٨٧ — مجلس النواب — ٩ أغسطس سنة ١٩٣٨ )

مادة ١٥٣ — ينظم القانون الطريقة التي يشار بها الملك سلطته طبقاً للبادئ المقررة بهذا الدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينين وبالأوقاف التي تديرها وزارة الأوقاف ، وعلى العموم بالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها في البلاد . وإذا لم توضع أحكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقاً للقواعد والعادات المعمول بها الآن .

تبقى الحقوق التي يشارها الملك بنفسه بصفته رئيس الأسرة المالكة كما قررها القانون نمرة ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الخاص بوضع نظام الأسرة المالكة .

رقم  
صفحة  
مجموعة  
الصلفات

٣٤٠٥ ... .. اختصاص البرلمان في نظر ميزانية الأوقاف الأهلية وأوقاف الحرمين الشريفين ... ..  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٥ بصفحة ٣٣٢٩ — مجلس النواب — ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ )  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤٥ بصفحة ٣٣٣٥ — مجلس الشيوخ — ٣ يوليو سنة ١٩٢٤ )

المستور لا يسمح الآن بإنشاء وظيفة من المعاهد الدينية . وكل ما يسمح به هو النظر في الاعتادات الخاصة بها والواردة بالميزانية ، وذلك حين إصدار قانون ينظم الطريقة التي يجب السير عليها في المستقبل ... ..  
( مجلس النواب — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٦ )

لا شأن للبرلمان بالمعاهد الدينية لأن المادة ١٥٣ تجعل هذه المعاهد مصلحة قائمة بذاتها تحت سلطة جلالة الملك مباشرة ، ويجب أن يطبق عليها التشريع الحالي إلى أن يصدر تشريع آخر . والتشريع الحالي يجعل لها نظاماً خاصاً يقرره مجلس الأزهر الأعلى برئاسة شيخ الجامع الأزهر تحت إشراف جلالة الملك ومصادقته .

عدم الموافقة على رغبة بتأليف لجنة لبحث خطط التعليم في المعاهد الدينية ، لأن هذا من اختصاص مجلس الأزهر الأعلى بمقتضى قانون لا يزال قائماً . ولا جدال في أن للمجلس حق تعديل هذا القانون ، ولكن لا يجوز — إلى أن يعدل هذا القانون — أن تبدي رغبة لا تنطبق وأحكام هذا القانون ... ..  
( مجلس النواب — ١١ و ١٢ سبتمبر سنة ١٩٢٦ )

المدارس التي أنشئت بقوانين خاصة لأغراض خاصة لا تدخل تحت حكم المادتين ١٥٣ من الدستور ، والمادة ٢١ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١ الخاص بالجامع الأزهر ، وإذن لا يجوز إلحاقها بالجامعة الأزهرية بمقتضى أمر ملكي .

لا يجوز أن يلغى مرسوم قانوناً ، لأن ذلك غير جائز ... ..  
( مجلس النواب — ٣١ يناير سنة ١٩٢٧ )

يكون استعمال الملك لسلطته بالنسبة للمعاهد الدينية والرؤساء الدينين بواسطة وزير مسئول منطبقاً على المعاهد الدينية والرؤساء الدينين .

يكون صدور ميزانية المعاهد الدينية وحسابها الختامى بقانون ... ..  
( مجلس الشيوخ — ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ )

إن حق المجلس في نظر مشروع الليزانية من إيرادات ومصروفات حق مطلق ، فله أن يعدل فيها بالنقص والزيادة والإلغاء والإنشاء كيفما أراد ، مع عدم الإخلال بما استثناء الدستور بنص صريح ( المادة ٥٦ الخاصة بمخصصات جلالة الملك ، والمادة ١٤١ الخاصة بأقساط الدين العمومي ، والمصروفات الواردة في الليزانية تنفيذاً لتعهدات دولية ) .

عندما يتقرر أى تعديل في الليزانية يترتب عليه تعديل أو حذف نص قانوني يضاف إلى مشروع قانون الليزانية مادة تتضمن هذا التعديل أو الحذف .

يحال على لجنة المالية كل اقتراح يقدمه أحد الأعضاء بتعديل مشروع الليزانية متى طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة .

وقد رأى أحد حضرات أعضاء اللجنة أنه لا يجوز تعديل الأرقام الواردة في مشروع الليزانية من مصروفات وإيرادات تنفيذاً لقانون إلا من طريق تعديل هذا القانون بالوسائل العادية .

٣٤٣٧

( مجلس النواب — ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٧ )

جعل الحقوق التي يمنح بها الملك بصفة كونه رئيساً للأسرة المالكة من حق مجلس الوصاية مباشرتها بمقتضى قانون لا يتناقض مع الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٣ من الدستور ... ..

٣٤٣٩

( مجلس النواب — ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٦ )

جعل الحقوق التي يمنح بها الملك بصفته رئيساً للأسرة المالكة من حق مجلس الوصاية مباشرتها بمقتضى قانون ، لا يتناقض مع الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٣ من الدستور ... ..

٣٤٤٤

( مجلس الشيوخ — ٢٤ يولييه و ٨ يولييه سنة ١٩٣٦ )

استئذان المجلس في حضور من يمثل الماهد الدينية بالجلسات يجب أن يصدر من رئيس مجلس الوزراء للسئول عن هذه الماهد ... ..

٣٤٥٨

( مجلس النواب — ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٦ )

مادة ١٥٤ — لا يحل تطبيق هذا الدستور بتعهدات مصر للدول الأجنبية ، ولا يمكن أن يس ما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى القوانين والمعاهدات الدولية والعادات المرعية .

رقم  
صفحة  
التلغات

تطبيق هذا الدستور لا يجوز أن يخل بتعهدات مصر لدى الدول الأجنبية ، ولا أن يس بما يكون للأجانب من الحقوق في مصر بمقتضى الاتفاقات والمعاهدات الدولية ... .. ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ و ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

جميع الأجانب الذين يوجدون في القطر المصرى بدون تمييز بين تبعيتهم الدولية أو مولدهم أو أصلهم أو لغتهم أو دينهم يتمتعون كالمصريين تماماً بالحماية التي يقرها القانون للأرواح والحرية ، ولكنهم مازمون بتأدية الضرائب وغيرها من التكاليف المفروضة لصالح الحكومة أو البلديات ما لم يكونوا معفيين منها باتفاقات دولية ... .. ( لجنة الدستور — ١٥ و ١٦ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

صدور قانون التصويضات باطل من الوجهة القانونية ومخالف للدستور ، ولكنه ينفذ حتى يتم الاتفاق على إلغائه مع الدولة الأخرى التي تم الاتفاق معها عليه ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٦ بصفحة ٢٨٢٣ — مجلس النواب — ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٤ )

لا يجوز للمجلس أن يضع في مشروع قانون نصاً يقضى بفساده على الأجانب ، إذا كانت المعاهدات الدولية تقضى بغير هذا النص ، وإنما له أن يطلب من الحكومة تعديل هذه المعاهدات ... .. ( مجلس النواب — ٧ مارس سنة ١٩٢٧ )

إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤٥ بصفحة ٧٢٧ — مجلس النواب — ١١ و ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ... .. ( مجلس النواب — ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

إعلان الأحكام العرفية تنفيذاً للمادة السابعة من معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ... .. ( مجلس النواب — ١٦ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٩ )

للاوفاق على اقتراح برد تقرير لجنة المالية عن الدين العمومى إليها مع حذف الاعتماد الخاص بصندوق الدين فوراً ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤١ بصفحة ٣١٢٧ — مجلس النواب — ٢٤ أبريل سنة ١٩٤٠ )

للاوفاق على تحديد ميزانية صندوق الدين بخمسة وثلاثين ألف جنيه فقط ... .. ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٤١ بصفحة ٣١٣٠ — مجلس النواب — ٢ مايو سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٥٥ - لا يجوز لأية حال تعطيل حكم من أحكام هذا الدستور إلا أن يكون ذلك وقتياً في زمن الحرب أو أثناء قيام الأحكام العرفية وعلى الوجه المبين في القانون .  
وعلى أي حال لا يجوز تعطيل انعقاد البرلمان متى توفرت في انعقاده الشروط المقررة بهذا الدستور .

---

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

لا يجوز لأية علة كانت إيقاف مفعول أي حكم من أحكام هذا الدستور ولا ترك العمل به إلا مؤقتاً في زمن الحرب  
أو عند إعلان الأحكام العرفية وعلى مقتضى الكيفية المبينة في القانون .. .. .  
٣٤٧٦ ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٣ مايو سنة ١٩٢٢ )  
( لجنة الدستور — ١٤ و ١٥ و ٢١ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

في حالة قيام الأحكام العرفية تتقدم الحكومة بما تريد سنه من التشريعات اللازمة للحالة الحاضرة إلى المجلس ، على أن  
يقرها البرلمان بمجلسيه على وجه السرعة ... .. .  
٣٤٧٨ ( مجلس النواب — ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٩ )

مادة ١٥٦ — للملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو إضافة أحكام أخرى، ومع ذلك فإن الأحكام الخاصة بشكل الحكومة الثنائي البرلماني ونظام وراثته العرش وبمبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور لا يمكن اقتراح تنقيحها .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٣٤٨١ ... .. حماية الأليات حماية تامة : حاية الأليات حماية تامة  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٧ مايو سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨١ ... .. حتى إعادة النظر في الدستور  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨٤ ... .. اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )

اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين .

ويكون التعديل على مرحلتين : ففي المرحلة الأولى ينظر في جواز تعديل الدستور وفي حصر نقط التعديل ، وفي المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل الذي تقرر نظره .

ويعرض اقتراح التعديل ومواضعه على كل من المجلسين منفرداً ، فإذا أقرها كل منهما بأغلبية نصف مجموع أعضائه زائداً واحداً اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمر للفصل في التعديل . ويشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف مجموع

٣٤٨٤ ... .. عدد أعضائه زائداً واحداً  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨٩ ... .. المجلسان يجتمعان عند الاحتياج للتصريح ، ويكون قرارهما بالأغلبية العادية  
( لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

للك الملك ولكل من المجلسين اقتراح تنقيح هذا الدستور بتعديل بعض أحكامه أو حذفها أو إضافة أحكام أخرى إليها ،

٣٤٨٩ ... .. على أن أحكام المواد (كذا) لا تنقض ولا تمس  
( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

تفسير الدستور لا يكون إلا بالطريقة التي نص عليها في المادة ١٥٦ منه .

بما أن الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ خاصاً بتصفية أملاك الخديو السابق إنما مصدر تفسيراً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذي أصبح جزءاً من الدستور بنص المادة ١٦٨ ، فلا يصح تنقيحه إلا بالطريقة السالفة الذكر .

إذن يكون المرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ باطلا دستورياً بطلاناً أصلياً ، لأنه صادر من هيئة لا تملك على أى حال سلطة تفسير نص من نصوص الدستور القابلة دستورياً للتفقيح ، وعلى ذلك فبطلاؤه يجب أن ينسحب أثره إلى وقت صدور هذا المرسوم فيجعله كأنه لم يكن .

هل يصح تفسير النصوص الدستورية التي لا يجوز تنقيحها أو لا يصح ؟ ... .. ٣٤٨٧  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ٦٨ بصفحة ٣٥٧٠ — مجلس النواب — ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ )

هل لرئيس المجلس الحق في تفسير الدستور ؟ ... .. ٣٤٨٧  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١١٠ بصفحة ٢٥٢٧ — مجلس النواب — ١٣ يونيو سنة ١٩٤٠ )

مادة ١٥٧ — لأجل تقييح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته  
وبتحديد موضوعه .

فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التي  
هي محل للتقييح . ولا تصح المناقشة في كل من المجلسين إلا إذا حضر ثلثاً أعضائه . ويشترط  
لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثي الآراء .

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

٣٤٨٨ ... حق إعادة النظر في الدستور ... ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٦ بصفحة ٣٤٨١ — لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

لا تلغ الهيئة التي تقرر التعديل .

٣٤٨٨ ... هل يكون البحث في لزوم التعديل باجتماع المجلسين أو يكون ذلك في كل مجلس على انفراد ؟ ... ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ١٩ مايو سنة ١٩٢٢ )

٣٤٨٩ ... يشترط لإعادة النظر في الدستور وبيان مواضع التعديل فيه أن يصدر قرار بذلك من كل المجلسين على انفراد  
بالأغلبية المطلقة لأعضاء كل منهما ... ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ )

٣٤٩٠ ... يشترط في المرحلة الثانية لتعديل الدستور اجتماع المجلسين بهيئة مؤتمرة للنظر في مواضع التعديل ، ويكون نصلها فيما  
بأغلبية نصف مجموع أعضاء المجلسين زائداً واحداً ... ( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٠ مايو سنة ١٩٢٢ )

٣٤٩١ ... اقتراح تفسير الدستور أو تعديله يكون للحكومة ولكل من المجلسين ، ويكون التعديل على مرحلتين ، ففي المرحلة  
الأولى ينظر في جواز تعديل الدستور وفي حصر نقاط التعديل . وفي المرحلة الثانية يفصل في موضوع التعديل الذي تقرر نظره  
وعرض اقتراح التعديل ومواقفه على كل من المجلسين منفرداً . فإذا أقرها كل منهما بأغلبية نصف مجموع أعضائه  
زائداً واحداً اجتمع المجلسان بهيئة مؤتمرة للفصل في التعديل . ويشترط لصحة قرارات المؤتمر توفر أغلبية نصف مجموع عدد  
أعضائه زائداً واحداً ... ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٦ بصفحة ٣٤٨٤ — لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٤٩١ ... المجلسان يجتمعان عند الاحتياج للتصديق ، ويكون قرارهما بالأغلبية العادية ... ( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٥٦ بصفحة ٣٤٨٦ لجنة الدستور — ١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٤٩١ ... في تقييح الدستور يصدر كل من المجلسين بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً قراراً بضرورته وبتحديد موضوعه . فإذا  
أصدر المجلسان قرارهما اجتماعاً بهيئة مؤتمرة للنظر في هذا التقييح .  
ويشترط لصحة قرارات المؤتمر الصادرة بالتقييح توفر الأغلبية المطلقة لأعضائه جميعاً ... ( لجنة الدستور — ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

مادة ١٥٨ — لا يجوز إحداث أى تغيير فى الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش .

---

رقم صفحة

مجموعة

الصفحات

لا يجوز إجراء أى تعديل فى الدستور مدة قيام وصاية العرش ... .. ٣٤٩٣

( لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

# ملف ١٥٤ — تمير أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون أن يحل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان .

رقم صفحة  
مجموعة  
الطلبات

يسرى هذا الدستور على جميع أجزاء المملكة المصرية ما عدا السودان ، فمع أنه جزء من مصر تحت سيادتها خاضع للملكها ، فإن نظام الحكم فيه يقرر بقانون خاص .

٣٤٩٤ ... .. ملك مصر يقبض على مصر والسودان  
( لجنة وضع الياقوت العامة للدستور — ٦ و ١٩ مايو و ١٤ أغسطس و ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٣٤٩٦ ... .. موافقة المجلس على إنشاء قسم خاص في الليزانية بالديون التي للحكومة على السودان  
( مجلس النواب — ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٤ )

لا يمكن مطلقاً أن تتنازل عن السودان ، لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، ولأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلاً ... ..  
( مجلس النواب — ٢٨ يونيو سنة ١٩٢٤ )

٣٥٠٥ ... .. السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها  
( مجلس الشيوخ — ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٤ )

٣٥٠٦ ... .. يجب على الحاكم العام للسودان أن يرفع استقائه إلى جلالة الملك ... ..  
( مجلس النواب — ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٦ )

ما ورد بشأن السودان في صلب معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى الموقعة بلندن في ٢٦ أغسطس

٣٥٠٨ ... .. سنة ١٩٣٦

٣٥٠٩ ... .. ما ورد في محضر متفق عليه

٣٥١٠ ... .. ما ورد في مذكرة من سعادة السير مايكل لامبسون إلى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

٣٥١٠ ... .. ما ورد خاصاً بالسودان في بيان حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

٣٥١١ ... .. ما ورد خاصاً بالسودان في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب

٣٥١٢ ... .. ما ورد خاصاً بالسودان في تقرير لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ

٣٥١٣ ... .. المناقشات التي دارت حول « السودان » بمناسبة النظر في معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى  
( مجلس النواب — ١٢ و ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ )  
( مجلس الشيوخ — ١٦ و ١٧ و ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦ )

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء عن رحلته وحضرته صاحب المالى وزيرى  
الأشغال العمومية والنظاف الوطنى إلى السودان — كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى باشا ... ..  
( مجلس الشيوخ — ١١ مارس سنة ١٩٤٠ )

بيان حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء عن رحلته في السودان ... ..  
( مجلس النواب — ١١ مارس سنة ١٩٤٠ )

الْبَاءُ السَّنَاءُ

أحكام ختامية وأحكام وقتية

---



## إحتفالاً بـ سمين اللقب الذى يكون ملك مصر بعد أن قرر المتدبرون المقروضون نظام الحكم التهاى السودان

رقم ملفه  
مجموعة  
التلفيات

ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان ... .. ٣٥٣٩

( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٦ مايو سنة ١٩٢٢ )

( لجنة الدستور — ٩ أغسطس و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ )

احتفاظ المادة الحادية عشرة من المعاهدة المصرية البريطانية بمسألة السيادة على السودان ، وحرية عقد اتفاقات جديدة

في المستقبل لتعديل اتفاقى سنة ١٨٩٩ يستلزم إرجاء تعيين اللقب الذى يكون لجلالة الملك ... .. ٣٥٣٩

( مجلس النواب — ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧ )

مادة ١٦١ بنـ منحصات جلالة الملك الحالي ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري، ومنحصات البيت المالـك هي ١١١٠٥١٢ جنيه مصرياً، وتبقى كما هي لمدة حكمه. وتجوز زيادة هذه المنحصات بقرار من البرلمان.

رقم سنة

مجموعة

التطبيقات

٣٥٤١ ... .. منحصات الملك والبيت المالـك مبلغ ( وهنا ينص على المبلغ الحالي ) وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان ... ..  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٢ )

٣٥٤١ ... .. ينص في الدستور على أن منحصات جلالة الملك والبيت المالـك مبلغ كذا ( وهو المبلغ الحالي ) وأنه يجوز زيادته بقرار من البرلمان ... ..  
( لجنة الدستور — ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٥٤٢ ... .. القانون يبين منحصات الملك وعائلته وسين أيضاً مرتبات أوصياء العرش وهي تؤخذ من منحصات الملك .. ..  
( تراجع الناقطة على هذا في المادة ٥٦ بصفحة ٩٠٢ — لجنة الدستور — ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

٣٥٤٢ ... .. منحصات جلالة الملك الحالي ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري، ومنحصات البيت المالـك ١١١٠٥١٢ جنيه مصرياً، وتجوز زيادة هذه المنحصات بقرار من البرلمان ... ..  
( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

٣٥٤٢ ... .. كتاب ملكي من حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول لرئاسة مجلس الوزراء يعرض فيه على البرلمان تخفيض منحصات جلالاته من مائة وخمسين ألف جنيه إلى مائة ألف جنيه سنوياً لمدة الوصاية ولمدة حكمه ... ..  
( مجلسا الشيوخ والنواب — ٨ مايو سنة ١٩٣٦ )

ملح ١٩٢ — يكون تعيين من يخرج من أعضاء مجلس الشيوخ في نهاية الخمس السنوات الأولى بطريق القرعة ،  
ومدة نيابة هؤلاء الشيوخ والنواب المنتخبين الأولى تنتهي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨ .

رقم صفحة

مجموعة

التعليقات

لكي يكون في مجلس الشيوخ معنى الثبات والاستمرار ، يتجدد تجديدًا نصفياً مرة في كل خمس سنين ، ويكون  
في أول مرة بطريق الاقتراع ، وتشمل القاعدة للعينين والمنتخبين ... .. ( لجنة الدستور — ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ )  
٣٥٤٤

يخرج نصف أعضاء مجلس الشيوخ اللعينين ونصف أعضائه المنتخبين في نهاية الخمس السنين الأولى ، ويكون تعيين  
من يخرجون بطريق القرعة ... .. ( لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )  
٣٥٤٤

استقلال المجلس وحده بقرار الطريقة التي يرى السير عليها من طرق القرعة وعدم الاحتياج لصدور قانون بذلك .  
قرار المجلس اعتبار الأعضاء المنتخبين كتلة واحدة وإخراج نصفهم أي ٣٧ عضواً بطريق القرعة .  
واعتبار الدوائر الانتخابية في القطر المصري كتلة واحدة وتعمل القرعة عنها جميعها دفعة واحدة باسماء المنتخبين أو  
باسماء الدوائر الحالية .

واعتبار الدوائر الجديدة وحدة أخرى قائمة بذاتها تجري القرعة على نصفها فتنتهي عضوية ممثلها في ٣١ أكتوبر  
سنة ١٩٣٣ ، ويبقى النصف الآخر لسنة ١٩٣٨ .

أما الأعضاء اللعينون فيجري الاقتراع على إخراج نصف عددهم الحالي . وأما الأعضاء الجدد فتجري القرعة بينهم  
إثر تعيينهم لتعين النصف الذي تنتهي مدة نيابته في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٣ ، ومن يبقى إلى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .  
( تراجع المانقة على هذا في المادة ٧٩ بصفحة ١١٥٢ — مجلس الشيوخ — ١٨ يونيو سنة ١٩٢٨ و ١٩ فبراير ١٢ مارس  
سنة ١٩٣٠ )  
٣٥٤٤



مادة ١٠٠: يجب في إدارة شؤون العمالة وفي التشريع الخاص بها من تاريخ نشر هذا الدستور إلى حين انعقاد البرلمان، القواعد والاجراءات المتبعة الآن . ومع ذلك يجب مراعاة عدم مخالفة ما يوضع من الأحكام للبادئ الأساسية المقررة بهذا الدستور .

---

مادة ١٦٥ - تعرض على البرلمان عند انعقاده ميزانية سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ المالية ولا يسرى القانون الذى يصدر بميزانية السنة المذكورة إلا عن المدة الباقية منها من يوم نشره.

أما الحساب الختامى للإدارة المالية عن سنة ١٩٢٢ - ١٩٢٣ فيعتبر كأنه مصدق عليه من البرلمان بالحالة التى صدق عليه بها مجلس الوزراء.

---

ملحق ١٦٦ — إنذار استحكم الخلاف بين المجلسين على تهريب باب من أبواب الميزانية يحل بقرار يصدر من المجلسين مجتمعين هيئة مؤتمر بالأغلبية المطلقة .  
ويعمل بذلك إلى أن يصدر قانون بما يخالفه .

رقم صفحة  
مجموعة  
التصنيفات

عند الخلاف بين المجلسين على مسائل الليزانية يبق التقديم على قدمه .

وفي المحس السنين الأولى محل الخلاف في مسائل الليزانية باجتماع المجلسين ... ٣٥٤٨ ...  
( لجنة وضع المبادئ العامة للدستور — ٢٨ أبريل و١٣ مايو سنة ١٩٢٢ )

عند قيام خلاف بين المجلسين على مسائل الليزانية يكون حل هذا الخلاف بإبقاء التقديم على قدمه ، لكن في السنين  
المحس الأولى يكون حل الخلاف باجتماع المجلسين ... ٣٥٥١ ...  
( لجنة الدستور — ١١ أغسطس و٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

للموافقة على صرف زيادة اقترحت على باب من أبواب الليزانية من المصاريف غير المنظورة دون الالتجاء إلى عقد  
مؤتمر من المجلسين لأخذ قرار على هذا الاعتقاد بعد زيادته ... ٣٥٥٢ ...  
( مجلس الشيوخ — ١٥ و٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ )

رفض مجلس الشيوخ إدماج مادة خاصة بتشريع يقضى بفرض رسم أبولة على التركات المدججة في مشروع قانون ربط  
الليزانية لسنة ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ولم يقصد المجلسان هيئة مؤتمر ... ٣٥٦١ ...  
( تراجع المناقشة على هذا في المادة ١٣٨ بصفحة ٣٠٥٠ — مجلس الشيوخ — ١٨ يولي سنة ١٩٣٩ )

مادة ١٦٧ - كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات من الأحكام، وكل ما من شأنه أن يخل من قبل من الأعمال والاجراءات طبقاً للأصول والأوضاع المتبعة، يبقى نافذاً بشرط أن يكون نفاذها متفقاً مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور؛ وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها، على أن لا يس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سرمان القوانين على الماضي.

رقم صفحة  
مجموعة  
التعليقات

إذا اقترح في المجلس إنشاء نظر للزيادة أمر يترتب عليه إيقاف أو تعطيل مصلحة إدارية عامة فائقة، فللحكومة أن

تطلب بقاء التقدم على قدمه مؤقتاً حتى يقرر المجلس ما يتبع في ذلك نهائياً ... .. ٣٥٦٢  
( لجنة الدستور - ١١ أغسطس سنة ١٩٢٢ )

القوانين الحالية تبقى نافذة في كل ما لا يناقض من أحكامها هذا الدستور ... .. ٣٥٦٣  
( لجنة الدستور - ٣ و ٥ و ١٧ و ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ )

إلغاء القانون الخاص بالتجمهر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ لأنه لا يتفق مع الحرية الشخصية المكفولة

بالدستور، ولا يتماشى مع العصر الحاضر ... .. ٣٥٦٥  
( مجلس النواب - ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ )

# مجلس النواب السلطة التنفيذية مجلس النواب السلطة التنفيذية مجلس النواب السلطة التنفيذية

رقم  
مجموعة  
الصفحات

تفسير الدستور لا يكون إلا بالطريقة التي نص عليها في المادة ١٥٦ منه .

جاء أن الرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ خاصاً بصفية أملاك الخديو السابق إنما صدر تفسيراً للقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الذي أصبح جزءاً من الدستور نص المادة ١٦٨ فلا يصح تنقيحه بالطريقة السالفة الذكر .

إذن يكون للرسوم الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ باطلاً دستورياً بطلاناً أصلياً لأنه صادر من هيئة لا تملك على أي حال سلطة تفسير نص من نصوص الدستور القابلة دستورياً للتنقيح . وعلى ذلك فبطلانه يجب أن ينسحب أثره إلى وقت صدور هذا للرسوم فيجعله كأن لم يكن .

هل يصح تفسير النصوص الدستورية التي لا يجوز تنقيحها أو لا يصح ؟ ... .. ٣٥٧٠  
( مجلس النواب — ١٤ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٧ )

مادة ١٦٩ — القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر الحائلي الصلح بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

رقم صفحة  
مجموعة  
الصلحيات

عرض القوانين التي أصدرتها الحكومة مدة عطلة الجمعية التشريعية على البرلمان ... ٣٥٨٢  
(لجنة الدستور — ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول ليقدر فيها ما يراه ، فإن لم تعرض عليه في هذا الدور بطلت حتى ... ٣٥٨٢  
(لجنة الدستور — ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢)

عرض الحكومة القوانين للنصوص عليها في هذه المادة على البرلمان ... ٣٥٨٤  
(مجلس النواب — ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

إلغاء أحد القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، لا يكون إلا بقانون ... ٣٥٨٦  
(مجلس الشيوخ — ٩ يونيو سنة ١٩٢٤)

إذا كان المروض على المجلس « قانوناً » من القوانين التي نصت عليها المادة ، فيكفي إبقائها وغاؤها أن تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول ، وألا يصدر أحد المجلسين قراراً بشأنها .

وإذا كان المروض « مرسوماً » بأمر خاص ، وإصداره من اختصاص السلطة التنفيذية ، فلا يكون المجلس مختصاً بالنظر فيه ، وليس له إذن حق التصديق عليه .

إذا وصف « قانون » بوصف « مرسوم » واعتدى على حق المجلس يكون للمجلس في هذه الحالة النظر فيه ... ٣٥٩٠  
(مجلس النواب — أول يولييه سنة ١٩٢٤)

قرار مجلس الشيوخ أن القوانين التي أُنشئت أو انتهت العمل بها قبل انعقاد البرلمان في ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ لا ينظر فيها ؛ أما فيما يتعلق بالقوانين التي كان معمولاً بها ثم انتهى العمل بها بعد ذلك قبل النظر فيها في المجلس فقد قرر المجلس إحالتها إلى لجنة الحفائية لتقديم تقرير عن نظرها بالمجلس أو عدمه ... ٣٥٩٥  
(مجلس الشيوخ — ٧ و ١٣ يولييه سنة ١٩٢٦)

القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يكفي فيها أن تودع في المجلسين لكي تحفظ قوتها كسائر القوانين . أما الراسم بقوانين الصادرة طبقاً للمادة ٤١ من الدستور فيجب أن يقرها مجلس البرلمان ، لأن الإقرار يجب أن

صدر من مجلس النواب والشيوخ معاً ، وإلا كانت باطلة لا عمل لها ... ٣٦٠٦  
(تراجع المناقشة على هذا في المادة ٤١ بصفحة ٥١١ — مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦)

القوانين والراسم التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر المالى الصادر بتاريخ ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ والتي عرضت على مجلس البرلمان في دور انعقاده الأول تطبيقاً للمادة ١٦٩ من الدستور ، رأى مجلس النواب أن هذه القوانين قد حفظت — بمجرد عرضها على البرلمان — كل قوتها ، وأنه لا لزوم للنظر فيها لمجرد إقرارها لأنها نافذة ضلاً ولا تحتاج إلى إقرارها إلى عمل تشريعى جديد .

٣٦٠٦

( مجلس النواب — ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

( مجلس الشيوخ — ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦ )

القوانين والراسم التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية والتي يجب عرضها على البرلمان في دور انعقاده الأول بمقتضى المادة ١٦٩ من الدستور يكتفى بإقرارها أن تعرض عليه دون خصه لها ودون إصداره قرارات عنها ، لأنها نافذة للفعول قانوناً بدون حاجة لإقرار المجلس بإياها .

٣٦١١

( مجلس الشيوخ — ١٧ يناير سنة ١٩٢٧ )

القوانين التي كان معمولاً بها يوم انعقاد البرلمان واستمر العمل بها مدة ، ولكن انتهى العمل بها قبل نظرها فضلاً أمام المجلس لا تحتاج إلى تصديق من البرلمان .

٣٦١٨

( مجلس الشيوخ — ١٨ يناير سنة ١٩٢٧ )

القوانين التي صدرت في السنة الواقعة بين تاريخ صدور الدستور وتاريخ العمل به يكتفى بإقرارها نافذة للفعول بمجرد عرضها على البرلمان دون حاجة لإقرار المجلس بإياها .

٣٦١٩

( مجلس الشيوخ — ٢١ فبراير سنة ١٩٢٧ )

الراسم بقوانين التي صدرت بعد انتهاء الدور الأخير ( الذي انتهى في ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ ) للبرلمان تعرض عليه بتقديم نصوصها كاملة وإبداءها كلاً من المجلسين لا بتقديم بيان أو كشف بها .

القوانين التي صدرت في الفترة التي سبقت انعقاد البرلمان في مايو سنة ١٩٣٦ تعرض عليه طبقاً لأحكام المادة الرابعة من الأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ لا لأحكام المادة ٤١ من الدستور ، ويكون عرضها في أى وقت من دور انعقاده الأول .

٣٦٢٠

( تراجع المائدة على هذا في المادة ٤١ بصيغة ٥٥٤ — مجلس النواب — ٦ يولييه سنة ١٩٣٦ )

صدر بمرای عابدین فی ۳ رمضان سنه ۱۳۴۱ (۱۹ أبريل سنه ۱۹۲۳)

فَدَا

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية .

یحیٰی ابراہیم

وزير الخارجية ... .. أحمد حشمت

وزير المالية

وزیر المواصلات ... .. أحمد زیور

وزير الحقانية ... .. أحمد ذو الفقار

وزير المعارف العمومية ... .. محمد توفيق رفعت

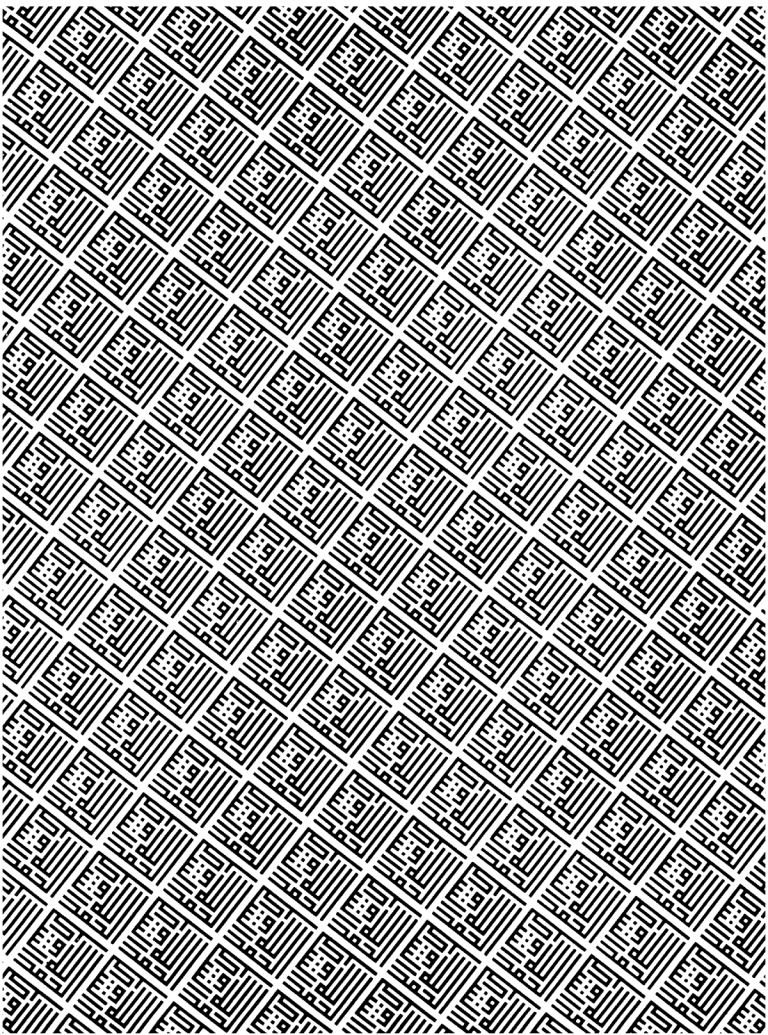
وزير الأوقاف ... .. أحمد علي

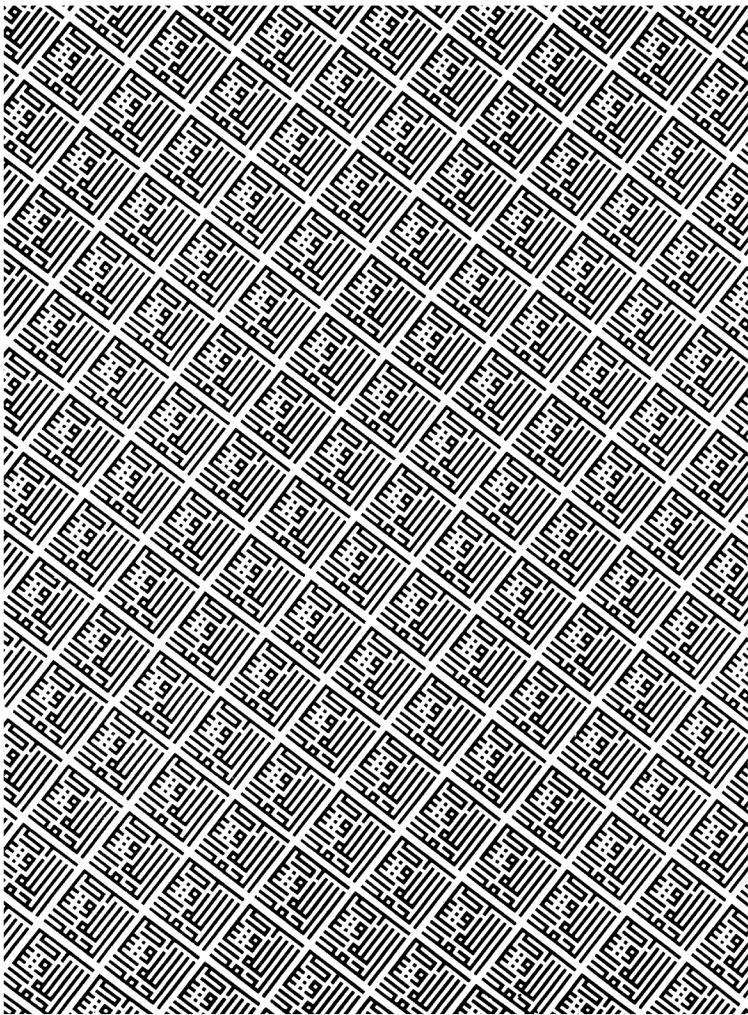
وزير الحرية والبحرية ... .. محمود عزمى

وزير الأشغال العمومية ... .. حافظ حسن

وزير الزراعة ... .. فوزى الطيحي







Biblioteca Alexandrina



0281380